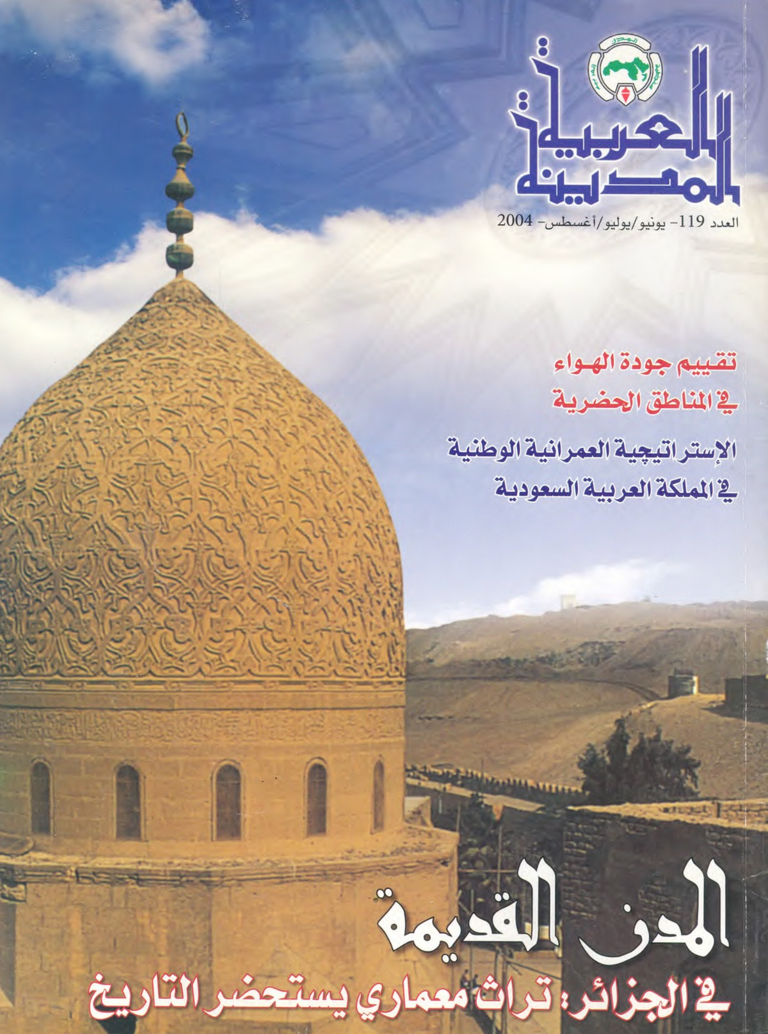


المدينة العربية
العدد 119- يونيو/يوليو/أغسطس- 2004
تقييم جودة الهواء
في المناطق الحضرية
الإستراتيجية العمرانية الوطنية
في المملكة العربية السعودية
المدن القديمة
في الجزائر: تراث معماري يستحضر التاريخ



جائزة منظمة المدن العربية

الدورة الثامنة (2002-2005)
للجوائز المعمارية

تعلن مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية عن استمرار قبول ترشيحات الدورة الثامنة للجوائز المعمارية والتي تشمل التالي:

١- جائزة المشروع المعماري.

٢- جائزة التراث المعماري.

٣- جائزة المهندس المعماري.

ويسعدها دعوة المعنيين من المدن الأعضاء والمؤسسات الحكومية والخاصة والجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية والأفراد للتقدم بترشيحاتهم الموثقة للجوائز المعمارية المختلفة وذلك في موعد أقصاه 2004/9/30

يمكن الحصول على استمارات الترشيح والوثائق الأخرى من المقر الدائم لجائزة منظمة المدن العربية على العنوان التالي:

هاتف: 4328790 – 4427331 - فاكس: 4433188

ص.ب: 9905 – الدوحة – قطر.

E –mail: atoaward@qatar.net.qa

إهداء ٢٠٠٧

الأستاذ الدكتور / خالد عزب

الإسكندرية



نحو صيغة أوثق للتعاون

في كل يوم تتأكد الحاجة للتعاون الإقليمي والدولي للبحث في تحسين مستويات المعيشة للإنسان العربي وهو ما يدعو الى تطوير صيغة العلاقات والتعاون بين منظمات المدن والحكومات المحلية ومنظمات الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة.

ذلك أن الفهم المشترك لاحتياجات السكان سواء داخل المدن أو الأرياف، من شأنه أن يؤسس لتلك العلاقة الجديدة التي تضع الإنسان كأولوية تنموية.

فإذا كان مضمون الحملة العالمية، أو الحملتين العالميتين، لضمان الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة يعتمد على منهجيات وتقنيات غايتها رفع مستوى الأداء لدى الحكومات والسلطات المحلية والمجتمع المدني لمواجهة التحديات التي تهدد الواقع المعيشي للطفل والمرأة والرجل والمسن والمعوق في المدن والريف.. كما جاء في كلمة السيدة مرفت تلاوي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في افتتاح المؤتمر العربي الإقليمي واجتماع فريق الخبراء في القاهرة في ديسمبر ٢٠٠٣ .. اذا كان مضمون هاتين الحملتين كذلك، فإن منظمة المدن العربية يهمها أن تكون شريكا اقليميا ودوليا مع كل الأطراف التي يهمها النهوض بمستويات المعيشة للإنسان العربي في داخل المدينة والريف. ذلك أن النسبة المرتفعة في العشوائيات والفقر تفرض على المنظمات المعنية بشؤون المدن والسكان أن تبقى على اتصال دائم فيما بينها ومع السكان أنفسهم من خلال ممثلي الحكومات المحلية والبلديات.. حيث هناك ضرورة لارساء قواعد للتعاون على صعيد تبادل الخبرات والتمويل في مواجهة متطلبات التنمية المستدامة والمشكلات التي تفرضها طبيعة العصر. فنحن نعيش في عالم يواجه تحديات كثيرة:

- مدنا تتسع
- نموا سكانيا
- عولمة
- تعقيدات يفرضها نمو المدن على البلديات وسلطات الحكم المحلي.

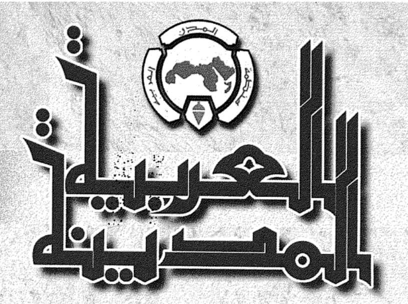
علينا أن نكون واقعيين وأن نكون على تعاون وثيق بين منظمات المدن، وبين المدن نفسها.

ومنظمة المدن العربية معنية كغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية بمكافحة الفقر وتأمين المأوى وتنفيذ وتطوير الإدارة الحضرية الجيدة للمدن والقرى العربية وهو أمر يتطلب ادراك أهمية دور السلطات المحلية واتحادات منظمات المدن. وفي وسعنا القول ان ثمة احتياجات ملحة لسكان المدن العراقية والمدن والبلدات الفلسطينية، ومنظمتنا تتحرك في كافة الاتجاهات وعلى كافة المحاور من أجل المساعدة في تأمين تلك الاحتياجات سواء على صعيد المدن العربية الأعضاء في المنظمة أو من خلال منظمات وبرامج الأمم المتحدة ومن بينها الاسكوا وبرنامج المستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلا عن الجهات الدولية المانحة.

وفي اعتقادي أن افتتاح مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الكويت! وتحديدا بالمقر الدائم للامانة العامة، يشكل محطة مهمة للانطلاق على طريق تحقيق التقدم المنشود في رفع مستوى نوعية الحياة وتحسين الظروف المعيشية في إطار التنمية الحضرية المستدامة. ذلك ان التعامل بصدق وواقعية مع التحديات التي يفرضها التحضر والاستعداد لإقامة شراكة حقيقية بين جميع الأطراف المعنية بشؤون السكان والمدن، اقليميا ودوليا، من شأنه أن يعزز من جهودنا في التعامل مع قضايا مشكلات المدن وقضايا السكان وما يرتبط بذلك من تحديات واحتياجات وحلول.

الأمين العام

الافتتاحية

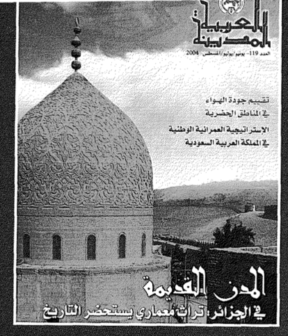


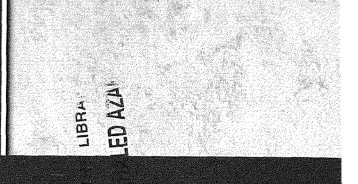
مجلة دورية متخصصة
تصدرها منظمة المدن العربية



الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي شاملة أجور البريد كما يلي:
- المؤسسات الرسمية: ١٥ ديناراً كويتياً - الأفراد: ٨ دنانير كويتية - الأفراد في الدول الأجنبية ١٠ دنانير كويتية









كافة الرسائل ترسل باسم الأمانة العامة:

ص.ب: 68160 كيفان - 71962 الكويت

هاتف: 4849705/4849706/4849708 فاكس: 4849319/4849322

منظمة المدن العربية على الإنترنت

http://www.ato.net

e-mail:ato@ato.net



العدساني والسفير السوداني والقنصل العام في السفارة الصادق عبدالله بحضور المدير العام محمد الصقر

العدساني: بحث مع سفيري تونس والسودان خطط وبرامج منظمة المدن العربية

دعا الى ضم مدن الجنوب السوداني الى عضوية المنظمة

بحث أمين عام منظمة المدن العربية عبدالعزيز يوسف العدساني وسفير الجمهورية التونسية لدى الكويت البشير الشبعان سبل تعزيز التعاون بين المنظمة والمدن التونسية وقال ان العاصمة تونس والمنستير عضوان دائمان في المجلس التنفيذي للمنظمة ويقومان بدور نشط وفاعل مع المدن التونسية الأخرى على صعيد المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعقدها مؤسسات المنظمة من أجل تطوير العمل البلدي ورفع كفاءة العاملين والكوادر البلدية.

وقد أعرب السفير التونسي عن الاستعداد للقيام بكل ما من شأنه دعم مسيرة المنظمة وتطوير أدائها من خلال تمكين عرى التعاون بين الأمانة العامة والمدن التونسية.. مبديا اعجابه بما حققته المنظمة عبر سبعة وثلاثين عاما منذ تأسيسها في ١٥ مارس ١٩٦٧.

كما استقبل العدساني سفير جمهورية السودان يوسف فضل الله والقنصل في السفارة الصادق عبدالله حيث تطرق الحديث إلى العلاقات الثنائية بين الكويت وجمهورية السودان على صعيد التعاون الاقتصادي والبلدي. وشرح السفير الخطوات التي قطعتها مسيرة السلام في بلاده مؤكدا حرص الخرطوم على دعم مسيرة المنظمة والاستفادة من خبرتها في تطوير مدن الجنوب في مرحلة السلام.

وأكد العدساني حرص المنظمة على تقديم كل الدعم للمدن السودانية الشقيقة الأعضاء ودعا إلى ضم مدن الجنوب تنفيذا لرغبة نائب الرئيس السوداني أثناء القاء كلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام الثالث عشر للمنظمة الذي عقد في الخرطوم في فبراير الماضي.

وقد أبدى السفير السوداني اعجابه بما قطعته منظمة المدن العربية وحرصها على دعم برامج وتلبية احتياجات مدنها الأعضاء من الندوات والخبرات والتجارب التي من شأنها أن تساعد على النهوض وتطوير الأداء على مستوى المدن وسلطات الحكم المحلي في مدننا العربية.



العدساني والسفير التونسي بحضور الصقر



■ محافظ دمشق في لقطة تذكارية ■

أكد دعمه لمنظمة المدن العربية ومؤسساتها

محافظ دمشق التقى العدساني والصالح والدعيج وأشاد بجمالية الكويت والمناطق

استقبل أمين عام منظمة المدن العربية محافظ دمشق الدكتور المهندس محمد بشار المفتي والوفد المرافق له بالمقر الدائم للمنظمة في الكويت بحضور القائم بأعمال السفارة السورية سعادة علي عبدالكريم علي والأمين العام المساعد احمد العدساني والمدير العام محمد الصقر ومدير العلاقات بمحافظة دمشق احمد حباب ومسؤولة الاعلام بالمحافظة زما جاموسي.

■ محافظ دمشق في معرض المنظمة ■

وقد تناول الحديث مسيرة منظمة المدن العربية وخطط وبرامج أجهزتها في المرحلة المقبلة حيث أشاد العدساني بالدور النشط الذي تقوم به دمشق والمدن السورية الأخرى الأعضاء في المنظمة في دعم مختلف الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق أهداف المنظمة والمحافظة على المكانة التي بلغتها منظمة المدن على المستويين الاقليمي والدولي. كما قدم الأمين العام شرحا مستفيضا لما حققته المنظمة من انجازات وآخرها انجاز برج المدن العربية الذي سيكون رافدا من روافد الدعم التي تعين المنظمة ماديا على تكثيف ندواتها ومؤتمراتها لما فيه خدمة المدينة العربية.

ومن جانبه فقد أشاد محافظ دمشق بما حققته منظمة المدن العربية مؤكدا الحرص على دعم مسيرة العمل العربي المشترك على مستوى المدن وتحقيق المزيد من المكاسب والانجازات التي من شأنها أن تضفي مزيدا من التألق والنجاح للمنظمة ومدنها الأعضاء.

وقام محافظ دمشق بعد ذلك يرافقه العدساني والقائم بأعمال السفارة السورية بزيارتي مجاملة لكل من محافظ العاصمة داوود مساعد الصالح والمهندس عبدالرحمن الدعيج المكلف للقيام بأعمال المجلس ببلدية الكويت حيث أكد الجانبان على ضرورة تطوير أوجه التعاون وتبادل الخبرات في مجالات العمل البلدي باعتبار أن التوجه في الوقت الراهن يعطي العمل البلدي ومجالس الحكم المحلي أهمية خاصة لجهة تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطط وبرامج منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها في مجال مكافحة الفقر والمحافظة على البيئة وتوفير المأوى للسكان. كما أشاد محافظ دمشق بالنهضة الشاملة التي حققتها دولة الكويت مبديا اعجابه بما شاهده من جماليات المدينة والمناطق.



محافظ دمشق أكد تميز تجارب بلاده في الهيكلة الادارية ومعالجة النفايات والصرف الصحي

محمد بشار المفتي لـ "المدن العربية":

أجرى الحوار: محمد فوزي عويس

أكد محافظ دمشق محمد بشار المفتي أن منظمة المدن العربية استطاعت أن تحافظ على كيانها كمنظومة رغم كل الصعوبات التي واجهتها خلال مسيرتها وأشاد في هذا الصدد بحكمة وحنكة الأمين العام بعدالعزيز العدساني الذي استطاع تحييدها وعدم الزج بها في أتون السياسة آملاً أن يتمكن من إيجاد جيل ثان قادر على الاستمرار في مسيرة المنظمة بنفس التميز الذي حققته.

وأبدى المفتي استعداد دمشق لاستضافة أية فاعليات مشيراً إلى أن هناك توجها خلال المرحلة المقبلة لزيادة عدد المدن السورية في المنظمة، وتحدث المحافظ عن أهم المشكلات التي تواجهها محافظته فقال انها تتمثل في مشكلتي المرور والسكن العشوائي بالإضافة إلى محاولة تطوير المدينة القديمة التي تستدعي الحفر والذي بدوره يأتي بآثار، ورغم هذا لا يتاح الاستمرار في التنقيب عنها نظراً لما قد يسببه من انهيار للمدينة التي تتكون من عشر مدن تحت بعضها.

وفيما يلي حصاد الحوار مع المحافظ المفتي:

سفينة المنظمة أبحرت بسلام رغم الرياح العاتية.. وحنكة العدساني أوصلتها لبر الأمان

• كيف تقيم دور المنظمة بعد كل هذه السنوات الطوال على ممارسة دورها؟

- منظمة المدن العربية نجحت إلى حد كبير جداً رغم الصعوبات التي واجهتها فرغم تعقيدات الاوضاع العربية استطاعت أن تستمر في لعب دور الرابطة بين دولنا من خلال المدن.. وكذلك رغم الاحتلال العراقي لدولة الكويت فان هذه المنظمة العتيدة التي تستضيف الكويت مقرها لم تكفر بالعمل العربي المشترك وتمكنت من أن تحافظ على نفسها وتبقى منظومة ذات شأن وهذا مما يحسب لها.

• هل هذا النجاح في الصمود والبقاء والاستمرار يعود إلى كونها منظمة لا تعنى بالشؤون السياسية؟

- بالطبع وأعتقد أن حكمة وحنكة الأخ الأمين العام قد لعبت دوراً كبيراً في تحييد المنظمة تماماً، وابعادها عن العمل السياسي قدر الامكان تأكيداً لطبيعة العلاقة فيما بين المدن العربية التي ينبغي أن تكون بعيدة عن السياسة وتتمركز في محاولة التقريب بين الشعوب وتبادل الخبرات ونجاح المنظمة في ذلك أتاح لها المحافظة على هويتها.

• هل يعني هذا أن السياسة هي التي تفسد العلاقات؟

- قد يكون.. لكن لا يوجد شيء بالضرورة فالسياسة قد تكون عامل تقريب وقد تكون عامل تباعد.. وقد تكون عاملا حياديا فالأمر يتوقف على كيفية استخدام السياسة.

• كيف تنظر لدور الهيئات المنبثقة عن المنظمة؟

- بالنسبة للصندوق فان القروض التي يقدمها بالتأكيد تفيد المدن العربية في انجاز بعض المشروعات التي تكون غير قادرة هذه المدن بامكاناتها الذاتية على تنفيذها وهذا أمر بلا شك يسهم في تنمية المدن وأما الجائزة فهي تخلق نوعاً من التنافس المحمود والمطلوب بين المدن العربية لتقديم الأفضل. كما أن المعهد العربي لانماء المدن يلعب دور الرابط بين المدن والمنظمات المانحة ويسهل القيام بدراسات للمدن ويؤمن التمويل اللازم من المنظمات المانحة والشيء الرائع أن هناك تطويراً وتزايداً لهذه الهيئات المفيدة. ويجري الاعداد لاقامة مركز البيئة للمدن العربية والذي سوف تستضيف دبي مقره وهذا المركز سوف يلعب دوراً في مجال الدراسات البيئية في المدن

• هل لديكم من الأفكار ما يمكن أن يسهم في تطوير أداء المنظمة في المرحلة المقبلة؟

- منظمة المدن العربية تقوم بدور الوسيط المقرب بين وجهات نظر المدن الأعضاء، ويفترض أن يكون لهذه المدن الدور الأساسي بحيث تعمل من جهتها على تسهيل عمل المنظمة. وأعتقد أنه ليس هناك من مدينة طلبت من

المنظمة قرضاً أو مشورة أو خبرة ولم يتم الاستجابة لطلبها لكن المشكلة بصراحة تكمن في أن المدن على ما يبدو لا تحاول الاستفادة من المنظمة التي تكون فاعلة شأنها شأن أية منظمة اذا ما كان أعضاؤها فاعلين.

• ما النموذج الأمثل الذي يمكن أن تقدمه مدينة دمشق للمنظمة ومدنها لتتم الاستفادة منه وما التجربة التي تحتاج إلى الاقتداء بها؟

- قضية "نموذج أمثل" تقدمه أو تأخذ به ليست موجودة وانما كل مدينة أو بلدية عضو تعاني من مشاكل فانها تعرض هذه المشاكل على المنظمة وتطلب تجارب المدن الأخرى في شأنها. ونحن في دمشق يمكن أن نستفيد من مدينة كالقاهرة أو من مدينة كتونس في محاولتنا تفعيل مدينة دمشق القديمة الأثرية والتي تعد واحدة من المعالم العالمية، وعلى صعيد انشاء وادارة الحدائق قد نستفيد من دبي أو الكويت. وفي المقابل فان عندنا تجربة لابأس بها في عملية معالجة النفايات بأشكالها ويمكن أن يستفيد الآخرون منها. كذلك عندنا تجربة في معالجة الصرف الصحي نعتقد أنها معقولة وقد نفيد بها المدن الأخرى الراغبة في الاستفادة. أيضاً عندنا تجربة متطورة ورائدة مثلا في الهيكلة الادارية وهكذا.

•ما النموذج المطبق عندكم لمعالجة النفايات؟

- يتم جمع النفايات وتحويل الجزء الأكبر منها إلى سماد عضوي لأن الطلب عليه في السوق المحلية يفوق الانتاج، كذلك عندنا تجربة جمع النفايات من الاحياء والحارات الضيقة وكذلك من المناطق الجبلية الوعرة.

•ألم تفكروا في الاستفادة من النفايات في توليد الكهرباء بدمشق؟

- لا "لأن هذا يتطلب أن تكون النفايات محتوية على قيمة حرارية عالية وفي المدن العربية معظم النفايات عضوية لا تحتوي على هذه القيمة الحرارية العالية، ونحن نفاياتنا عالية الرطوبة والمحتوى ولهذا لايمكن استخدامها في توليد الكهرباء.

•رغم قدم عضوية دمشق في المنظمة إلا أن عدد المدن السورية المنضمة لهذه المنظومة مايزال قليلا فما السبب؟

- نعم هذا صحيح ولكن هناك الآن طلبات من مدن سورية سيتم تقديمها للمنظمة بهدف الانضمام ولعل أسباب تأخرها يعود للمدن نفسها لكن التوجه لزيادة عدد المدن السورية في المنظمة موجود الآن.

•هل هناك استضافة لأية فاعليات للمنظمة في دمشق قريباً؟

- نحن جاهزون لاستضافة أية فاعليات لمنظمة المدن العربية في دمشق.

•ما أهم المشكلات التي تعاني منها مدينة دمشق؟

- هناك ثلاث مشكلات تتمثل في المواصلات والسكن العشوائي وتنمية مدينة دمشق القديمة.

•مشكلتا المواصلات أو المرور والسكن العشوائي تعاني منهما مدن كثيرة لكن ماذا عن مشكلة مدينة دمشق القديمة؟

- مدينة دمشق القديمة نحن غير قادرين على عمل أي شيء فيها لأنه عندما يتم أي حفرية نُفاجأ بآثار تحتها فهي عبارة عن عشر مدن قد تكون تحت بعضها وأية محاولة للحفر تخرج لنا آثار فمثلا أرادوا عمل كراج متعدد الطبقات تحت الأرض فاذا ببقايا أجزاء من حمام روماني، إذن هذه المدينة لها خصوصيتها



المدن العربية لا تستفيد من المنظمة كما ينبغي

لدينا توجه لزيادة عدد المدن السورية في المنظمة خلال المرحلة المقبلة

نجتهد في تطوير مدينة دمشق القديمة ومشكلتنا في الآثار التي تبرز خلال عملية الحفر

الأمين العام يبذل جهوداً جبارة وأملنا أن يتمكن من ايجاد جيل ثانٍ قادر على الاستمرار في تميز المسيرة

وهي مأهولة منذ خمسة آلاف سنة.

• وكيف تهمل مسألة الآثار هذه؟

- هذه مسألة لا أريد الخوض فيها كثيراً لأنه لم يتم تحديد ما هو "الأثر" وما هو غير الأثر وهل النسيج العمراني الحالي هو الأهم في دمشق أم أن الأهم هي الآثار في الطبقة الأولى أو الثانية أو الثالثة.

• هل هناك تنقيب من أي نوع وبأية طريقة الآن؟

-لا أعتقد بأن هناك تنقيبا في دمشق القديمة، كان هناك بعض التنقيب خلال ترميم الجامع الأموي وتم استخراج الآثار التي كانت تحت هذا الجامع لكن التنقيب الآن له خطورته فقد تتعرض المدينة القديمة هذه كلها للانهيار.

• وما الحل؟

- هذه مسألة تم تركها للتطور العلمي والتقني المستقبلي اذ كيف يمكن أن ننقب من دون التأثير على ما هو فوق الأرض وأعتقد أن مدينتي القاهرة والأسكندرية تعيشان نفس الحل وذات المشكلة.

- ما الذي توليه الأهمية كمحافظ لدمشق حديث عهد بهذه المسؤولية؟

-عندنا مجموعة أولويات مثل ايجاد حلول طرقية لمشكلة المواصلات وحلول لمشكلة السكن العشوائي ثم لمدينة دمشق القديمة لأن المحافظة إذا لم تأخذ المبادرة لانقاذها فقد تهمل فتنهار أو يساء استخدامها.

• كلمة أخيرة؟

-أقول لمعالي الأمين العام للمنظمة الله يعطيك العافية ويطيل في عمرك ومشكور على الجهد الذي تبذله وليعينك الله على الاستمرار وايجاد جيل ثان قادر على الاستمرار في هذا التميز للمنظمة ودفع مسيرتها للأمام.

المـؤتمـر العاشر للعـواص



ممثلو أكثر من مائة وستين عاصمة ومدينة عربية وإسلامية أعضاء في منظمة العواصم والمدن الإسلامية التقوا في دبي في اطار المؤتمر العاشر للمنظمة وبحثوا في توحيد الجهود من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية لسكان المدن الاسلامية وتوفير أرقى اسباب العيش الكريم لهؤلاء السكان من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير المرافق الخدمية والسياحية التي تسهم في رفع مستوى المعيشة وجذب الاستثمارات وحماية التراث والثقافة الوطنية.

أمين عام منظمة المدن العربية عبدالعزيز يوسف العدساني شارك في فعاليات المؤتمر على رأس وفد من الأمانة العامة ضم الأمين العام المساعد المهندس أحمد العدساني والمدير العام المساعد للشؤون الادارية طارق بوخضور والمدير العام المساعد للاعلام والعلاقات الخارجية غسان سمان.



ـم والمـدن الإسـلاميـة

العدساني النقي قادة وممثلي المدن العربية الاعضاء في المنظمة وبحث معهم القضايا والموضوعات التي تقيم منظمة المدن العربية وخطط وبرامج مؤسسات المنظمة في المرحلة المقبلة.

الندوة العلمية الثامنة التي صاحبت مؤتمر العواصم والمدن الاسلامية ناقشت اوراق العمل المقدمة الى الندوة من العواصم والمدن والمراكز العلمية حيث استعرض المهندس عبدالله عبدالرحيم مدير ادارة التخطيط والمساحة ورقة عمل حول التخطيط الحضري والتنمية المستدامة بدبي وامكانيات تحقيق الشراكة وتطور التخطيط الحضري عبر الازمنة بناء على معايير معينة اهمها العنصر الامني والامكانات الاقتصادية للمدينة كعناصر اساسية وما ينتج عنها من فرص العمل وتوفير الاحتياجات الاساسية للسكان.

وقال: ان المعايير التي بني عليها الفكر التخطيطي على مر الزمن بدأت تتغير حيث ان الحركة الاقتصادية وتطور التكنولوجيا وسرعة الاتصال واتخاذ القرار ادت الى التوصل الى أدوات مختلفة في تنفيذ وتوجيه النمو العمراني. وبالتالي التطور في الفكر التخطيطي، ويلاحظ عبر الزمن والتاريخ أن المدن الناجحة هي التي ربطت تطورها العمراني بالفكر التخطيطي المرن والمعاصر الذي يحترم أصالة الماضي مشيراً إلى أن إمارة دبي مرت بمراحل تخطيطية مختلفة ابتداء من عام ١٩٠٠ حتى اليوم حيث اعتمدت نظرية النواة المركزية والتي تركزت على تنمية الأراضي حول نقطة النقاء الخليج والخور لمنطقة الأعمال المركزية لتوفير الأراضي السكنية والصناعية لمقابلة الاحتياجات السكنية للأفراد، وتدعيم النشاط التجاري بالمنطقة.

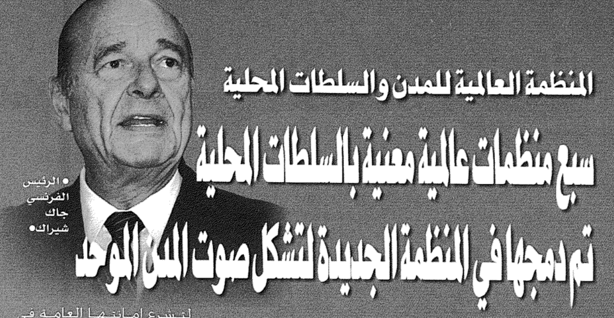
مستوطنات بشرية

وأكد مسؤولو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أنه تم مؤخرا اعتماد مشروع للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني، وإنشاء صندوق أمانة التعاون التقني يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في الأراضي المحتلة في فلسطين.

وأوضح دانيل بيو نائب المدير التنفيذي للموئل في تصريح صحفي على هامش مؤتمر منظمة العواصم والمدن الإسلامية ان المشروع يأتي في ضوء الحالة المتدهورة للمستوطنات الفلسطينية القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن هناك حاجة ملحة لإنشاء ٥٩ ألف وحدة سكنية جديدة لحل مشكلة الكثافة السكانية في تلك المناطق كما تحتاج ٧١ ألف وحدة سكنية إلى أعمال الترميم والتوسعة، مشيرا إلى أن مشكلة قلة أو عدم السكن خطيرة جدا نظرا لدمار المساكن وهدمها من قبل الجيش الإسرائيلي.

ونبه بييو إلى أن مشكلة قلة المساكن لن يتم حلها خلال فترة زمنية قصيرة إلا إذا ارتفع المستوى الحالي لعملية إنشاء السكن عن بناء ١٠ آلاف وحدة سكنية سنويا. وشدد على أن غياب مؤسسات جديدة تتولى هذا المشروع وأطر السياسات ونظام جمع البيانات ونظام تقديم الخدمات يساهم في إساءة الأوضاع. وأوضح أن المشروع الجديد يهدف إلى مخاطبة هذه المشاكل بشكل جدي كما يهدف على المدى الطويل إلى تحسين أوضاع المستوطنات البشرية للفلسطينيين الذي من شأنه أن يساهم بشكل متواضع في تحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

من جهته قال عباس عبدالله منسق مشروع المستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني بأنه يتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع السلطة الفلسطينية ومعاهد الأبحاث المحلية والمنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء والمفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين بالإضافة إلى الوكالات الدولية المختلفة مشيرا إلى أن الموئل يقوم حاليا بجمع التبرعات من الدول الأعضاء إذ حصل مؤخرا على تبرع من الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ نصف مليون دولار. وقال إن المشروع يتضمن بناء القدرات وتعزيز آليات التنسيق وتشجيع التمويل البسيط للسكن وتطوير قدرات معاهد الأبحاث وتطوير سياسة المستوطنات البشرية الفلسطينية.



المنظمة العالمية للمدن والسلطات المحلية

سبع منظمات عالمية معنية بالسلطات المحلية تم دمجها في المنظمة الجديدة لتشكل صوت المدن الموحد

● الرئيس الفرنسي جاك شيراك●

باريس: غسان سمان

شاءت العاصمة الفرنسية باريس ان تحتضن لقاء عمدات ورؤساء ومديري مدن وبلديات وحكومات محلية من كافة أقطار العالم لتشهد ولادة المنظمة العالمية للمدن والسلطات المحلية. وقد عزز افتخار مدينة باريس بنفسها في احتضان هذا المشهد العالمي الفريد مشاركة وحضور الرئيس الفرنسي جاك شيراك والقائه كلمة معبرة أمام ممثلي وقادة مدن العالم في قصر المؤتمرات وسط العاصمة الفرنسية تحدث فيها عن القيم والصيغ الجديدة التي تحكم العالم وضرورة اعطاء المدن وسلطات الحكم المحلي دوراً أوسع وصوتاً أقوى في ادارة شؤون الناس باعتبار أن السلطات المحلية هي الأقرب الى الجماهير والأكثر قدرة على التعبير عن القيم الجديدة.

لقد تم تدشين منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية United Cities and local Governments في يناير ٢٠٠٤ عندما قررت منظمتان عالميتان هما الاتحاد الدولي للسلطات المحلية (ايولا) ومنظمة المدن المتحدة توحيد شبكاتهما المحلية في منظمة واحدة. وقد تأسست المنظمة الجديدة على ثلاث دعائم هي الدفاع عن الديمقراطية وتعزيز الحكم الذاتي المحلي واعتماد اللامركزية في الادارة وتقديم الخدمات للساكنين.

وقد انضم اتحاد تنظيمات المدن (ميتروبولس) الى المنظمة الجديدة لينتقل مقر المنظمة الى مدينة برشلونة مستفيدة من حيوية هذه المدينة الاسبانية المتوسطية لتشرع امانتها العامة في تنفيذ ما جاء في دستور المنظمة العالمية للمدن الذي يعطي الاعلان العالمي لحقوق الانسان وخاصة البند ٢١ بعداً أمياً انطلاقاً من أن (ارادة الأفراد هي قاعدة السلامة لأي حكومة). والمنظمة الوليدة كما جاء في الدستور تعي جيداً أنها تعمل تحت وسط ظروف متغيرة ومستجدات اقتصادية وتكنولوجية وديمغرافية وبيئية واجتماعية لا تكف عن التغيير ونتيجة لهذه المستجدات فإن الوسائل والأساليب والأنماط التقليدية للحكم المحلي لم تعد مناسبة لادارة المدن في عالم اليوم وبالتالي لابد من أن توفر هذه القناعات سبل العمل لتعزيز دور الحكومات المحلية كقوة فاعلة ومؤثرة على استدامة التنمية وتحسين الظروف الحضرية والدفاع عن حقوق المواطنين. ويؤكد دستور المنظمة الجديدة أيضاً على الدور الحيوي للحكومات المحلية في الاستجابة للتحديات التي تواجه البشرية والعمل على

● عمدة باريس●

تنفيذ البرامج وتعزيز الشراكات وشبكات الاتصال لزيادة قدرة السلطات والمنظمات المحلية في تحقيق التنمية



● خالد البديوي، أحمد العدساني، سعيد عقيل (محافظ حماه)، أشرف علي، سامي منقارة، د. بشير العضيمي●

المنظمة الجديدة ستكون صوت الحكومات المحلية امام المجتمع الدولي

مواجهة الفقر والجهل والتحامل والتمييز والعزل وانعدام الأمن وتدهور البيئة.

وينص دستور المنظمة على الالتزام في دعم مبادرات الديمقراطية والحكم المحلي واللامركزية ومراعاة المعايير الاخلاقية التي لا تشوبها شائبة في خدمة الجهود وضمان الكفاءة والفاعلية والشفافية والعمل مع غيرها من المجتمعات والمنظمات العالمية التي تعمل في المجالات الحكومية ودوائر المجتمع المدني.

وبتكوينها الحالي تصبح المنظمة الجديدة أضخم منظمة للمدن والسلطات المحلية الكبرى والصغرى والريفية والحضرية لتمثيل مصالحها والدفاع عنها على المستويات العالمية ومواجهة أهم القضايا التي تشكل جزءا من مستقبل المدن وساكنيها.

إن (دبلوماسية المدن) هو من التعابير الجديدة التي سوف تستخدمها المنظمة الجديدة لتشجيع الإبداع والابتكار في شؤون الحكم المحلي وفي تكوين مؤشر أو راصد ديمقراطي محلي لتحليل وتقييم أداء الحكومات المحلية على الصعيد العالمي.

وستكون المنظمة العالمية للمدن هي السلطة المحلية الأساسية بالنسبة إلى الأمم المتحدة بمعنى أن المنظمة الجديدة ستكون صوت الحكومات المحلية أمام المجتمع الدولي وسوف تناصر وتدعم قيمها الأساسية المتمثلة في التنمية والديمقراطية المحلية واللامركزية في مختلف المحافل الدولية.

فقد بات من الواضح أن الحكومات المحلية باتت تتمتع بصلات قوية مع هيئات ومنظمات الأمم المتحدة ولذلك ستضع المنظمة الجديدة على رأس أولوياتها دعم تلك العلاقات بتكريس الاعترافات بقيمة ما تنهض به من أعباء ومسؤوليات. والمنظمة الجديدة في واقع الامر لا تنطلق من فراغ لأن لديها رصيدا كبيرا من الانجازات والتجارب والخبرات العملية وبالتالي فإن انطلاقتها من موقعها الجديد في برشلونة سوف يعطي حركها زخما أفرزته سياسات وفاعليات ثلاث منظمات تضافرت جهودها وتوحدت ارادتها في تأسيس المنظمة الوليدة وهذه المنظمات هي الاتحاد الدولي للسلطات المحلية ومنظمة المدن المتحدة والاتحاد الدولي للتنسيق بين المدن والسلطات المحلية. المنظمة الجديدة تم تقسيمها إلى ثمانية أقاليم أو مناطق لتشمل جميع مدن العالم، وهي الشرق الأوسط وغرب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وآسيا الباسفيك وأوروبا وروسيا.

وهناك مجلس عالمي ومكتب تنفيذي حيث يضم المجلس العالمي من أفريقيا ٤٥ مدينة وفي المكتب التنفيذي ١٥ مدينة. والشرق الأوسط وغرب آسيا يضم ٣٣ مدينة في المجلس العالمي و١١ مدينة



• العدساني في اجتماع اليوناكلا•

٨ أقاليم للمدن ومجلس عالمي (٣١٨ مدينة) ومكتب تنفيذي (١٠٦ مدينة)

في المكتب التنفيذي وتضم أوروبا ٦٣ مدينة في المجلس العالمي و٢١ مدينة في المكتب التنفيذي. أما روسيا فتضم في المجلس العالمي ٣٦ مدينة وفي المكتب التنفيذي ١٢ مدينة. وتضم أمريكا اللاتينية ٣٩ مدينة في المجلس العالمي و١٣ في المكتب التنفيذي. وتضم أمريكا الشمالية ٣٦ مدينة في المجلس العالمي و١١ في المكتب التنفيذي. وتضم آسيا والباسفيك ٦٦ مدينة في المجلس العالمي و٢٢ في المكتب التنفيذي. وقد تم اختيار مدينة دبي عضوا في المجلس العالمي عن منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا كما اختيرت في المكتب التنفيذي عن ذات المنطقة. وقال قاسم سلطان إن اختيار مدينة دبي هو كسب للمدن العربية حيث تعتبر دبي المدينة الخليجية الوحيدة في المجلس العالمي والمكتب التنفيذي عن منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا. ويمنح هذا الاختيار المدينة رئاسة إحدى دورات المجلس لمدة سنة عن الشرق الأوسط وغرب آسيا في حين تكون الرئاسة سنة لتركيا وسنة لمدينة من مدن بلاد الشام.

كما تم في اليوم الأخير من مؤتمر باريس اختيار الرؤساء الثلاثة للمنظمة الجديدة للدورة الحالية والتي تستغرق ثلاث سنوات حيث تم الاتفاق على تناوب الرئاسة بين (سمارتا سيبليسي) عمدة ساوباولو للسنة الأولى و(بيرتر اند ديلانو) عمدة باريس للسنة الثانية و(سماجا ليسو مكاتشوا) عمدة بريتوريا للسنة الثالثة. فيما تم اختيار (كلارنس انتوني) عمدة ساوث بي بفلوريدا لشغل منصب أمين الخزينة. أما سكرتير المنظمة العام في الوقت الراهن فهي (اليزابيت غاتو) التي ستباشر مهامها من برشلونه حيث المقر الرئيسي للمنظمة العالمية الجديدة.

ومنظمة المدن العربية سيكون لها تمثيل في المنظمة الجديدة في اقليم الشرق الأوسط وغرب آسيا حيث ستعمل على أن يكون لها تمثيل في المجلس العالمي والمكتب التنفيذي وكذلك ستعمل المنظمة كي تكون عضوا بالمجلس العالمي للمنظمة العالمية للمدن المتحدة والسلطات المحلية سواء بشكل مباشر أو من خلال عضوية عدد من العواصم والمدن العربية الفاعلة والأعضاء في منظمة المدن العربية.

لقد شددت المنظمة

مكافحة الفقر وتعزيز الديمقراطية واللامركزية



• عمدة برشلونه مترأسا اجتماع اليوناكلا•



• المهندس أحمد العدساني، تيباجوكا، قاسم سلطان، منذر جمعة•

العمل على تنمية المدن والسلطات المحلية

الجديدة على أن تنوع الممارسات الديمقراطية يتيح للمجتمعات المحلية داخل المدن والقرى والأرياف ليس فقط قيمة شكلية وإنما ممارسة تحتاج دائما الى التطوير والتحديث وإعادة التقييم والمراجعة لتأمين مساواة حقيقية ومشاركة مفتوحة للجميع كما أكدت المنظمة التزامها بذاتية الحكم وقيم الديمقراطية واللامركزية والتعاون الدولي والمشاركة والتوأمة والمبادرات التي تتجاوز الحدود المحلية والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة على مستوى العالم. والمنظمة تؤمن ايمانا راسخا انه كلما ازدادت الحكومات المحلية توحدا وتضافرا زادت فرص الوحدة الاقليمية والعالمية وزاد بالتالي في المساحة المتاحة لعلو صوتها في المحافل والدوائر العالمية.

لقد تميز مؤتمر انشاء المنظمة العالمية للمدن والسلطات المحلية بحضور مكثف وبشراكات فاعلة لممثلي السلطات المحلية في كافة أرجاء العالم ومهندسين وباحثين وخبراء من المتعاملين والمعنيين بالحكم المحلي اقليميا ودوليا فضلا عن مشاركة العديد من المنظمات والوكالات العالمية ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وكان الحضور العربي بارزا وفاعلا بمشاركة مدن مصرية ومغربية وسورية وخليجية وتونسية ولبنانية وأردنية وعمانية. رئيس الجماعة الحضرية لمدينة الرباط عمر البحراوي ومدير عام بلدية دبي قاسم سلطان كانت لهما مداخلتين أمام ورش العمل التي عقدت على هامش المؤتمر التأسيسي للمنظمة الجديدة وكان لوفد الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية برئاسة الأمين العام المساعد المهندس أحمد العدساني وعضوية المدير العام المساعد للإعلام والعلاقات الخارجية غسان سمان ومدير الشؤون الخارجية خالد البديوي سلسلة مشاورات واجتماعات تنسيقية مع الوفود العربية المشاركة ومع بعض ممثلي المنظمات والمدن الأجنبية. وقد سبق افتتاح المؤتمر التأسيسي للمنظمة الجديدة يوم ٢ مايو ٢٠٠٤ اجتماع للجنة الاستشارية للمدير التنفيذي لبرنامج المستوطنات البشرية (اليوناكلا) يوم الأول من مايو ٢٠٠٤ حيث ناقش المجتمعون بمشاركة وفد منظمة المدن العربية برئاسة المهندس العدساني، عددا من الموضوعات من بينها العلاقة الجديدة بين يوناكلا والمنظمة العالمية للمدن كما ناقش المشاركون خطة العمل والاجتماعات الدولية للجنة في المرحلة المقبلة على ضوء الواقع الجديد الذي نشأ مع قيام المنظمة العالمية للمدن والسلطات المحلية. وألقى العدساني كلمة في الاجتماع أشاد فيها بالتعاون القائم بين منظمة المدن العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة في نيروبي والذي كان من ثماره انشاء مكتب اقليمي للهابيتات في الكويت بالمقر الدائم للمنظمة في دولة الكويت حيث يتوقع أن يباشر هذا المكتب نشاطه في نهاية العام الحالي ٢٠٠٤ لخدمة الدول والمدن العربية.

• مدير عام بلدية دبي يتحدث الى المديرة التنفيذية لبرنامج المستوطنات البشرية أنا تيباجوكا بحضور المهندس منذر جمعة على هامش اجتماعات مؤتمر باريس•

الاستراتيجية العمرانية الوطنية في المملكة العربية السعودية

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

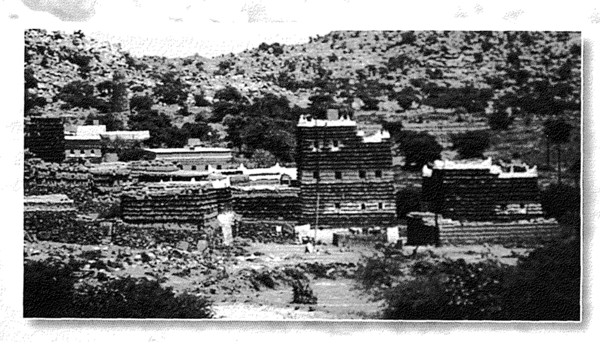
د. صالح الهذلول
وكيل لوزارة التخطيط المدني
المملكة العربية السعودية

تعالج الاستراتيجية العمرانية الوطنية في المملكة العربية السعودية التركز السكاني في المملكة والحاجة إلى تدعيم مراكز نمو جديدة على المدى الطويل، وتركز على المدن المتوسطة والصغيرة كآلية فاعلة في إعادة تشكيل مسيرة التنمية العمرانية.



لقد انطلقت هذه الدراسات من التوجهات الأساسية بأهمية تقليص الفوارق الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة التي عنيت بها خطط التنمية الخمسية، ولتفادي السلبيات المترتبة على استمرار التوسع في المدن الكبرى على حساب باقي مناطق المملكة. ولذا قامت هذه الوزارة- من منطلق مسؤوليتها عن توجيه وترشيد التنمية العمرانية- بدراسات متعددة لتحديد مستقبل النمو السكاني بالمملكة وتحدياته. وقد أسفرت نتائج الدراسات عن أن عدد سكان المملكة السعوديين يتضاعف كل سبعة عشر عاماً وأن إجمالي سكان المملكة سيزداد من ١٧مليون نسمة وفقا لتعداد عام ١٩٩٢م إلى حوالي ٣٩ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥م. وإذا ما استمرت السياسات الحالية الخاصة بتوجيه الكثير من مشاريع التنمية إلى المدن الكبرى فقد يصل إجمالي سكان مدينة الرياض إلى حوالي ٩ ملايين نسمة ومدينة جدة ٧,٥ مليون نسمة خلال هذه الفترة.. ولا شك أن استمرار زيادة السكان في هذه المدن سينطوي عليه مخاطر عديدة تتمثل في تدهور البيئة العمرانية نتيجة للازدحام والتلوث وزيادة فجوة التفاوت بين المناطق نتيجة اختلال التوازن في توزيع السكان بين الحضر والريف وبين مدن المناطق المختلفة بالمملكة، وإضعاف القطاع الريفي وصعوبة استغلال الموارد المتاحة بالمناطق البعيدة عن المدن الكبرى.

ولتفادي هذه السلبيات أعدت وزارة الشؤون البلدية والقروية استراتيجية عمرانية وطنية تمثل إطارا عمليا طويل المدى لإيجاد التوازن في التوزيع المكاني



للسكان والأنشطة الاقتصادية وبما يضمن الكفاءة في استخدام الموارد وتحقيق قدر أكبر من العدالة في التوزيع المكاني لفرص وجهود التنمية الوطنية. وقد أولت الاستراتيجية أهمية كبيرة للحد من الهجرة إلى المدن الكبرى عن طريق تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة التي على الرغم من أن عددها يفوق مائة مدينة فإن نصيبها من السكان لم يتعد ٥,٦ مليون نسمة مثلا ٤٠٪ من إجمالي سكان الحضر، في حين أن المدن الرئيسية الأربع وهي الرياض، جده، مكة المكرمة، الدمام قد استقطبت ما يقرب من ٧,٨ مليون نسمة مثلاً ٦٠٪ من إجمالي سكان الحضر نتيجة لتركز المشروعات التنموية بها.

ويعزز من أهمية المدن المتوسطة والصغيرة انتشارها الواسع على سائر أنحاء المملكة وحدودها مما يؤكد ضرورة تعزيز دورها في تحقيق التكافؤ الاجتماعي والأمن الوطني حيث يوجد بهذه المدن ومناطق الأرياف والبادية المحيطة ما يقارب من ٩ ملايين نسمة معظمهم من المواطنين السعوديين.

ولا شك أن من أهم ما يدعم ضرورة وأهمية نشر جهود التنمية خارج المدن الكبرى هو الاختلاف الكبير في التكلفة النسبية لتوفير المرافق والخدمات بين المدن الكبرى والمدن المتوسطة والصغيرة. فعلى سبيل المثال فإن إنشاء طريق مرادف لطريق الملك فهد لسد الاختناقات المتوقعة في الحركة المرورية نتيجة استمرار التزايد السكاني بمدينة الرياض سوف تبلغ تكلفته ما بين ٣ إلى ٥ بلايين ريال سعودي، في حين أن تكلفة توفير المرافق والخدمات لمنطقة صناعية جديدة مثل المدينة الصناعية بسدير الواقعة على بعد ١٣٠ كم شمال الرياض -توفر فرص عمل جديدة وتنوع القاعة الاقتصادية لما لا يقل عن ٢٠ مدينة صغيرة وقراها التابعة- سوف لا تتعدى بليون ريال سعودي فقط تمتد نفقتها على مدة زمنية تزيد عن عشر سنوات.

وتقترح الاستراتيجية العمرانية الوطنية توفير الدعم المتزايد والمستمر لمدننا المتوسطة والصغيرة من خلال التنسيق بين الوزارات القطاعية وحفز جهود القطاع الخاص في توفير الخدمات والمرافق والاستثمارات اللازمة



لتوفير فرص العمل بما يؤهل هذه المدن للقيام بدور اكثر فعالية في احتواء الزيادات السكانية المتوقعة، هذا بالإضافة الى العمل على تحقيق التنمية الريفية المتكاملة بهدف الحد من تيارات الهجرة للمدن الكبرى.. وشملت الحلول التي احتوتها الاستراتيجية ما يلي:

١- توجيه الخدمات العامة بما فيها المدن الصناعية الجديدة إلى المدن المتوسطة والصغيرة بعيدا عن المدن الكبرى حيث تتيح طرق المواصلات السريعة سهولة الوصول إلى مختلف الأسواق بالمملكة.

٢- إنشاء الفروع الجديدة للجامعات والكليات ومعاهد التقنية ومراكز البحوث والمستشفيات المتخصصة بالمدن المتوسطة بدلا من تركيزها في المدن الكبرى مما سيكون حافزاً قويا على استقطاب السكان والطلاب لهذه المدن وما سيتبع ذلك من إتاحة فرص عمل جديدة فيها وتوسع في الانشطة الإنتاجية والخدمية المكملة وبما يساعد على نقل وانتشار الأساليب العلمية والتقنية الحديثة إلى مناطق الأرياف المجاورة.

٣- استمرار وزارة الشؤون البلدية والقروية في استخدام سياسة توفير وتخصيص الأراضي الحكومية اللازمة لأغراض التنمية بما يدعم دور المدن المتوسطة والصغيرة بدلا من توجيهها للمدن الكبرى.

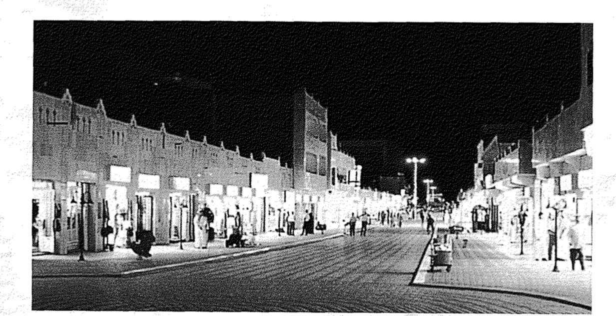
٤- إعطاء أولويات لتحسين هياكل البنية الأساسية وتوجيه سائر قطاعات الدولة للقيام باستثمارات مكثفة وأنشطة متنوعة بالمدن والقرى الصغيرة.

٥- تكاتف جهود الوزارات القطاعية والجهات الأخرى في تحقيق نمط متوازن للاستيطان الريفي عن طريق التوسع في برامج الجمعات القروية وتوفير الخدمات الأساسية وفرص الاستثمار والعمل والاستقرار فى القرى الرئيسية وتحسين الطرق الفرعية التي









تربط المناطق الريفية بالمدن المجاورة. هذا بالإضافة إلى تخصيص برامج استثمارات حكومية في مشروعات ذات جدوى اقتصادية لتدعيم اقتصاد المراكز الريفية وتمكينها من الاحتفاظ بسكانها.

٦- تنمية وتطوير السياحة في المناطق التي تتمتع بعوامل جذب سياحي سواء في مناطق المرتفعات أو على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي على طريق توفير التجهيزات والمرافق الأساسية والمناخ الملائم لاستثمارات القطاع الخاص. ولا شك أن ذلك سيضيف بعدا جديدا لتنويع القاعدة الاقتصادية بهذه المناطق ويشجع على الاستيطان فيها.

٧- التنسيق والتعاون المستمر مع أصحاب السمو والمعالي أمراء المناطق في تحديد مسارات التنمية الإقليمية بالمناطق والتعرف على المشاريع الاستثمارية الممكنة وحفز المبادرات الاستثمارية للقطاع الخاص بعيدا عن مناطق التركز السكاني الحالي وذلك بهدف الحد من التباين بين المناطق في مستويات التنمية وتحقيق التوازن الإقليمي في توزيع السكان على مختلف مناطق المملكة.

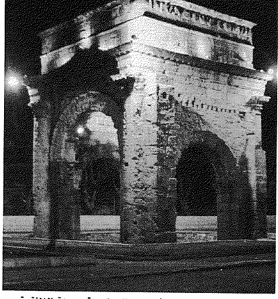
٨- حماية البيئة من الآثار الجانبية للتحضر والتنمية الصناعية عن طريق تطبيق الأنظمة والضوابط الخاصة بالتلوث البيئي وحماية الشواطئ.

ومنذ أن تم اعتماد الاستراتيجية من مجلس الوزراء سعت الوزارة لتفعيلها لتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة حيث قامت بالتنسيق مع مجالس المناطق والجهات الحكومية المختلفة والغرف التجارية بإعداد استراتيجيات التنمية لكل منطقة من مناطق المملكة الثلاث عشرة. ويجري العمل حالياً على إعداد المخططات الإقليمية لكل منطقة لإنفاذ ما شملته الاستراتيجية العمرانية من ركائز سبقت الإشارة إليها، مما يساعد على تشجيع نمو المدن المتوسطة والصغيرة، خاصة ما يتعلق باختيار مواقع للمدن الصناعية وتحديد المواقع الجديدة للجامعات وفروعها ومراكز البحوث في بعض مراكز المناطق وتحديد مواقع المستشفيات المتخصصة في بعض المدن.

"دراسة حالة محافظة اللاذقية"

تقييم جودة الهواء في المناطق الحضرية

د. عـادل عـوض
قسم الهندسة البيئية - كلية الهندسة المدنية
جامعة تشرين - اللاذقية - سورية



قوس النصر الروماني في حي الصليبية بمدينة اللاذقية

يعرض البحث منهج عمل لاستقصاء جودة الهواء في المناطق الحضرية مطبقين ذلك على دراسة حالة محافظة اللاذقية، حيث تم بداية تحديد العوامل المناخية المؤثرة على نوعية الهواء، كما حددت النشاطات الصناعية كمصادر ثابتة هامة في انبعاث الملوثات المختلفة. وقد استنتج أن المصادر المتحركة من خدمات النقل والمرور هي المسبب الرئيسي لانبعاث الملوثات وخاصة داخل محافظة اللاذقية (المدن والريف). هذا إلى جانب عدم توفر دراسات ميدانية تقيس ملوثات الهواء داخل المدن وخارجها وكذلك انبعاثها من وسائط النقل المدنية.

كما أن غياب الإدارات والقوانين والسياسات المهتمة بنوعية الهواء في المناطق الحضرية يساعد على تراجع نوعية أو صفات الهواء فيها. وقد لخصت في نهاية البحث الإجراءات التخطيطية والفنية والمالية والتشريعية لتحسين نوعية الهواء، مع اقتراح لمشروع بحث متكامل يهدف إلى الحد من تلوث الهواء في مراكز المدن الحضرية ومثالها مدينة اللاذقية.

يعتبر الهواء مورداً بيئياً وحيوياً هاماً ليس له حدود جغرافية معينة، لذلك فإن المحافظة عليه تعتبر مسؤولية وطنية وعالمية.

إن العديد من المشاكل المتعلقة بالبيئة الجوية المحيطة بنا يمكن أن تعرف بتلوث الهواء الذي يمثل وجود واحدا أو أكثر من الملوثات الهوائية في الغلاف الجوي الخارجي (غبار - أبخرة - غاز - ضباب دقيق - دخان...) بكميات كافية لإحداث التلوث. هذه الملوثات لها خصائص واستمرارية تجعلها مؤذية أو مهددة لأن تكون مؤذية بشكل يؤثر في حياة الانسان والحيوان والنبات والممتلكات.

عرض لمشكلة تلوث الهواء في محافظة اللاذقية

١-أثر المناخ على صفات الهواء

* المناخ بشكل عام

تتميز محافظة اللاذقية التي تشكل مساحة ٢٣٠٠٠ كم٢ بمناخ متوسطي تقليدي بشتائها البارد وصيفها الحار.

* درجات الحرارة

يبلغ معدل درجات الحرارة السنوي حوالي ٢٠م ْ (١٩،٦م ْ).

ويتراوح المعدل الشهري للحرارة بين (١٢م ْ) في شهر كانون الثاني و (٢٧م ْ) في شهر تموز أي أن المعدل الشهري للحرارة هو (١٥م ْ).

وعلى امتداد السنة يبلغ معدل الحرارة (١٠م ْ) وأحياناً تنخفض إلى (٩م ْ) خلال شهري شباط وآذار، ويبلغ معدل الحرارة لأكثر من ٢٦٠ يوما في السنة أعلى من (١٥م ْ) وعادة في الفترة ما بين ٢٠ آذار إلى ١٠ أيلول.

وتبلغ درجة الحرارة درجة أعلى من (٣٠م ْ) لمدة ٦٠ يوما في السنة وتبلغ (٣٥م ْ) لمدة ٢٠ يوما في السنة ومعدل الدرجة القصوى للسنة يبلغ (٣٩م ْ).

* الرطوبة والتبخر

يبلغ المعدل السنوي للرطوبة حوالي ٦٧م° ولا يطرأ على معدل الرطوبة تغيرات كبيرة خلال السنة فهو يتراوح بين (٧٠-٧٥) في الصيف و(٦٠-٦٥) خلال الشتاء، ويبلغ معدل التبخر حوالي ١٤٠٠ ملم والمعدل اليومي ٢-٧ ملم/يوم. المعدل الشهري للتبخر ٨٠ ملم بين كانون الأول وآذار ويبلغ ١٤٠ ملم بين حزيران وتشرين الأول.

* الرياح والعواصف

الرياح في اللاذقية إما جنوبية أو جنوبية غربية أو شمالية أو شمالية شرقية بين شهري نيسان وآب "ابريل - اغسطس" تكون الرياح جنوبية غربية أما خلال الشتاء (تشرين أول وشباط) فتكون الرياح شمالية شرقية وتبلغ السرعة الوسطى للرياح في الشتاء ١-٥م/ثا وتبلغ في الصيف والخريف بين ٢,٨-٣,٧م/ثا.

* السرعة القصوى للرياح

تكون في الشتاء ٢٣م/ثا وتكون في الصيف ١٠م/ثا.

عدد أيام الرياح القوية تنحصر بين شهري كانون الثاني وآذار.

* معدل هطول المطر

تراوح المعدل السنوي لهطول الأمطار بين سنتي ١٩٦٨-١٩٧٧ بين معدل أصغري سنوي قدره (٣٥٧ ملم) ومعدل أعظمي قدره (١١٥٠ ملم) وهكذا يكون المعدل السنوي الهطول قدره (٧٨٣ ملم). هذا مع العلم أن أمطار اللاذقية موسمية، تمتد من شهر تشرين الأول وحتى آذار. من سجلات الهطول للعشر سنوات الأخيرة نجد أن معدل الهطول لـ ١٣ شهرا قد تجاوز (٢٠٠) ملم / شهر وقد بلغ حوالي ٣٠٠ ملم/ شهر لثمانية أشهر. وقد كان معدل الهطول لشهر تشرين الأول ١٩٧٩ حوالي ١٦٠ ملم/ اليوم وكان المعدل الشهري للهطول في تلك السنة حوالي ٣٩٠ ملم.

* أثر المناخ على جودة الهواء

إن لعناصر الطقس والمناخ تأثيراً كبيراً على صفات الهواء ونوعيته إذ تؤثر حركة الرياح على نسبة الملوثات وذلك من خلال عملية المزج ضمن الطبقة الجوية. وتسيطر على محافظة اللاذقية خلال فصل الشتاء رياح قوية تؤدي إلى بعثرة الانبعاثات الأرضية للملوثات بينما يخف ذلك خلال الفصول الأخرى لتناقص سرعة الرياح، حيث تسيطر على المدينة حالات استقرار جوي تؤدي عند ضعف التيارات العمودية إلى تجمع ملوثات الأدخنة والأبخرة وغيرها فوق مدينة اللاذقية والتي تمتد حتى أطراف المحافظة. وهذه الغمامة المتجمعة تزيد من تراكيز الملوثات في الطبقة تحت



سطح الاستقرار (غالباً على علو ٢٠٠-٣٠٠م).

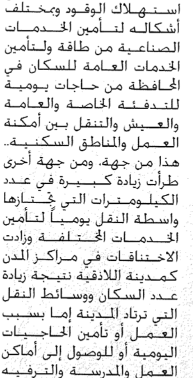
٢- أثر النشاطات الصناعية وخدمات النقل والمرور على جودة الهواء

بلغ المجموع السكاني في المحافظة عام ١٩٧٠ بحدود (٣٨٩٠٠٠) نسمة، وعام ١٩٨١: (٥٥٥٠٠٠) نسمة، وعام ١٩٨٨: (٦٩٠٠٠٠) نسمة، وعام ١٩٩٥: (٨٧٤٠٠٠) نسمة، ويتوقع عام ٢٠٠٠ أن يصل إلى مليون نسمة.

إن الزيادة المرتفعة لمجموع السكان في محافظة اللاذقية كما نلاحظ ظاهرة ديموغرافية واضحة في الـ(٢٥) سنة الماضية، وكما تبين الأرقام السابقة فإن المجموع السكاني قد ارتفع حوالي (٢,٢٥) مرة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٥ . مما يدل على أن معدلات النمو السكاني هي بالفعل مرتفعة جداً (تتراوح ما بين ٣,٢ إلى ٣,٦٪).

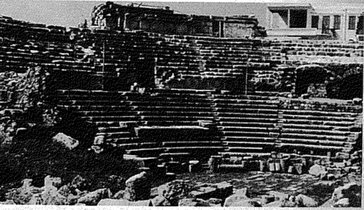
وتبلغ الكثافة السكانية في مدينة اللاذقية حوالي ١٨٠٠٠ نسمة / كم٢. أما في ريف محافظة اللاذقية فتبلغ: ٢١٩ نسمة / كم٢ . وقد أدى هذا النمو الكبير وخاصة بما تتميز به المنطقة الساحلية من كثافة سكانية عالية إلى دفع النشاطات الصناعية والخدماتية بسرعة كبيرة حيث زادت عدد الشركات الصناعية كما زادت طاقات الانتاج لتأمين الطلب المتزايد على المواد. كذلك نمت الاستثمارات العامة والخاصة المخصصة لتأمين الخدمات العامة مع النمو السكاني الذي يحتاج إلى زيادة في عدد المنازل والمساحات المبنية وخاصة حول المدن وبعيداً عن مراكزها مما استدعى الطلب على وسائط النقل العامة والخاصة وزيادة أطوال الطرقات في المدن والريف.

جامع السلطان ابراهيم في جبلة



لقد أدت هذه النشاطات المختلفة إلى زيادة في استهلاك الوقود وبمختلف أشكاله لتأمين الخدمات الصناعية من طاقة ولتأمين الخدمات العامة للسكان في المحافظة من حاجات يومية للتدفئة الخاصة والعامة والعيش والتنقل بين أمكنة العمل والمناطق السكنية.. هذا من جهة، ومن جهة أخرى طرأت زيادة كبيرة في عدد الكيلومترات التي تجتازها واسطة النقل يومياً لتأمين الخدمات المختلفة وزادت الاختناقات في مراكز المدن كمدينة اللاذقية نتيجة زيادة عدد السكان ووسائط النقل التي ترتاد المدينة إما بسبب العمل أو تأمين الحاجيات اليومية أو للوصول إلى أماكن العمل والمدرسة والترفيه وغيرها..

إن هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تراجع صفات الهواء المحيط بمدينة اللاذقية



مدرج جبلة الأثري

وبالقرب من المناطق الصناعية أو المعامل والورشات حيث يقطن العمال. فتراجعت الظروف الصحية والبيئية الهوائية سواء أكان ذلك في مكان السكن أو في أمكنة العمل.

الجدول رقم (١) الخاص بكثافة انبعاث الملوثات الهوائية في محافظة اللاذقية يوضح كمية الانبعاثات الكلية المحسوبة لملوثات CO_2 أما بقية الملوثات فالقياسات عنها ليست متوفرة، كما أنه يتوقع أن يكون تركيز الهواء المحيط بالملوثات (الجدول رقم٢) في مراكز المدن عالياً حيث لم تتوفر معلومات عنها بسبب عدم وجود محطات لقياس الملوثات المذكورة في اللاذقية والمدن الأخرى وفي الريف. ويمكن أن نحدد مراكز التلوث الجوي في المحافظة وفق ما يلي:

أ- المصادر الثابتة

نعرض أهم المصادر الثابتة للتلوث وأبرز الملوثات المحتمل انبعاثها عنها:

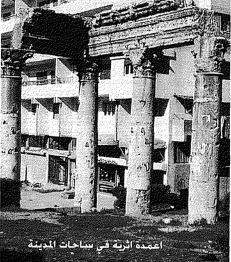
- وحدة تعبئة الغاز الطبيعي: روائح.
- محطة شحن المحروقات: روائح ومواد هيدروكربونية.
- معمل التبغ والتنباك: روائح وأبخرة.
- معمل الاسمنت: أبخرة.
- مجمعات الصناعات المختلفة المنتشرة في داخل المدينة وعلى أطرافها مثل (الحدادة التشحيم، البطاريات، الألمنيوم، النسيج... الخ): روائح و SO_2 و CO و Al و Pb و NOx وCO_2.
- مقالع الحجارة والرخام وخلطة الاسفلت: أبخرة، CO، CO، SiO_2.
- المنطقة الحرة (معمل لخيوط الشعر للغزل): روائح.
- التحميل والتفريغ في صوامع الحبوب: أبخرة.
- الحرائق (حرق النفايات، حرق الاطارات، حرق الأعشاب..الخ): CO، CO_2
- محطات تعبئة البنزين: مواد هيروكربونية وروائح.
- أفران الخبز في كافة أنحاء المحافظة: CO، CO_2، SO_2.
- الاستعمالات المنزلية لأغراض الطبخ والتدفئة والتنظيف وضواحيها ورش المبيدات: SO_2، Propane، مكونات رذاذ المبيدات.
- كما توجد مصانع صغيرة أو متوسطة في اللاذقية والمدن الأخرى وضواحيها مثل جبلة - الحفة - القرداحة.. تساهم بنسب معينة في تلوث الغلاف الجوي في محافظة اللاذقية.


بحيرة تزيينية في دوار هارون باللاذقية

ب- المصادر المتحركة

- المركبات الآلية بأنواعها: ويقدر عدد المركبات المسجلة في المحافظة حوالي ٣٥٨٧٥ مركبة (عام ١٩٩٥) (الجدول رقم ٣). كما يلاحظ من نفس الجدول تطور عدد الآليات العاملة في المحافظة خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٥ بشكل واضح. تستخدم المركبات البنزين والمازوت علماً بأنه استهلك عام ١٩٩٥ حوالي


اعمدة اثرية في ساحات المدينة



٣٧٧٣٦ طنا من البنزين و١٠٤١٧٥ طنا من المازوت (الجدول رقم ٤). وهذه الأرقام تعكس المدى الذي تتأثر به صفات الهواء نتيجة استعمال الآليات بالرغم من عدم وجود قياسات تظهر حجم الانبعاثات التي تصدر عن هذه الآليات (الجدول رقم٥).

● البواخر في ميناء اللاذقية: بلغ عدد البواخر التي أمت عام ١٩٩٤ المرفأ (١٢٩٤) باخرة وفي عام ١٩٩٥ (١٣٠٨) بواخر.

● القطارات: بلغ عدد رحلات قطارات الركاب التي تدخل مدينة اللاذقية وتغادرها عام ١٩٩٥ بحدود ١٤٤٠ رحلة كما بلغ عدد قطارات الشحن العدد نفسه. كما قدر استهلاك المازوت في محطات اللاذقية للقطارات بحوالي ١٨٠٠ طن/ سنة (عام ١٩٩٥).

● الطائرات المدنية والعسكرية التي تهبط وتقلع في مطار الباسل ويقدر عددها بحوالي ٣٠ طائرة شهرياً.

وينتج عن هذه المصادر كلها الملوثات الرئيسية التالية: SO2.CO2.CO.NOX.Pb وبوجود أشعة الشمس تحصل تفاعلات كيميائية ضوئية ينتج عنها الأوزون.

جـ- ملوثات أخرى

من الملوثات الأخرى التي لم تأت في مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لبناء المقدرات البيئية في القطر العربي السوري وذلك في مجال استقصاء صفات الهواء هي:

● الضجيج (Noise): يعتبر الضجيج من ملوثات البيئة التي لها تأثير سيء على الانسان. وهناك علاقة بين مستوى الضجيج والعوارض المرضية للأذنين. حيث الأذن تصاب بأذى إذا تعرضت لحد أعلى من مستوى الضجيج مقداره ٩٠ dB لمدة ٨ ساعات. ولذا فإنه من المتوقع أن تشكل المصادر الثابتة (المصانع والمعامل والحرف) والمصادر المتحركة (النقل والمرور) المذكورة سابقاً مشكلات في التلوث الضوضائي وبالتالي آثاراً صحية على المواطنين العاملين أو القاطنين بجوار هذه المصادر.

● الروائح (Odors): تعد الرائحة من أعقد مشكلات تلوث الهواء وتصنف كملوثات لا معايير لها. ويعد أنف الانسان أحسن وسيلة لقياس الرائحة. لذا يتم عادة قياس الرائحة بواسطة فريق مدرب من الخبراء يتراوح عددهم بين (٢-١٠) أشخاص. ومن أهم خصائص المواد التي تسبب الرائحة خاصة التطاير (Volatility) وارتفاع ضغط البخار (Vapor pressure).

الجدير بالذكر أن التعرض لمدة طويلة لرائحة ثابتة التركيز قد يفقد الانسان الاحساس الصحيح بها. وقد حددت سابقاً مصادر انبعاث الروائح المحتملة..

٣- الجهات المحلية المعنية بمراقبة نوعية الهواء والسياسات الخاصة بها

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أنه ليس هناك من معايير خاصة بالانبعاثات الغازية والجسيمات العالقة الصادرة من كافة النشاطات الصناعية والخدماتية (نقل) والسكانية كما أنه ليس هناك من تقنيات للتحكم سواء الالزامية منها أو البديلة.

وهذا يعود إلى أن موضوع حماية الهواء من التلوث وتحسين صفاته لم ينل الاهتمام الكافي في السياسات والقوانين السورية الخاصة بها. وهذا يفسر عدم وجود الجهات المتخصصة التي تهتم بهذا الموضوع. سوى ما تقوم به وزارة البيئة من إجراءات نوعية غير ملزمة قانونياً للجهات ذات العلاقة سواء للمصانع أو لمديريات النقل أو غيرها. كما يدل الجدول رقم (٧) على غياب الشبكات أو المحطات لرصد تلوث الهواء في المناطق السكنية والصناعية وعند مواقف السيارات..

٤- أسباب تدني نوعية الهواء

* زيادة عدد السكان بشكل سريع ومطرد وما صاحبه من زيادة في عدد وسائل النقل على اختلاف أنواعها وزيادة استهلاك الطاقة في المحافظة.

* نمو حركة التصنيع في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وبداية التسعينات بشكل غير منظم. مما ادى الى تداخل المناطق الصناعية والحرفية مع المناطق السكنية والتجارية.

* قلة المساحة الخضراء واستنزافها في بعض المناطق.

* بعض الممارسات السلبية مثل حرق اطارات الكاوتشوك والنفايات المنزلية والصناعية. أينما كان.

* عدم الصيانة الدورية لآلات وأجهزة حرق الوقود الثابتة والمتحركة بما فيها أيضاً نظم

التدفئة المنزلية المستخدمة. وهذا يعني استهلاكاً أكبر للوقود وبالتالي ملوثات أكثر.
* نوعية الوقود من حيث احتوائه على مواد ضارة مثل الكبريت والرصاص.
* ازدهار قطاع الانشاءات والبناء وما صاحبه من زيادة في عدد الكسارات والمقالع وعمليات نقل مواد البناء ومخلفاتها وما ينتج عن ذلك من تأثيرات سلبية على نوعية الهواء.

المشاريع ذات الأولوية لحل مشاكل التلوث الجوي في مدينة اللاذقية

المشروع ذو الأولوية	الإجراءات المقترحة	أهداف المشروع	مدة المشروع	الجهات المعنية
مكافحة تلوث الهواء في وسط أو مركز المدينة (ساحة الشيخ ضاهر) امتداداً إلى تقاطع شارعي القلعة والشارع المؤدي للمحكمة.	أ- إقامة شبكة مراقبة ورصد للملوثات.	أ- تحديد نسب تركيز الملوثات في الهواء ومصادر الانبعاث.	٣-٥ سنوات (بدأ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠)	أ- جامعة تشرين، وزارة البيئة، الأرصاد الجوية.
	ب- تقييم الآثار الصحية السلبية الناجمة نتيجة تعرض السكان لهذه الملوثات.	ب- وضع مواصفات لملوثات الهواء.	عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.	ب- جامعة تشرين، وزارة الصحة.
	ج- التعاون مع المنظمات والجهات الدولية ذات العلاقة لاقتراح مواصفات وطنية سورية لملوثات الهواء.	ج- وضع مواصفات وطنية لملوثات الهواء.	سنة واحدة.	ج- جامعة تشرين، وزارة البيئة، وزارة الصحة.
	د- وضع تشريعات وأنظمة وتعليمات خاصة بالمكافحة.	د- الزام مصادر التلوث بالاجراءات القانونية ذات العلاقة.	سنة واحدة.	د- وزارة البيئة.
	هـ- الاستمرار في عملية المراقبة بعد إنتهاء فترة تنفيذ المشروع.	هـ- التأكد من التقيد بالمواصفات والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.	٢٠٠٤/٢٠٠٣	هـ- جامعة تشرين، وزار ة البيئة، الأرصاد الجوية.

الجدول رقم (١) ١- كثافة الانبعاثات: الموقع: محافظة اللاذقية (المدن والريف).

الملوث	الانبعاثات الكلية (طن/سنة)	كثافة الانبعاثات (طن/كم٢ / السنة)
ثاني أوكسيد الكبريت	غير متوفرة.	غير متوفرة.
أوكسيد النتروجين	غير متوفرة.	غير متوفرة.
ثاني أوكسيد الكربون*	٢,٤×١٠ ٦	١٠٤٣,٥
أول أوكسيد الكربون	غير متوفرة.	غير متوفرة.
هيدروكربون	غير متوفرة.	غير متوفرة.
بنز وبيرن	غير متوفرة.	غير متوفرة.
الجسيمات العالقة	غير متوفرة.	غير متوفرة.
الرصاص	غير متوفرة.	غير متوفرة.
الأوزون	غير متوفرة.	غير متوفرة.

*** اعتبرت السنة المعيارية ١٩٨٨ لتقدير كمية CO2 المنطلقة من سورية وهي ٣٩,٩×١٠ ٣ جيغا غرام. اعتبرت محافظة اللاذقية مسؤولة عن ٦٪ من هذه الانبعاثات، أي ٢,٤×١٠ ٣ جيغا غرام.**

* عدم ارتباط المشاريع التنموية بدراسة تقييم الأثر البيئي.
* عدم وجود قوانين وأنظمة وتعليمات كافية للحد من التلوث الجوي وتحسين جودة الهواء في المدن والريف.
* قلة أو انعدام الامكانات المالية والفنية في مجال مراقبة صفات الهواء وعمل الأبحاث والدراسات والقياسات اللازمة لمكافحة تلوث الهواء.
* قلة الوعي البيئي.

٥- الإجراءات الممكنة لتحسين نوعية الهواء

* على المستوى الفني والمالي:

- إحداث شبكة لمراقبة تلوث الهواء في مدينة اللاذقية.
- تحسين نوعية الوقود المستخدم بتخفيض نسبة الكبريت في المازوت والرصاص في البنزين.
- رصد المخصصات الضرورية والكافية للقيام بالأبحاث والدراسات العلمية لمعالجة المشاكل البيئية الجوية وتحديد آثارها على الصحة العامة وعلى الممتلكات..
- انشاء بنك معلومات خاص بالتلوث الجوي.
- تدريب الكوادر الفنية الخاصة بهذا الأمر المتواجدة في جهات ذات علاقة بالنقل والصناعات.

الجدول رقم (٢) تركيز الهواء المحيط بالملوثات: الموقع: محافظة اللاذقية (المدينة والريف).

الملوث	المعدل السنوي ppm (جزء بالمليون)	٪ للنماذج اليومية المتجاوزة للحدود المسموح بها من قبل WHO
SO2	غير متوفرة.	غير متوفرة.
CO	غير متوفرة.	غير متوفرة.
CO2	غير متوفرة.	غير متوفرة.
NOx	غير متوفرة.	غير متوفرة.
Particles	غير متوفرة.	غير متوفرة.
Pb	غير متوفرة.	غير متوفرة.
Benzo pyrens	غير متوفرة.	غير متوفرة.
HC	غير متوفرة.	غير متوفرة.

الجدول رقم (٣) تطور وسائل النقل ١٩٩٠-١٩٩٥

أنواع الوسائط	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
سيارات سياحية	٣٩٣٤	٤٧٢٧	٤٣٩٧	٤٨٧٧	٤٩٠١	٥٠٧٣
سيارات باص	٧١	٧٤	٧١	٧٢	٧٢	٧٢
سيارات ميكرو باص	٤٦٠	٤٥٣	٤٨١	١٠٨٥	١٤٠٨	١٦٠٨
سيارات شحن	١١١٣	١٠٧٥	١٠٥٣	١١٨٨	١٣٤٤	١٥٨٩
سيارات بيك آب	٢٢٤٩	٢٥٨١	٦٩٠٠	١٠٩٣٣	١٤٣٦٨	١٥٣٢١
سيارات صهاريج	٦٥	٦٥	٦٨	٦٨	٧٠	٦٩
دراجات نارية	٥٤٣٤	٦٥٤٥	٥٩٩٠	٦٤٠٤	٦٧١٣	٧٠٢٣
ادخال مؤقت	١٩٨	٢٠١	٢٠١	٢٠٧	٢٢٥	٩٢٢
سيارات متنوعة	٣٠٤٧	٣٢٦١	٣٤٤٦	٣٦٥١	٣٩٦٣	٤١٩٨
المجموع	١٦٥٧١	١٨٠٨٢	٢٢٦٠٧	٢٨٤٨٥	٣٣٠٦٤	٣٥٨٧٥

* على مستوى سياسة النقل والمرور والتخطيط العمراني:

● تنظيم حركة المرور داخل مدينة اللاذقية والمدن الأخرى وتشجيع استخدام وسائط النقل العام (من نوع الباصات المزودة بمواصفات بيئية). مع التركيز على دراسة عقد التقاطع بادخال الاعتبارات البيئية من خلال استخدام نماذج تقدير تلوث الهواء.

● فرض معايير لانبعاثات العوادم والتأكد من التقيد بها ضمن نظام فحص فني دوري!!.

● تقليل نسبة الكبريت والرصاص في الوقود.

● تنسيق السيارات القديمة ما قبل عام ١٩٨٠ مثلاً وتحديث نظم استخدام وتشغيل وتطوير المحركات.

● تحسين مستوى التدفق للعربات في مواقع التقاطعات للشوارع (عند العقد) من خلال

الجدول رقم (٤) استهلاك الطاقة (الاستقصاء رقم ١) ١٩٩٥ .

الاستهلاك السنوي للطاقة (طن/سنة). باستثناء الكهرباء فهو م.ك.و.س

المصدر	سكني	نقل	صناعي	حكومي	المجموع
كهرباء					٨٢٩ م.ك.و.س
زيت الوقود	–	–	؟	–	غير متوفرة.
البنزين	–	٣٧٧٣٦	–	–	٣٧٧٣٦
المازوت*	–	١٠٤١٧٥	...	...	١٣٨٩٠٠
زيت الكاز**	٣٦٦٦	–	–	–	٣٦٦٦
(LPG)	٢٤٦٧٥	–	–	–	٢٤٦٧٥
الغاز الطبيعي	–	–	؟	–	–
الفحم	–	–	–	–	–
فحم الكوك	–	–	–	–	–
خشب الاحتراق	–	–	–	–	–
مواد أخرى	–	–	–	–	-
المجموع					

* قدرت الكمية الاجمالية للمازوت بحيث أن حوالي ٧٥٪ منها يخصص لقطاع النقل وباقي القطاعات السكنية والصناعية والحكومية تستهلك النسبة الباقية.

** زيت الكاز: الكمية المحددة هي بشكل عام للإنارة والبعض منها للاستهلاك الزراعي.

الجدول رقم (٥) الانبعاثات من وسائط النقل المدنية

النوع	CO2	CO	HC	NOx	SOx	A	TSP	Pb
السيارات	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
الباصات	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
سكك حديدية	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
عربات جديدة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
السفن	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
الطائرات	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

تنظيم اشارات المرور الضوئية.

• العمل على إيجاد مناطق حرفية وصناعية لتجميع النشاطات الصناعية الحرفية فيها.

* على مستوى التشريعات:

• تحديد المعايير القياسية للنسب المسموح بها لملوثات الغلاف الجوي في مدينة اللاذقية وفي عموم المحافظات.

• اصدار القوانين الخاصة بتسريع نقل الصناعات الملوثة الموجودة داخل مدينة اللاذقية إلى المنطقة الصناعية الجديدة عند مدخل المدينة من جهة طريق حلب، وكذلك الحال بالنسبة للمناطق الصناعية في المدن الأخرى.

• وضع المعايير اللازمة لترخيص الصناعات المختلفة ويشمل ذلك تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة..

• ضرورة ارتباط مشاريع التنمية الحالية والمستقبلية بدراسة الأثر البيئي لهذه المشاريع.

المواصلات المدنية
الاصابات الناجمة عن حوادث السيارات (العدد/السنة)

الحوادث	شاغلي والمركبات والمشاة	المجموع
الاصابات	٢١٠	(١٣٥ بالغا + ٧٥ طفلا)
الموت	١٠٧	(٦٦ بالغا + ٤١ طفلا)
الحوادث بشكل عام	٥٦٦	(٣٥٥ أضرارا مادية + ١٩٩ أضرارا جسدية)

الجهة المسؤولة: فرع المرور. السنة: ١٩٩٥ .

الجدول رقم (٦) ٣- هل يتم تطبيق السياسات والأنظمة؟
المصدر: وزارات الدولة المختلفة.
التاريخ: ١٩٩٦/١٩٩٥ .

السياسات / الأنظمة	نعم	كلا
معيار الانبعاث		-
معيار نوعية الوقود	-	
معيار المنتج	-	
تقنيات التحكم الالزامية		-
تقنيات التحكم البديلة	-	-
التحكم باستخدام الأرض		
تراخيص الانبعاث		-
سياسات/ أنظمة أخرى		

الجدول رقم (٧) ٤- مراقبة عمل الشبكات

المنطقة	عدد المحطات	معدل عدد الأيام المختارة / السنة	العدد الكلي للأيام المختارة / السنة
السكنية	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
الصناعية	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
مواقف السيارات	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
العدد الكلي	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

استهلاك أو استخدام الطاقة (الاستقصاء رقم ٢) (م.ك.و.س)

المصدر:	الطاقة المعدة أو المنتجة			الطاقة المستخدمة (المباعة)		
	صناعي	تجاري	سكني	صناعي	تجاري	سكني
الفحم						
فحم الكوك	-	-	-	-	-	-
(الطاقة المائية)	-	-	-	-	-	-
الهيدرا	-	-	-	-	-	-
زيت الوقود		لم نحصل عليها			لم نحصل عليها	
المازوت		لم نحصل عليها			لم نحصل عليها	

الجهة المسؤولة: مؤسسة كهرباء اللاذقية. السنة: ١٩٩٥ .

الادارة المتكاملة للموارد المائية في دول غرب آسيا

ان تطبيق مفهوم الادارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية عموما، ومنطقة دول الاسكوا خاصة، يهدف الى تحقيق استدامة الموارد المائية، وهذا يحتاج الى إيجاد الحلول المناسبة للتغلب على تحديات مشكلات المياه. وهذا ما سوف تقوم به "الاسكوا" في المرحلة المقبلة، من خلال التركيز على شرح مبادئ الادارة المتكاملة، عبر وسائل تدريبية على المستوى الوطني.

إن الماء يؤدي دوراً حيوياً في حياتنا اليومية وفي جميع مناحي الحياة، ويعتبر عاملا حاسماً واستراتيجياً في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة، وفي دعم للنظم البيئية. إن إقامة عالم أكثر عدلا ورخاءً وسلاماً يتطلب توفير مياه مأمونة ونظيفة لكافة فئات المجتمع، كما يتطلب تأمين المياه ليلبي الاحتياجات القطاعية، مع مراعاة العوامل التي تحقق استدامة هذا المورد الحيوي، وحمايته من التلوث والاستنزاف لكي تستفيد منه الأجيال القادمة.

وتتمثل التحديات الرئيسية في محدودية الموارد المائية العذبة المتوفرة في معظم دول العالم، وخصوصاً الدول الواقعة ضمن المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، التي تشمل معظم دول الإسكوا، وتنعكس هذه التحديات في العناصر التالية:

١ - شح الموارد المائية العذبة وزيادة التنافس بين الاستخدامات القطاعية: المدنية (المنزلية)، والصناعية، والزراعية، والسياحية.

٢ - تنامي الطلب على المياه لتأمين احتياجات النمو السكاني وإنتاج الغذاء الكافي.

٣ - ضعف المنظومة الإدارية والمؤسسية التي تؤلف إدارة مختلف جوانب قطاع المياه.

٤ - زيادة المخاطر من ارتفاع معدل التلوث، وحدوث الفيضانات، واتساع رقعة، وامتداد فترات الجفاف.

٥ - محدودية دور المجتمع المدني والمشاركة الشعبية في ما يتعلق بإدارة قطاع المياه.

٦ - ضعف التعاون بين مختلف الأطراف المعنية في مجال إدارة المياه المشتركة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتتطلب معالجة هذه التحديات تبني الأدوات والتدابير المناسبة، وصياغة اللوائح القانونية، ودعم الأطر التشريعية والمؤسسية، وبناء القدرات البشرية؛ وذلك بما يكفل حسن إدارة المياه وترشيد استخدامها في القطاعات المختلفة. وحسب البرامج والاقتراحات المنصوص عليها في الفصل الثامن عشر من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة (قمة الأرض)، وهي البرامج التي تم اعتمادها من قبل دول العالم، في ريو دي جانيرو/ البرازيل، في شهر يونيو عام ١٩٩٢ .

ويشمل الفصل الثامن عشر من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، تحت عنوان "حماية النوعية والإمدادات من الموارد المائية، عبر تطبيق الأساليب المتكاملة لتنمية وإدارة واستخدام الموارد المائية"، الإجراءات التي ينبغي لدول العالم اتخاذها لتحسين إدارة الموارد المائية، وحمايتها، بما يحقق استدامتها. وقد تضمن هذا الفصل سبعة برامج عمل مائية تكمل بعضها، من خلال التركيز في كل منها على أربعة محاور هي: الأسس المطلوبة، الأهداف المتوخى تحقيقها من هذه التدابير، ثم عرض للتدابير، وأخيراً أدوات التنفيذ.

وتندرج البرامج المائية تحت المواضيع السبعة التالية:

١ – الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٢ – تقييم الموارد المائية.

٣ – حماية الموارد المائية، ونوعية المياه، والمنظومة البيئية.

٤ – توفير المياه للشرب والصحة.

٥ – المياه من أجل التنمية الحضرية المستديمة.

٦ – المياه من أجل استدامة الغذاء والتنمية الريفية.

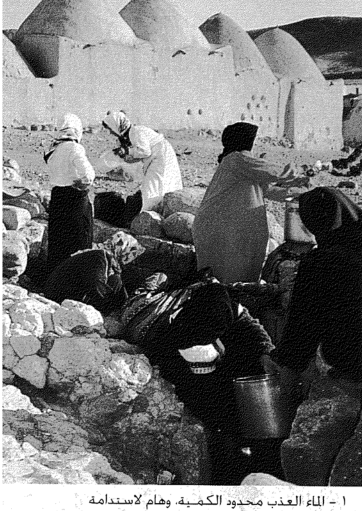
٧ – تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية.

مبادئ وأهداف الإدارة المتكاملة للموارد المالية

لقد نال البرنامج الخاص بالإدارة المتكاملة للموارد المائية اهتمام الخبراء والباحثين المعنيين بقطاع المياه، بهدف معالجة عدم نجاح الوسائل المتبعة في السابق لتنمية الموارد المائية، وضعف إدارة هذه الموارد، واستنزاف وتلوث المياه، وخصوصاً المياه العذبة. وكانت هذه الإشكالات قد أدت إلى الإخلال بالتوازن بين العرض والطلب على المياه، خلال العقود الثلاثة الماضية.

ومنذ المؤتمر العالمي للمياه والبيئة في دبلن، ومؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢، ازداد الاهتمام بموضوع الإدارة المتكاملة للمياه كوسيلة لتحسين إدارة الموارد المائية، حيث اظهرت نتائج مؤتمرات عالمية وإقليمية عديدة الحاجة إلى تعميق فهم وتطبيق نموذج الإدارة المتكاملة، كما ظهر في: مؤتمرات هراري وباريس عام ١٩٩٨، ومفوضية الأمم المتحدة المستديمة (CSD) عام ١٩٩٨، والمنتدى العالمي الثاني للمياه عام ٢٠٠٠ في الهيج (هولندا)، والمؤتمر الدولي للمياه العذبة عام ٢٠٠١ في برلين.

واستنادا الى مبادئ دبلن – التي تم اعتمادها في المؤتمر العالمي للمياه والبيئة (١٩٩٢) – تعتبر المبادئ التالية الركائز الرئيسية التي بنيت على أساسها فكرة وأهداف وتطبيقات الإدارة المتكاملة للموارد المائية:



١ – الماء العذب محدود الكمية، وهام لاستدامة الحياة والبيئة والتنمية.

٢ – يجب التنسيق بين كل القطاعات وعلى كل المستويات لإرساء تنمية الموارد المائية وإدارتها.

٣ – الاعتراف بأن النساء يلعبن دوراً مركزياً لإيجاد الماء وإدارته ومراقبته.

٤ – الماء له قيمة اقتصادية في كافة الاستخدامات المتنافسة عليه، وله دور اجتماعي وبيئي.

وقد حدد برنامج الإدارة من الفصل الثامن عشر، أهدافاً توخى تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٠، كما يلي: صياغة وتنفيذ خطط وطنية لتطبيق نموذج الإدارة المتكاملة؛ ودعم هذه الإدارة بالأطر والوسائل المؤسسية والقانونية والموارد البشرية والمالية؛ بالإضافة إلى وضع برامج لرفع كفاءة استخدام المياه. وفي عام ٢٠٢٥ يجب أن يتم التكامل بين برامج المياه والبرامج القطاعية ذات العلاقة بالمياه، وتطبيق أدوات مؤسسية وقانونية لتحقيق استدامة الموارد المائية.

إن التحديات الحالية والمستقبلية لمواجهة شح

الموارد المائية، وحسن إدارتها، تتطلب العمل بمفهوم الإدارة المتكاملة كقاعدة أساسية في صياغة السياسات المائية، بعد الأخذ بعين الاعتبار علاقة المياه بالخصائص الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والدورة الهدرولوجية للبلد المعني. ويركز هذا المفهوم على فكرة التكامل، والمشاركة، والتشاور والتوافق، والمساواة، ومراعاة النوع الاجتماعي.

ويحتاج تبني وتطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى تغيير في الأساليب المستخدمة حالياً في تقييم وتنمية المصادر المتاحة، وتوزيعها وتدويرها، وتقييم الطلب عليها؛ كما يتطلب توفر الأطر المؤسسية والقانونية الفعالة والنافذة، والموارد المالية الكافية. وقد شكلت متطلبات تطبيق هذا المفهوم عبئاً كبيراً لعدد كبير من دول العالم، لمحدودية مواردها الفنية والبشرية والمالية. ومما زاد في تأخر تحقيق أهداف هذا المفهوم: سوء الفهم من قبل المختصين وصانعي القرار لمبادئ التكامل في إدارة المياه وعملياتها، وكيفية تطبيقها تحت ظروف مختلفة. وقد دفع هذا الأمر بمنظمات دولية عدة - مثل الشراكة العالمية في مجال المياه (Global GWP Water Partnership) - إلى بذل مزيد من الجهد لتوضيح المفهوم وطرق التطبيق.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد نموذج شامل واحد لمعالجة جميع الظروف، يكفل وضع مبادئ هذا النموذج للإدارة موضع التنفيذ. وهناك ضرورة إلى مواءمة المبادئ العامة مع طبيعة مشكلة المياه، وحدتها، والتركيبة الاجتماعية والاقتصادية، والموارد البشرية والمالية في كل بلد حسب ظروفه.

وتعتبر الدراسة التي قامت بها "الشراكة العالمية في مجال المياه" في عام ٢٠٠٠، من أفضل الدراسات التي يمكن أن تساهم في ترسيخ مبادئ الإدارة المتكاملة وتطبيقها، من خلال الشرح المستفيض لأسسها ووسائل تطبيقها على أرض الواقع. وسوف تركز هذه الورقة على مناقشة هذه الدراسة.

أ - تعريف الإدارة المتكاملة

تعني الإدارة المتكاملة بعملية إدارة المياه والأراضي مع غيرهما من الموارد الطبيعية ذات العلاقة بشكل منسق، من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بأسلوب منصف، وبدون التضحية باستدامة النظم البيئية الأساسية.

إن تحقيق استدامة الموارد المائية عبر مفهوم الادارة المتكاملة يتم من خلال منظور الإدارة الشاملة والمنسقة، ومنظور التكامل: عبر جميع قطاعات استخدام المياه. وتشمل أدوات الإدارة ما يلي: التقييم الجيد للمصادر، تطبيق الوسائل التي تساهم في الاستفادة القصوى من المصادر المتاحة، وزيادتها، والحد من الزيادة في الطلب على المياه، وضع القواعد التنظيمية، الاستعانة بالوسائل الاقتصادية والاجتماعية لترشيد الاستخدام وفض النزاعات. أما التكامل فيجب أن يتم عبر الربط بين مختلف الموارد المائية المتاحة، كماً ونوعاً، وفي الزمان والمكان. كما يجب أن يتم بين الموارد المائية والنظم الطبيعية الأخرى ذات العلاقة، ويمكن التعامل مع الإدارة المتكاملة لمختلف العناصر المذكورة عبر منظومتين هما: المنظومة الطبيعية والمنظومة البشرية.

ب - أوجه التكامل من خلال المنظومة الطبيعية

١ - التكامل في إدارة الموارد المائية وإدارة الأراضي

يجب أن يتم التكامل والتنسيق بين التوزيع الكلي للموارد المائية المتاحة واستخدامات الموارد الأرضية، بما يحقق حسن إدارة هذه الموارد. كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المائية اللازمة لاستخدام الأراضي في التخطيط وفي إدارة الموارد المائية، ولابد من تقييم التأثير الناجم عن التوزيع الكلي لكميات المياه، ونوعها، في ضوء التنافس بين القطاعات المستخدمة؛ كذلك لابد من تقييم المردود الاجتماعي والاقتصادي لمختلف الاستخدامات.



٢ – التكامل في كميات المياه ونوعيتها

يتم تحسين إدارة نوعية المياه من خلال تطبيق الطرق الملائمة لمعالجة الفضلات، وحماية المصادر المائية من التلوث، بالإضافة إلى تحديد أولويات الاستخدام حسب النوعية، مع السعي لزيادة كفاءة الاستعمال.

٣ – تكامل المياه السطحية والجوفية

يتم تكامل إدارة المياه السطحية وإدارة المياه الجوفية حسب مبادئ الدورة الهدرولوجية؛ ويؤخذ بعين الاعتبار في ذلك موعد وكمية هطول الأمطار، ومدتها، ومجاري سريان الماء؛ واستخدام الموارد في المكان والزمان، وحماية هذه الموارد من التلوث، وترشيد استهلاكها.

٤ – تكامل المصالح ذات العلاقة بالماء، من أعلى وأدنى الحوض المائي

تأخذ إدارة المياه بعين الاعتبار وحدة الحوض المائي، من خلال التنسيق في الاستخدامات حسب الحقوق المكتسبة، مع السعي للحد من التلوث، والعمل على التحكم في مخاطر الفيضانات، والجفاف، وتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

٥ – التكامل بين إدارة المياه العذبة وإدارة المناطق الساحلية

يجب أن تراعى تلبية احتياجات المناطق الساحلية من المياه العذبة، وخصوصاً ضمن وحدة الحوض المائي، لمواجهة الكثافة السكانية لهذه المناطق.

جـ – أوجه التكامل من خلال المنظومة البشرية

يتم التكامل من خلال الأخذ بعين الاعتبار العامل الإنساني، ونظم الخدمات التي تحدد أسس استخدام المياه في الأغراض المختلفة. ويجب معالجة ما ينجم عن هذا الاستخدام من توليد للفضلات التي يمكن أن يكون لها تأثير على صحة الإنسان والبيئة؛ ويعني ذلك عملياً أن يكون هناك تكامل بين القطاعات والمؤسسات، لكي يتحقق التكامل الأدنى في القضايا التالية:

١ – ضمان تكامل السياسات الحكومية والأولويات الاقتصادية والاجتماعية؛ وكذلك الربط بين قضايا تنمية واستخدام الموارد المائية والمخاطر ذات الصلة.

٢ – ضمان تكامل السياسة المائية مع خطط الاقتصاد الوطني والاجتماعي.

٣ – الأخذ بتأثير الأداء الاقتصادي على تنمية الموارد المائية.

٤ – ضمان التكامل بين المشروعات المائية الكبيرة وتنمية الاقتصاد الكلي.

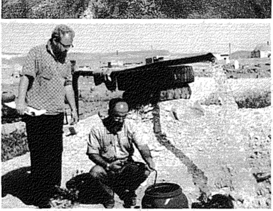
٥ – ضمان التنسيق والمشاركة بين الجهات الرسمية والمستفيدين والمنظمات الأهلية.

٦ – تكامل عملية التخطيط وصياغة القرار والتنفيذ.









٧ - تكامل في إدارة الموارد المائية وإدارة الفضلات السائلة.

د - أهداف الإدارة المتكاملة للموارد المائية

تهدف الإدارة المتكاملة تحقيق الأمور التالية:

١ - تأمين المياه الكافية والنظيفة لكافة فئات المجتمع المدني والريفي.

٢ - تأمين المياه لتلبية الاحتياجات الغذائية، في ضوء النظام العالمي للتجارة الدولية.

٣ - تأمين المياه لتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤ - التعامل المرن والشامل لمتغيرات موارد المياه في الزمان والمكان، ضمن صياغة وتطبيق السياسات والاستراتيجيات.

٥ - تحقيق التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات والمؤسسات والمجتمع.

٦ - تحسين إدارة مخاطر المياه، وذلك لمعالجة مشاكل التلوث، والفيضانات، والجفاف، والنزاعات، والإرهاب.

٧ - تفعيل دور العزيمة السياسية، وذلك لإعطاء أولوية لدور المياه في جميع الأنشطة التنموية.

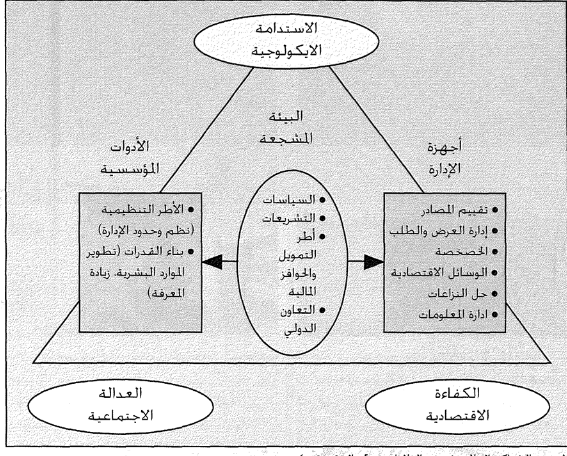
٨ - تعزيز دور التوعية المائية والمشاركة الشعبية في إدارة المياه.

٩ - تعزيز دور التعاون في فض النزاعات المائية.

الإطار العام لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية

يعتبر مفهوم الإدارة المتكاملة - الذي تبنته دول العالم ضمن الفصل الثامن عشر من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين - من أهم الوسائل الحديثة التي تهدف إلى تحقيق التطوير الأمثل لجميع الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، وترشيد واستدامة استخدامها، في القطاعات المدنية والصناعية والزراعية والسياحية. ويشكل الإطار العام للإدارة المتكاملة - الموضح في الشكل رقم ١ - تصوراً شاملاً ومتكاملاً ومبسطاً، يهدف إلى تحقيق الإدارة المتكاملة والتنسيق اللازمين على مستوى الحوض المائي، وعلى المستوى الوطني. ويستلزم العمل بثلاث ركائز رئيسية هي:

شكل (١) الإطار العام للإدارة المتكاملة لموارد الماء



المصدر: الشراكة العالمية في مجال المياه ٢٠٠٠، الورقة رقم ٤

١ - تحقيق العدالة الاجتماعية في استخدام المياه، على أساس أن هناك حقاً لكل الناس للحصول على ماء كافٍ ونظيف، للمساعدة في رفاهية الإنسان.

٢ - الكفاءة الاقتصادية في استخدام الماء، من خلال تحسين كفاءة الاستخدام بأقصى درجة ممكنة.

٣ - تحقيق الاستدامة البيئية، من خلال حسن إدارة الموارد دون الإضرار بالنظم البيئية، لحفظها للأجيال القادمة.

ولتطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة لإدارة جميع الموارد المائية، على المستوى المحلي أو الوطني، فإنه يجب إحداث ظروف مناسبة، واستخدام الوسائل التالية:

١ - البيئة المشجعة.

٢ - الأدوات المؤسسية.

٣ - تحديد وسائل الإدارة المناسبة.

أ - البيئة المشجعة

إن المقصود من توفر البيئة المشجعة هو أن يتم بلورة وتبني سياسة وطنية مرنة وشاملة، وتشريعات شاملة ونافذة، ووسائل تمويلية وحوافز مالية كافية.

١ - السياسة المائية

المقصود أن تتم بلورة سياسة مائية مرنة - على مستوى الحوض المائي، المحلي أو الوطني - تحدد أهداف استخدام المياه وحمايتها والحفاظ عليها، ويجب أن تركز هذه السياسة على التكامل بين





السياسة المائية والسياسات الأخرى التي لها ارتباط باستخدامات الموارد المائية (الأراضي، الغابات، الزراعة، الصناعة، الطاقة، النقل، البيئة، التجارة، والقطاعات الاقتصادية ذات العلاقة). كما يجب أن يكون هناك اهتمام كبير لعلاقة المياه بالصحة والفقر. كما أن السياسة المائية يجب أن تعتمد على تقييم جيد للموارد المائية والطلب عليها، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتنشيط الاقتصاد. ويجب أن تكون هناك سياسات منفصلة، تعالج على حدة، مسألة الإدارة ومسألة الخدمات. ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن المياه، إذا خطط لها بدقة وأمان، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تقديم خدمات لأغراض ومناطق متعددة، في أوقات مختلفة.

التشريعات المائية

تحتاج الأطر التشريعية، والقواعد اللازم استخدامها لتنفيذ السياسات والأهداف، الى تحديث مستمر، وإلى صياغة تشريعات شاملة ونافذة، تتماشى مع متطلبات السياسات والاستراتيجيات المائية المبنية على مبادئ الإدارة المتكاملة. ويجب أن تركز هذه التشريعات على ترسيخ الحقوق والواجبات وتوطيد السلطة، وصياغة اللوائح والضوابط المتعلقة بالاستخدام، والتوزيع، والاستثمار والابتكار، والخصخصة، وأسواق المياه، الخ ... بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة ومراقبة تنفيذها. ويجب أن تكون التشريعات الخاصة بالحقوق واللوائح مرنة ومتناسبة مع الزمان، وأن تشمل لوائح لتحديد الأولويات في التطوير والاستخدام والحماية لجميع موارد المياه التقليدية وغير التقليدية.

٣ - التمويل والحوافز المالية

إن الاستثمارات المطلوبة في قطاع المياه كبيرة جداً، نظراً لأن المشاريع المائية تتطلب مبالغ إنشائية ضخمة، لهذا يتطلب أن تكون هناك سياسة استثمارية مالية واضحة لقطاع المياه، توفر المناخ المناسب لتحفيز دور القطاع الخاص، وتعمل على استرداد تكلفة تنمية وإدارة وتوزيع المياه، دون الإضرار بذوي الدخل المحدود. ويجب أن يتم تقييم أداء التمويل بصورة منظمة، لزيادة الشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد. كما يجب صياغة اللوائح التي تنظم دور القطاع الخاص، وحماية المستثمر، إلى جانب حقوق المجتمع.

ب - الأدوات المؤسسية

١ - الأطر التنظيمية

إن العوامل المؤسسية - وخصوصاً ما يتعلق بالتنسيق والمتابعة - تعتبر عناصر هامة في تطبيق الإدارة المتكاملة، لذلك يجب أن تشمل الأطر المؤسسية تشكيل منظمات عبر الحدود، ومراكز وطنية، ووحدات تنسيق ومتابعة، وهيئات تنفيذية، وأخرى لصياغة الاتفاقيات. ويستلزم أن تكون هناك قواعد ولوائح تحدد وتنظم أدوار ووظائف هذه المؤسسات، والمؤسسات الأخرى التي تعمل في قطاع المياه، وعلى مختلف المستويات والمناطق. كما أنه يستلزم تفعيل دور هذه الأطر، من خلال وجود آليات تعاون كفؤة وقواعد قضائية،



تأخذ بعين الاعتبار النظام الإداري في الدولة، ووحدة الحوض المائي، ودور المنظمات الأهلية، والمشاركة الشعبية، في وضع وتنفيذ هذه السياسات.

٢ - بناء القدرات

إن تنمية الموارد البشرية اللازمة، من خلال بناء القدرات، تتطلب التركيز على تعزيز مهارات وخبرات العاملين في المؤسسات على مختلف المستويات، وتسريع الاستفادة منها وبدرجة أفضل. كما يجب أن يتم دعم هذه القدرات بالوسائل المناسبة، مالياً وإدارياً، بهدف الحصول على نتائج جيدة وخدمات مستديمة. هذا كما يجب أن يكون هناك حوافز تدريبية لتنمية الموارد البشرية، من خلال التعليم، وتوفير المعلومات، وتطبيق الحوافز بما يساهم في تغيير الممارسات، وتحسين تطبيق الطرق الحديثة.

جـ - وسائل إدارة الموارد المائية

١ - تقييم المصادر المائية

يعتبر تقييم المصادر المائية - كماً ونوعاً، في الزمان والمكان - وتقدير الاحتياجات المائية الموازية، ضرورياً لإعداد السياسات والاستراتيجيات المائية المعتمدة على مبادئ الإدارة المتكاملة. ويستلزم تقييم جميع المصادر وتغيراتها بدقة، بواسطة تطبيق الطرق العلمية السليمة، بالإضافة إلى تطوير مؤشرات تحدد التغيرات، كما تحدد مدى التقدم المحرز في تقييم استهلاك المياه في الأغراض المختلفة، ومراقبة أداء الأدوار المنوطة بها وإدارة الموارد المائية.

٢ - خطة لإدارة الموارد المائية

يجب أن تكون هناك خطة، تشتمل على سيناريوهات متعددة، لتنمية الموارد المائية واستخدامها، وتفاعلها مع المجتمع، تأخذ بعين الاعتبار وحدة الحوض، والمخاطر المحتملة، والتلوث.

٢ - إدارة الطلب على المياه

تشمل مبادئ إدارة الطلب على المياه، استخدام وسائل لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، من خلال وضع أولويات على أفضلية الاستخدام من المياه التي يتم ضخها، ومن خلال السعي لخفض الإفراط في كميات المياه المستخدمة، وتشمل هذه المبادئ ضرورة العمل على تطبيق وسائل إدارة الطلب المناسبة، من خلال التركيز على تحقيق الاستخدام الأمثل، والتدوير، والتطوير لجميع الموارد، ومن خلال تحسين أداء الاستخدام عن طريق التحكم في الضغط والفاقد، والقيام بالجباية، وتغير سلوك الاستخدام، وتطبيق أدوات الترشيد الفنية، وتحديث نظم المباني.

٤ - الوسائل الاجتماعية

ولابد أن يتم تحفيز، ودعم دور الأفراد والمؤسسات الأهلية، بالتركيز على زيادة المعرفة في المناهج التعليمية حول مواضيع إدارة المياه؛ وتدريب العاملين في قطاع المياه؛ وتحسين التواصل مع المستخدمين للمياه وتفعيل هذا التواصل، وإعداد البرامج الإعلامية، كما يجب تفعيل دور الأفراد من خلال اشراكهم في التخطيط والتنفيذ.

٥ - إدارة النزاعات

تتضمن الإدارة المتكاملة مبادئ في فض النزاعات داخل الدولة الواحدة، أو بين الدول المجاورة،

من خلال عقد الاجتماعات، والزيارات الميدانية لتقصي الحقائق، والنقاش، وتبادل قواعد المعلومات، وتحديد الأولويات، والمشاركة في وضع الخطط والمشاريع المائية؛ والتطوير المشترك للمصادر المائية، وتبادل الخبرات، وإيجاد آلية لبناء الثقة.

٦- الوسائل التنظيمية

ولابد من إعداد وتطبيق اللوائح والقواعد التنظيمية لتنفيذ الخطط والسياسات المائية، وتوفير الخدمات واستخدام الأراضي وحماية البيئة، وإدارة الفضلات.

٧- الوسائل الاقتصادية

تتضمن الادارة المتكاملة استخدام الاسعار والوسائل التسويقية، كأداة لتشجيع المستخدم على ترشيد الاستهلاك. كما تتضمن العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد اسعار المياه والخدمات، بما يكفل استرداد التكلفة الخاصة بتنمية وتوزيع وتوفير خدمات المياه؛ كما تتضمن دفع تكاليف تلوث المياه. كذلك يمكن البحث في فكرة ايجاد اسواق للمياه، وفي تحديد الاعانات، ومراجعة الحوافز المالية الحالية الداعمة لتسعيرة المياه، لتشجيع الأساليب المرشدة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٨- ادارة المعلومات

تتضمن ادارة المعلومات تطوير البرامج اللازمة لتحسين نوعية المعلومات عن قطاع المياه، وشموليتها لكي تغطي متطلبات اعداد وتطبيق مبادئ الادارة المتكاملة؛ كما تتضمن تبادل المعلومات وربط قواعدها في جميع المؤسسات المعنية بقطاع المياه، داخل الدولة وعبر الحدود.

التقدم المحرز في تنفيذ مبادئ الادارة المتكاملة في منطقة الاسكوا

يتضمن السعي لصياغة وتطبيق خطة متكاملة لادارة الموارد المائية في جميع دول الاسكوا الاعداد الجيد لخلق مكونات البيئة المشجعة، وتعزيز الادوار المؤسسية، واستخدام الوسائل الادارية المؤثرة التي تتماشى مع ظروف الطبيعة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والادارية لجميع دول المنطقة.

وتجدر الاشارة الى ان جميع بلدان المنطقة قد قطعت شوطاً لا بأس به في تأمين المياه اللازمة لسد احتياجات القطاعات المدنية والزراعية والصناعية، من مصادر المياه السطحية والجوفية، وباستخدام التحلية. كما قامت هذه البلدان بتطبيق بعض وسائل ادارة الطلب على المياه من خلال تنفيذ سياسات قطاعية.

ويمكن اعتبار سوء الادارة من بين ابرز مشكلات المياه في المنطقة، وخصوصاً في القطاع الزراعي. ومن المشكلات ايضاً ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بالمياه، ومحدودية الدور التخطيطي، وغياب التشريعات. وقد ادى



كل ذلك الى الاستخدام المفرط، وزيادة التلوث. لذلك اصبح من الضروري ان تقوم دول منطقة الاسكوا بالعمل بمفهوم الادارة المتكاملة وتطبيقها، بما يتماشى مع ظروف كل من هذه الدول. وللأسف فإن الاخذ بمبادئ الادارة المتكاملة لم يحظ بعد بالاهتمام الكافي، ولا يزال في مراحله المبكرة.

ويتطلب تحقيق استدامة الموارد المائية وترشيد استهلاكها، من خلال تطبيق مفهوم الادارة المتكاملة، ايجاد الحلول المناسبة للتغلب على تحديات مشاكل المياه، كما هو موضح في الجدول رقم (١). وهذا يتطلب تنفيذ الاجراءات التالية:

١- صياغة سياسة مائية مرنة وشاملة وواقعية وقابلة للتنفيذ.

٢- تضمين السياسة المائية برامج مائية مرنة تتضمن خيارات متعددة بديلة، وكلما امكن تنفيذ مشاريع تنسجم مع الموارد المالية والبشرية المتوفرة، ومع القواعد والتشريعات.

ان الاسكوا - ايمانا بدورها في تشجيع الدول الأعضاء على تحسين إدارة مواردها المائية وحمايتها من المخاطر - قد أولت موضوع ادارة المياه اهتماماً خاصاً، من خلال الدراسات واجتماعات الخبراء. كما سعت لتوضيح مفهوم الادارة المتكاملة، حيث تمت مناقشة برامج الفصل الثامن عشر - الذي تضمن موضوع الادارة المتكاملة في منطقة الاسكوا - في اجتماع الخبراء الذي عقد عام ١٩٩٥ في عمان/ المملكة الاردنية الهاشمية. وتسعى الاسكوا في مختلف انشطة برامجها للتركيز على شرح مبادئ الادارة المتكاملة، من خلال تطوير وسائل تدريبية لتطبيق هذه المبادئ على المستوى الوطني.

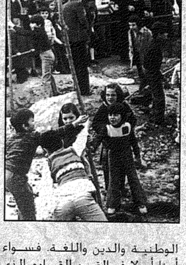
جدول (١): اهم تحديات قطاع المياه في بلدان الاسكوا والاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها

التحديات	السياسات القطاعية المطلوبة لمواجهة التحديات
تلبية حاجة المجتمع الاساسية من امدادات المياه	- توفير كميات كافية من المياه المأمونة للاستخدامات المنزلية، والامداد بخدمات الصرف الصحي، بأسعار تراعي محدودي الدخل؛ - توفير امدادات مياه اضافية لسد الاحتياجات على مدى الـ٥٠-١٠٠ عام القادمة؛ - تأمين امدادات المياه كاملا/ جزئيا من التحلية، وبأسعار مناسبة، والاستثمار في البحث والتطوير لابداع تقنيات تحلية افضل ولخفض الكلفة، وتقليص الاثر البيئي.
ادارة المخاطر (السيول والجفاف)	- الحماية من الفيضانات في المناطق الحضرية والريفية؛ - تقوية منظومة الرصد الهدرولوجي لتحسين التنبؤات والتخطيط؛ - تعزيز التأهب للجفاف، ولتأثير تغير المناخ على الموارد المائية؛ - تقويم تأثير مختلف الأنشطة الانمائية على مصادر المياه؛ - تحديد وحماية احتياطي المياه الاستراتيجي؛ - وضع خطة طوارئ لمواجهة الكوارث الطبيعية وحوادث التلوث.
الحفاظ على النظام الايكولوجي وحمايته	- تحديد المعدل المقبول لاستنزاف المياه الجوفية غير المتجددة في الري؛ - معالجة كل المياه العادمة (منزلية وصناعية) وتدويرها للري؛ - منع تصريف النفايات الخطرة في مصادر المياه السطحية والجوفية؛ - استصلاح المياه السطحية والجوفية الملوثة؛ - تطوير التخطيط الحضري، والسيطرة على تلوث المياه.

التحديات	السياسات القطاعية المطلوبة لمواجهة التحديات
	- الحفاظ على الغطاء النباتي الطبيعي، ورصده، وحمايته؛ - تحديث التشريعات المائية وانفاذها؛ - مراقبة السلع المستوردة التي تسهم في التلوث.
تأمين الإمدادات الكافية من الأغذية	- وضع اولوية واضحة في التخصيص (للاستخدام المنزلي ويليه الري والصناعة)؛ - اعتماد سياسة زراعية تهدف لزيادة الانتاج باستخدام كمية مياه أقل؛ - زراعة محاصيل ذات مردود اقتصادي مرتفع، واستهلاك للمياه اقل، وتنويعها وتحسين التكنولوجيا الاحيائية؛ - تحسين نظم الري للتقليل من استهلاك المياه؛ - تخصيص المياه بين القطاعات وفقا للاحتياجات والعائد الاقتصادي، واستخدام مياه الصرف المعالجة بدل المياه الجوفية كلما امكن؛ - تقوية دور الارشاد الزراعي خصوصاً في مجال الري؛ - رسم سياسات واضحة للأمن الغذائي، وحول ما يتعلق باتفاقية منظمة التجارة العالمية؛ - تطوير دور الدعم الحكومي ووضع الحوافز للحفاظ على المياه.
تطوير الترتيبات المؤسسية وتحسين التخطيط المائي	- تعزيز لامركزية مؤسسات المياه فيما يتعلق بخدمات المياه، وتنفيذ مشروعات الخطة المقرة، مع تأكيد مركزية تخطيط تنمية وادارة مصادر المياه؛ - تحديد صلاحيات/ اختصاصات كل مؤسسة من مؤسسات المياه، وتحقيق التكامل الأفقي والتعاون بينها، وانفاذ التشريعات من خلال تدابير ادارية وقانونية؛ - توفير فرص للتدريب اثناء العمل وتطوير التعليم/ التأهيل؛ - تقوية مراكز التدريب؛ - توفير حوافز التوظيف والترقية؛ - قيام الحكومات والقطاع الخاص بتمويل برامج البحث والتطوير في كافة مجالات المياه؛ - تقوية الروابط بين الوزارات المعنية والمؤسسات الاكاديمية.
تعزيز دور المجتمع المدني	- اشراك اصحاب المصلحة، وجمعيات مستخدمي المياه، والمنظمات، والقطاع الخاص في وضع السياسات المائية وفي انفاذها؛ - تعزيز دور الحكومات في تنمية المصادر - المائية وادارتها؛ - حماية حقوق المجتمع؛ - تنفيذ الحملات لتوعية الجمهور.
تقوية التعاون الاقليمي	- تنمية وادارة مصادر المياه المشتركة من قبل لجان مشتركة؛ - صياغة اتفاقات ثنائية، ومتعددة الاطراف، لتبادل المعطيات ومعلومات الانشطة الانمائية؛ - رصد ومكافحة تلوث مصادر المياه المشتركة؛ - تبادل الخبرات ونتائج البحوث.
اعطاء قيمة سعرية للمياه	- رفع مستوى الوعي بتكلفة المياه؛ - وضع تعرفات على المياه في كافة الاستخدامات، بما في ذلك الري؛ - التنفيذ التدريجي لاسترداد الكلفة؛ - فرض تعرفات معقولة تراعي قدرات ذوي الدخل المنخفض؛ - فرض غرامات التلويث على الشركات الصناعية والزراعية والنفطية؛ - تعزيز دور مصادر التمويل والمانحين والقطاع الخاص.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودور مؤسسات المجتمع المدني في الإنماء الحضري في المستقبل

نبيل سوبره
رئيس هيئة دعم وتطوير العمل البلدي في بيروت
ساعد في الأعداد والتحضير لهذا البحث اليسار العزاوي



الإنسان، البيئة، التراث، الحضارة، التكنولوجية، مؤسسات المجتمع المدني، النمو، التطور، نوعية الحياة، التكتلات الاقتصادية، الإنترنت، الإدارات المحلية كلها مواضيع الساعة التي تشغل عالمنا العربي والعالم كله إذ أصبحت هذه المواضيع والتحديات قضايا كونية. ان الآثار المعنوية والمادية التي يمكن أن تصيب مدننا العربية بسبب عدم التحضير اللازم للعولمة قد دفعتني لاختيار هذا الموضوع.

قبل الدخول في سياق الموضوع سوف أعرف المدينة والعولمة.

المدينة هي مركز مدني للكثافة السكانية، أكبر من القرية مواطنوها مرتبطون في الأصل بالتجارة والصناعة والخدمات.

أما بالنسبة إلى العولمة فهي نظرية ليبرالية من غير حدود ولا ضوابط تجتاح مدننا العربية والعالم بأسره، وتؤثر علينا سلباً وإيجاباً.

إيجاباً: بالحصول على المعلومات العلمية والثقافية بشكل سريع.

سلباً: لجعل العالم كله مفتوحاً على مصراعيه مما يجعل كل التقاليد والعادات والحضارات والتراث والغذاء والبيئة السكنية مهددة بالذوبان في بحر العولمة. وتجعل أيضاً من الدول الصناعية والكبيرة مصدراً لكل الصناعات والتقنيات.

وقد عرف البعض العولمة بأنها القوى التي تسيطر على الأسواق الدولية من خلال الشركات المتعددة الجنسية، ويرى الآخرون أن العولمة تعني ظاهرياً ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار لكنها تعني "جوهريا" تفكيك الأمم والدول والجيوش والمجتمع والأسرة وتجريد الفرد من القيم والأخلاق والمبادئ الدينية المقدسة عبر ترويج قيم وسلوكيات ومفاهيم النموذج الغربي.

باختصار تحويل العالم إلى مجتمع عالمي تسوده قيم ومبادئ موحدة على حساب الهوية الوطنية والدين واللغة. فسواء أردنا أم لا فالقرن القادم الذي يعرف بعصر الحداثة والثورة في المعلومات والاتصالات يقوم على تحويل الشؤون السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والفكرية للشعوب من إطارها الوطني والإقليمي إلى إطارها الكوني الشامل مستخدماً في ذلك الإعلام والفكر والتوجيه والمعلومات لتسيطر بالعولمة على شعوب العالم. وهذا بداية انهيار للمفهوم الطبيعي لقوانين



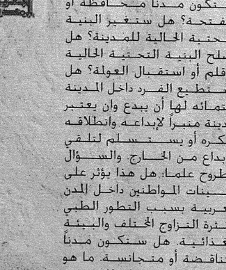


البشرية ولنمو المجتمعات وعلاقتهم بجغرافياتهم. تقوم أيضاً على تغيير المجتمعات وتسخير طاقاتهم الفكرية والاقتصادية لخارج مجتمعاتهم. كما انها تؤثر على العقيدة الإسلامية واللغة العربية. العولمة تحتوي على نظام إدارة شؤون وقوانين مدنية واجتماعية متناقضة جزئياً مع العقيدة الإسلامية وبالتالي يمكن أن تكون عقيدة منافسة للإسلام لإدارة شؤون المجتمع بإمكانيات ضخمة هائلة وذلك لتغير عادات المجتمع.

انها تؤثر أيضاً على اللغة العربية من خلال استعمال المصطلحات العلمية الأجنبية والتي تنقل عبر الإنترنت والفضائيات.

اما في امتنا العربية وفي غياب أسس وقواعد لمقاومة العولمة هناك نخبة قليلة مثقفة قد تكون قادرة على المقاومة، للمحافظة على حضاراتنا وثقافاتنا ومدننا. وقد برزت في العالم العربي ثلاثة اتجاهات للعولمة. الأول: يدعو للمقاطعة والثاني يدعو للاستسلام والثالث يرى في العولمة الخير والشر معاً. إن التقدم التقني وثورة المعلومات ستؤدي لانفتاح المجتمعات أمام العولمة ولكن هذا لا يعني الاستسلام لها. إن قطار العولمة قادم ولابد للعرب من ركوبه حتى لا يكونوا منعزلين ولا بد من التحرك في إطار الإيجابيات التي تتمتع بها العولمة وذلك بترتيب البيت الداخلي (داخل كل دولة) ثم البيت العربي (بين جميع الدول العربية) ليصبح لنا كياناً واحداً قادراً على المواجهة والتعايش. وعلى سبيل الذكر قامت أوروبا بوحدة اقتصادية للمحافظة على المجتمعات الأوروبية لكي لا تذوب في بحر العولمة غير معروفة المبادئ والأهداف.

في ظل هذا المناخ يتبادر إلى ذهننا عدة أسئلة منها: ما هو مستقبل المدينة العربية في ظل العولمة؟ ولا ندري ما هو الوجه الجديد الذي ستأخذه مدننا. هل ستكون مدناً محافظة أو منفتحة؟ هل ستغير البنية التحتية الحالية للمدينة؟ هل تصلح البنية التحتية الحالية لتأقلم أو استقبال العولمة؟ هل يستطيع الفرد داخل المدينة وانتمائه لها أن يبدع وان يعتبر المدينة منبراً لإبداعه وانطلاقه وفكره أو يستسلم لتلقي الإبداع من الخارج. والسؤال المطروح علماً: هل هذا يؤثر على جينات المواطنين داخل المدن العربية بسبب التطور الطبي وكثرة التزاوج المختلف والبيئة الغذائية. هل ستكون مدناً متناقضة أو متجانسة. ما هو القاسم المشترك للمدينة العربية في المستقبل. الآن تجمعنا الثقافة، الدين، الحضارة واللغة. هناك عدة أسئلة حول العولمة لكن لا توجد الإجابة على كل هذه الأسئلة.





في هذا البحث سوف نجيب على البعض الذي نستطيع الإجابة عليه.

لمعرفة مستقبل مدننا في هذا المناخ يجب أن ندرس العلاقة بين القطاعين الخاصة والعام لإنماء وتطوير الإدارة المحلية. وللقيام بذلك نطرح الأسئلة التالية: ما هي الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟ ما هي الخطوات التي سوف تتبعها الدولة للقيام بشراكة أفضل؟ كما علينا أن نبين أهمية دور المؤسسات الاجتماعية لبناء مدنها. وهل أن القطاع الخاص يتسلل بقناع القطاع العام ليساهم في انتشار العولمة من خلال توليه بعض المهام عن القطاع العام ويساهم في انتشار العولمة.

في القسم الأول سوف ألقي الضوء على الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام عبر التعريف بالخصخصة وأشكالها وأهميتها والآثار المتوقعة منها. سوف أبين أيضاً أهمية القطاعين للنهوض بالتنمية الاقتصادية في الوطن العربي والخطوات التي يمكن أن تتبعها الدول للقيام بتلك الشراكة.

أما القسم الثاني من هذه الورقة فسوف يتضمن دور مؤسسات المجتمع المدني. وخاتمة هذا البحث العلمي تتلخص بطرح ثلاثة سيناريوهات لمستقبل مدننا العربية.

القسم الأول: الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: الخصخصة وأشكالها، آثارها وأهميتها ودورها في النهوض الاقتصادي والخطوات التي يمكن أن تتبعها الدولة للقيام بشراكة أفضل.

في نظرة سريعة على واقع الإدارات في الدول العربية نجد أن هناك علاقة أو شراكة أو تعاونا مع المؤسسات الخاصة لتسريع وتنشيط الخدمات العامة لبناء المدن لكن أحيانا هناك شركات تركز على الناحية التجارية أثناء تعاونها أو شركاتها مع الدولة. لكن السؤال المطروح هل للقطاع الخاص دور فعال في النمو الاقتصادي أم هو أداة هدم لانتشار العولمة؟ نرى أن للقطاع الخاص دوراً مهماً في الدول الغربية، وهل يكون له نفس الدور في المدن العربية؟ إن بلادنا العربية تعاني من المشاكل الاقتصادية والتي يصعب تجاوزها خلافاً للدول الأخرى لكن لا يوجد خيار آخر أمامنا سوى اتباع نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. من هنا وفي هذا البحث سوف نبين ضرورة اتباع الشراكة لحل المشاكل الاقتصادية المتراكمة بالرغم من الانتقادات. كما سوف أبين أهمية دور الحكومات العربية للحفاظ على تلك العلاقة دون أن تتخطى الحدود وفق القانون. أولاً سوف اعرف الخصخصة وأشكالها.

الخصخصة وأشكالها:

إن القطاعين العام والخاص شريكان متلازمان يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر من اجل دفع عجلة التنمية والرفاهة الاقتصادية تقوم الدولة بفتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية شريطة أن يترتب على ذلك حقيقة في تخفيض التكلفة وحسن الأداء وتشغيل المواطنين. فإننا سنقوم بعرض مفهوم التخصيص وأشكاله وأهميته والأمور المرجوة منه.

التخصيص من الناحية اللغوية والتعريفية يتعلق أحدهما بتحويل المنشآت والمشروعات العامة إلى القطاع الخاص أو الأفراد عن طريق البيع الكلي أو الجزئي أو عن طريق الإيجار أو عقود الإدارة والتشغيل لتحرير الاقتصاد وترشيد الحكومات لاستخدام وتوزيع الموارد وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المطلوبة والمرجوة.

في ضوء هذا المفهوم الشامل يتضمن التخصيص أربعة محاور أساسية:

١ - تعبئة الأموال الخاصة وتوجيهها لتمويل المشروعات العامة التي تعاني نقصاً أو



مشكلات تمويلية ويطلق على هذا النمط من التخصيص التمويل.

٢ - تأجير أو تسليم إدارة المشروعات العامة للقطاع الخاص والعاملين فيه بموجب عقد إدارة وعمل ويطلق على هذا النمط تخصيص الإنتاج.

٣ - يشمل إلغاء الملكية العامة للمشروعات والمنشأة العامة وبيعها للقطاع الخاص أو للعاملين فيه ويسمى هذا النمط تخصيص الملكية.

٤ - أما المحور الرابع فيشمل التحرير الاقتصادي من خلال إزالة كل القيود القانونية والإدارية المعرقلة ويطلق عليها تحرير الإجراءات والأدوات الحكومية.

وهنا أعرض بعض آليات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وهي تتلخص بالتالي:

- عرض اسهم الشركة أو المؤسسة للاكتتاب العام.

- بيع أسهم المؤسسة العامة للقطاع الخاص على أساس تحويل الإدارة الى القطاع الخاص مع مراقبة القطاع العام من خلال مجالس الإدارة.





- بيع أصول المنشأة للقطاع الخاص عن طريق المزايدة.

- تحويل المشروع العام إلى شركة خاصة تدار بواسطة مجالس إدارة مستقلة.

- تحويل المشروع العام إلى شركة مختلطة من خلال بيع جزء من اسهمها للعاملين فيها.

- قبول الاستثمار الخاص الجديد في المؤسسات أو الشركات العامة من خلال زيادة رأس المال.

- بيع المنشأة أو الشركة العامة إلى العاملين والإداريين فيها.

- تجزئة المؤسسة إلى وحدات مستقلة وتخصيص كل وحدة بشكل منفصل.

ومن خلال الدراسة التي قمت بها تبين أهمية التعاون بين القطاعين لبناء الدولة فالشراكة بين القطاعين تساعد على:

١ - تخفيف دور السياسيين وحدة قوته، بمعنى آخر عدم تسييس المشاريع الإنمائية.

٢ - الاندماج الكلي في المناطق ودرس حاجاتها القيام بتنفيذ المشاريع المطلوب إبرازها وطرح الحاجات الإنمائية لدى المسؤولين.

٣ - إشراك الفرد في المشاريع والقرارات التي تتعلق بمدينته.

٤ - تنشيط المناطق وتقديم الخدمات بالتساوي لإلغاء الفارق بين المدينة والقرية ولأن يكون لنا في المستقبل مدن متجانسة من حيث البنية التحتية والمستوى الحضاري، الاجتماعي، والاقتصادي لمدن أصغر مساحة وأقل عددا.

أهم التأثيرات الإيجابية للشراكة:

- تساهم المؤسسات الخاصة بزيادة الدخل العام والدخل الفردي ما يؤدي إلى مساعدة وتنمية اقتصاد الدولة والنهوض بها، وبالتالي تقوي الإدارة المحلية والسلطة المركزية معاً.

- تولد فرص عمل ما يساعد على تحسين الوضع المعيشي وهذا ينعكس على الوضع الاقتصادي العام في المدينة.

- ترشيد وتوحيد الفرد عبر وضع برامج تأهيل للأهالي وسكان

المدن ليستطيعوا بناء مدينتهم المستقبلية لمواجهة تحديات العولمه. لبناء مدن متطورة يجب علينا بناء فرد متطور له القدرة على التأقلم مع المتغيرات الجديدة التي تجتاح مدننا.

- تزيد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتحسن مستوى الجودة للسلع والخدمات وترفع مستوى الإنتاجية وتشغل المقيمين في المنطقة الادارية.

- تغير أساليب إدارة المنشآت العامة يعطيها مزيداً من المرونة والصلاحيات في اتخاذ القرارات بما يسرع الإجراءات والبيروقراطية داخل كل مدينة.

- تحقق عائدات مالية للخزانة العامة للدولة. كما توفر موارد مالية إضافية للدولة من خلال بيع الأسهم الى الأفراد، وتنشيط السوق المحلية وتشجيع قيام سوق متطورة للأوراق المالية (البورصة).

- تتيح الفرص لزيادة التمرس بإدارة المشاريع الكبرى لسد العجز المالي أو زيادة حجم الاحتياطي المالي بدلاً من الدين.

- تتخلص من المشروعات العامة التي تحقق الخسائر.

- تحسين مستويات كفاءة الأداء وزيادة الإنتاجية مع تجنب الإسراف في النفقات.

لكي تتحقق الآثار الإيجابية السابق ذكرها ضمن عملية التخصيص يجب تجنب وجود أوضاع احتكارية في سوق السلع أو الخدمة المنقولة ملكيتها ويستثنى من هذه القاعدة المشاريع التي تتصف اقتصادياً بالاحتكار الطبيعي مثل الكهرباء وشبكات الغاز وسكة الحديد كما لابد من اختيار الخدمات المهمة والشركات ذات الكفاءة العالية.

لكن في بعض الأحيان تكون تلك الشراكة مدمرة من خلال احتكار تلك المؤسسات للخدمات التي تقوم بها، وعلى سبيل المثال يتولى جمع النفايات والتخلص منها للقطاع الخاص في إحدى الدول العربية ولكن شركة واحدة تقوم بعملية جمع النفايات في العديد من مناطق تلك الدولة يضع المدينة والقرية تحت رحمة تلك الشركة.

ولتفادي تلك المشكلة يجب أن تبنى تلك العلاقة على الدراسات بنسبة متساوية ومن هنا نؤكد على دور الدولة بتنظيم ومراقبة الشركات للمحافظة على القانون والدولة. كما يتوجب اشراك عدة مؤسسات متنافسة لتقديم نفس الخدمات. أما بالنسبة للاتفاقيات فهي خاضعة للتعديلات وربما خاضعة في المستقبل لإلغائها. المقصود أن الدولة ليس لها شأن في آلية العمل وفي الإدارة بل في الأفكار التطورية، للمحافظة على ثقافة وحضارة المدينة. وهنا نشير إلى أهمية دور الدولة للحفاظ على المدينة وطابعها العربي من غير أن تنجرف في العولمة وسلبياتها. وان كانت الدولة غير قادرة على ممارسة ذلك الدور فعلى المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة التي لا تتوخى الربح وهي ذات منفعة عامة المبادرة للقيام بذلك العمل من خلال إعطائها بعض الصلاحيات وحرية التحرك.

وعلى سبيل الذكر المملكة العربية السعودية، فقد قامت المملكة بإصدار قانون خاص يتعلق بالمؤسسات الخاصة الاستثمارية، وبذلك يمكن أن يدخل مستثمرون جدد وبالتالي يكون لهم الفرصة للشراكة مع القطاع العام في مشاريع علمية وليس من الضرورة أن تكون هذه الشركات من الشركات الكبرى، يمكن أن تكون شركات متوسطة وصغيرة بحسب المشاريع ونوعيتها وحاجة القطاع العام لها.

بعد أن أظهرنا أهمية الشراكة لبناء المدن وبعض المشاكل التي تتعرض لها بعض الدول العربية بقي أن نتكلم في هذا القسم عن دور القطاعين في النهوض الاقتصادي. للانفتاح أمام العولمة، يجب على المدن العربية القيام بإصلاح اقتصادي ونهوض اقتصادي لان برأيي الخاص أن الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية أو الدول الفقيرة تكون اكثر تعرضاً لمساوئ العولمة ويصعب عليها التأقلم مع المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتطورات العلمية كما ان تلك العلاقة تساعد على تطوير ونهوض المدن العربية من خلال تنشيط المؤسسات اللامركزية والمؤسسات الاجتماعية الخاصة.

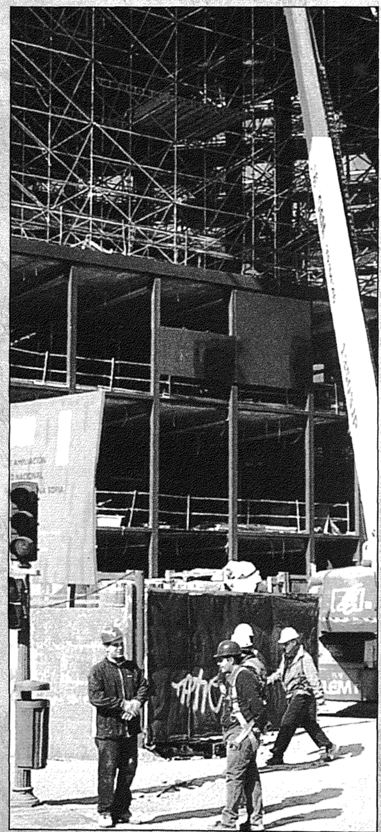
دور القطاعين في النهوض الاقتصادي:

إن النهوض الاقتصادي يتمثل في دور القطاع الخاص مع القطاع العام في مجال التنمية المحلية داخل كل مدينة عربية. إن عملية التنمية تتضمن مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في بناء القدرة الانتاجية والعمل باستمرار على تطويرها وتوسيعها من غير أن نلغي دور الدولة ودور مؤسسات المجتمع المدني في المراقبة والمحافظة على المدينة. بقي أن نضيف في هذا القسم الخطوات التي يمكن أن تتبعها الدولة للقيام بشراكة أفضل وهي:

- اتباع سياسة ضريبية جديدة أي تخفيض نسبة الضرائب على الشركات التي تقوم بخدمات إنمائية.

- تأمين الجو المناسب والخدمات المناسبة. لزيادة وتشجيع الشركات الخاصة، يجب على الدولة أن تؤمن الاستقرار السياسي وتخفيف هذه الاضطرابات والمشاكل السياسية التي تعوق عمل تلك المؤسسات.

- عدم تدخل الدولة في آلية العمل والإدارة.



- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للقيام بتنفيذ ودراسة المشاريع لتسريع الأعمال وذلك عبر إعطائها الصلاحية وجزءا ماليا متخصصا لجهودها.
- تشجيع الشركات عبر إيجاد مشاريع جاذبة وإفادة كبيرة في تأمين خدمات معيشية.

كما لا ننسى هنا دور البنك الدولي لتمويل المشاريع الخاصة وتشجيع العلاقة بين القطاعين فقد قام البنك بتمويل عدة مشاريع في الدول العربية ومنها مصر للخروج من العجز الاقتصادي في ميزانية الدولة من خلال المشاريع الاستثمارية والإصلاح الإداري.

فالبنك الدولي هو أكبر مؤسسة ومصدر لمساعدة الدول النامية، يعطي قروضاً كبيرة، هدفها الوحيد مساعدة الشعوب الفقيرة.

ومن أهم برامجه استثمار الفرد حماية البيئة، تشجيع وجذب الشركات الخاصة، القيام بإصلاح اقتصادي، محاربة الفساد، مساعدة الدول المتأثرة في الصراعات. يقوم أيضاً بصياغة الاتفاقيات وعقود الإيجار وجلب الرخص. كذلك يقوم بتسهيل العلاقة بين المستثمر والحكومة.

لكن كل هذا لا يكفي فإن دور البنك الدولي والمؤسسات الخاصة والحكومة لا يكون فعالاً إلا بوجود دور أساسي لمؤسسات المجتمع المدني في ظل بيئة ديمقراطية وشفافة حيث يدعى المجتمع المدني للمشاركة المباشرة في تخطيط وتنفيذ السياسات التي لها تأثيرها على الناس والمجموعات المحلية لبناء المدن.

القسم الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في الإنماء المدني:

في هذا القسم سوف أبدأ في التعريف عن المجتمع المدني ومؤسساته ومن ثم أتكلم عن الدور الفعال التي تقوم به تلك

المؤسسات لإنماء أماكن نشاطها في الحاضر والمستقبل.
المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو منافع جماعية. وتضم مؤسسات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات العمالية والمعاهد والجامعات المهنية والتجمعات الاجتماعية والدينية والصحافة وكل منظمات القاعدة الشعبية والنوادي الاجتماعية وما إلى ذلك من مؤسسات وتجمعات. ان دور المنظمات غير الحكومية في الدولة هو التفاوض مع الحكومة من اجل مواضيع محددة وليس الاستقلال عن الحكومة. فالمنظمات والمجتمعات الأهلية الحكومية ليست بديلاً للحكومة، بل دورها قائم للحد من هيمنة الحكومة وسيطرتها على شؤون المجتمع. فالمجتمع المدني هو المجتمع الذي يتمتع فيه المواطنون بحقهم في اختيار ممثليهم عن طريق الانتخاب لتطوير مؤسسات تحترم القانون وملكية الأفراد. ومع تطوير مفهوم المجتمع المدني، أصبحت المؤسسات الاجتماعية تحتل مكانة هامة في العلاقة ما بين المواطن والحكومة ويعتبر لبنان وفلسطين ومصر والسعودية من الحالات المهمة واللافتة للنظر في هذا المجال.
المنظمات غير الحكومية هي إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وتتكون المنظمات غير الحكومية من جمعيات ومؤسسات متنوعة الاهتمامات، تطوعية وحرة، مستقلة جزئياً أو كلياً عن الحكومة. وهي تتناول القضايا والمصالح العامة وتتسم بالعمل الإنساني الاجتماعي، البيئي، الإداري والإنمائي والتعاون المتبادل. وهي لا تهدف في أعمالها إلى الربح المادي بل تهدف إلى خدمة المجتمع وتحسين أوضاعهم من خلال تقديم الخدمات الصحية والرعائية والتوعوية والترشيدية والتدريبية والدفاعية والتنموية. ومن أهم الصفات التي تتسم بها المنظمات غير الحكومية، التخطيط العام والاختصاص في نشاطاتها والاستقلال عن الحكومة في إدارتها وأعمالها. وهي تدار ذاتياً من قبل الأعضاء. وتشهد حالياً معظم الدول العربية زيادة في الوعي بأهمية المنظمات غير الحكومية. وقد ازداد عدد المنظمات غير الحكومية خلال العقد الماضي وبلغ التقدير الإجمالي لعددها حوالي ١٥٠,٠٠٠ منظمة عام ١٩٩٨ بعد أن كان ٧٥,٠٠٠ منظمة عام ١٩٩٤ بحسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA.
لقد قامت مؤخراً دول عربية أخرى بتعديل القوانين التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية مثل مصر وفلسطين وغيرها. كما قامت الجزائر بتعديل قانون الجمعيات وفتحت الباب لتسجيلها. تختلف المنظمات غير الحكومية من حيث تطورها وفاعليتها من دولة عربية إلى أخرى وذلك حسب حجمها ومصادر تمويلها، وتنظيمها الهيكلي والإداري، وأهدافها، وتنوع أنشطتها وتغطيتها الجغرافية (محلية، وطنية، إقليمية دولية) وكذلك حسب استقلالها المالي والإداري عن الحكومة.
ان أبرز الأدوار والمهمات التي تقوم بها تلك المؤسسات هي:
١ - الاسهام في الجهود الرامية الى تخفيف حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية، وذلك بتعاملها مع الإدارة المحلية أو مع بلدية المدينة من خلال نشاطات حماية البيئة، مكافحة الفقر، التوجيه والإرشاد وادارة المستوصفات إلخ.. نشاطات صحية إنسانية ترفيهية اجتماعية فكرية ثقافية وإبداعية.
٢ - محاورة الجهات الفاعلة المعنية الحضرية منها "القطاع الخاص والقطاع العام" والمجتمعات المحلية.
٣ - تعزيز قدرة المجتمع المدني والمجتمع المحلي على المشاركة والمساهمة في صوغ وتنفيذ القرارات التي تتحكم في سير المجتمع.
٤ - بناء قدرات المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية على جميع أشكال التميز.
٥ - تشجيع التعاون فيما بين الوكالات الحكومية والعاملين بالرعاية الصحية والمنظمات النسائية من اجل تحسين خدمات الرعاية الصحية وخدمات رعاية صحة الطفل.
٦ - الاهتمام بالفئات المستضعفة والمحرومة في صوغ السياسات ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية وتنفيذها وتقيمها.
٧ - تصميم وتنفيذ المشاريع المحلية ولاسيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية وإدارة الموارد والحماية الاجتماعية.
٨ - إنشاء آليات قائمة على المشاركة لتحديد جداول الأعمال بغية تمكين الأفراد من القيام بدور في تحديد الاحتياجات والأولويات المحلية وصياغة السياسات والخطط والمشاريع الجديدة التي تناسب المدينة.
٩ - تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة لتنفيذ مشاريع ذات فائدة عالية للمدينة.
١٠ - تحسين المدن وإعادة الحيوية إليها من خلال الأنشطة الثقافية والفنية الإجتماعية والأدبية والتراثية.
١١ - تقديم الخدمات والمساعدات الضرورية في الدول العربية مثلاً

أ) مشروع لايف أو "مرفق المبادرات المحلية للبيئة الحضرية" التي قامت على تشجيع وتحسين البيئة الحضرية من خلال إدارة النفايات والثقافة البيئية وزرع النبات في المدن. وحث المواطنين على المبادرة والاهتمام بشوارعهم واحيائهم.

ب) كما ساهمت في بعض الدول العربية في مشاريع الاعمار، فقامت مثلاً مشاريع لتحسين المستوطنات في الأردن (مشروع العقبة) وفي مصر (مشروع الإسماعيلية) وفي الضفة الغربية (مشروع نابلس)

ج) ولا ننس مجمع الأمير سلمان في الرياض الذي يشمل أنشطة متعددة ومختلفة منها الصحية والثقافية والترفيهية والإنسانية. كما يعنى هذا المركز عناية خاصة بكبار السن.

إن الأدوار التي عددناها آنفا هي أساسية في عملية الإنماء الحضري للمدينة في حال كانت لهذه الجمعيات حرية التحرك والتشجيع من قبل الحكومة دون أن يتعارض نشاطها مع القوانين المرعية الإجراء في كل دولة عربية.

ولكي تحافظ على ديمومتها وحيويتها وان تكون افعل وانشط في عملية التنمية المدنية فعلى الحكومات الوطنية أن تقوم ببعض الإجراءات:

- تهيئة بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني من خلال تسهيل إجراءات التأسيس ومراجعة وتعديل القانون الذي يتعلق بالمؤسسات.

- تخصيص ميزانية لمؤسسات المجتمع المدني تمكنها من القيام بأنشطتها.

- تشجيعها للاعتماد على التمويل الذاتي والقيام بمشاريع مدرة للدخل.

- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل أنشطة غير حكومية أو تسهيل حصولها على التمويل الخارجي.

- إنشاء آلية مؤسساتية لتنظيم عمل المؤسسات وتنسيق الجهود المشتركة.

الخاتمة:

وفي نهاية المطاف استعرض الأقسام الثلاثة لربطها ببعضها لأصل إلى ثلاثة سيناريوهات ممكنة. ففي القسم الأول القسم الأول تكلمنا عن الخصخصة أشكالها وأهميتها والآثار المتوقعة منها للوصول إلى أهمية تلك الشراكة في التنمية الاقتصادية وتسريع عملية النهوض والتنمية والرفاهة الاقتصادية.

وفي القسم الثاني، تكلمنا عن المشاكل الاجتماعية التي يمكن أن تظهر بسبب هذه العلاقة ولتفاديها على مؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دوراً فعالاً في المجتمعات العربية. من ثم عددنا تلك الأدوار.

وبناء على ما تقدم من بحث وتحليل أضع السيناريوهات الثلاثة التالية:

١ - السيناريو الأول: وهو مدينة يوجد فيها قطاع خاص غير نشط ولا يتفاعل مع الدولة بسبب الأنظمة أو القوانين أو عدم رغبة القطاع العام والخاص. يمكن أن نكون دولة غير متجانسة في التنمية وغير متناغمة مع متطلبات المجتمع. كما أن دور المؤسسات غير فعال وبالتالي تفقد المدينة طابعها التراثي والتاريخي ولا تعدو تتميز بأي حيوية ولا يعو فيها مبدعون والمبادرة الفردية تنعدم. أي ان النشاطات الفنية والثقافية تصبح غير متوفرة وغير معبرة.

٢ - السيناريو الثاني: مدينة تتميز بالشراكة ودور لمؤسسات المجتمع المدني وقد تكون مدينة لافتة وذات طابع يحافظ على تقاليدها الاجتماعية والتراثية والثقافية. كما يكون لها لون لأصلها وقد يصبح سكانها مميزين عن سكان مدن أخرى. كذلك تصبح أكثر قدرة "لمواجهة العولمة في استقطابها، استيعابها، والاستفادة منها من خلال الجمعيات التي تحافظ على التقاليد والدين واللغة. فإنها تستطيع أن تواكب العولمة دون أن تتعرض لخلل في بنيتها الاجتماعية والتربوية، والقومية والدينية.

٣ - السيناريو الثالث: مدينة توجد فيها الشراكة بين القطاعين العام والخاص لكن القطاع الخاص هو قطاع أجنبي ومن خارج المدينة، كذلك مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات دولية وهي تتعاطى مع مؤسسات محلية أو جمعيات محلية. بذلك تكون المدينة أكثر تأثرا بالعولمة ويمكن أن تتغير معالم المدينة وتتغير عاداتها، ولم يعد من يدافع عن الثقافة والدين والتراث والبنية السكنية والقيم التي تتميز بها المدينة. بالتالي تكون العولمة جارفة متوحشة وتقضي على خصوصية المجتمع. كما أنها تبني خللاً في التنمية فتصبح التنمية غير متجانسة لا مع طبيعتها ولا مجتمعها.

وأخيراً، إذا كان المطلوب إشراك القطاع الخاص في القطاع العام أو تحديث القطاع العام لاستيعاب العولمة وأسلحتها الفتاكة لبناء المدن العربية وإذا كان المطلوب هو النهوض بالتنمية والإسراع بالمشاريع التي لها فائدة كبيرة على المجتمع، فان المطلوب أيضاً المحافظة على طابع المدينة، على ثقافتها، حضارتها، عاداتها، البيئة السكنية، تقاليدها، تراثها ولغتها ودينها وللقيام بذلك يجب منح مؤسسات المجتمع المدني دوراً فعالاً وحرية للتحرك والتشجيع من قبل الحكومات، لأن تلك المؤسسات قادرة على مواكبة العولمة للدفاع عن المدينة.

طرابلس «لبنان»
خزانة الحضارات وكنز التراث

اعداد : هشام طالب

ثاني كبرى المدن اللبنانية والثغر التجاري الأكثر أهمية بعد العاصمة بيروت

● جبل تربل، أي جبل الاله، يطل على مدينة طرابلس وعلى مينائها الذي نشأ فيه أول اتحاد برلماني فينيقي في العالم القديم ●

عرفت أول اتحاد برلماني في العالم القديم، عندما أنشأ الفينيقيون ثلاثة أحياء في لسانها الممتد بحراً، والمعروف اليوم بالميناء، وذلك ليسكنها وجهاء صور وصيدا وأرواد عندما يرغبون في عقد اجتماع عام لبحث شؤونهم السياسية والتجارية واتخاذ القرارات المهمة.

واسم طرابلس معرب من كلمة تري بولي أي الأحياء الثلاثة. وأضاف الإغريق حرف S لتصبح تريبوليس وجعلها العرب طرابلس.

عدد سكانها حاليا يتجاوز ٧٠٠ ألف نسمة ويفد إليها يوميا حوالي ٢٥٠ ألف شخص من القرى المجاورة، للتبضع ولقضاء مصالحهم الحكومية والتجارية وغيرها.

طرابلس أنشأت أول اتحاد برلماني بين صيدا وصور وأرواد واتخذت اسمها من تحالف المدن الثلاث

أسواقها الداخلية مدينة مملوكية متكاملة ومبانيها الحديثة تبرز توقها للمستقبل

د. عمر التدمري: طرابلس أم المدن الأثرية على ساحل المتوسط

مبان تركية

المبنى البلدي فيها بني في عهد السلطان عبدالحميد الذي أنشأ ثاني مجلس بلدي في لبنان بعد دير القمر في الشوف وقد منح السلطان التركي للمجلس سلطات عامة تخوله اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة في مختلف الشؤون الحياتية. ومقابل دار البلدية، الذي ما يزال إلى الآن يتوسط المدينة، توجد حديقة عامة وبرج كبير في رأسه ساعة ذات دقات محببة اعتاد سماعها الطرابلسيون قبل الحرب في لبنان ثم أعادت بلدية طرابلس بالتعاون مع تركيا ترميمها لتعاود اطلالتها البهية على المدينة.

الفيصلة

فيصل ملك العراق، زار طرابلس واحتفى به أهلها في ساحة التل وأولموا له في حديقتها المسماة "المنشية" وزيادة في تكريمه صنع آل الحلاب نوعا خاصا من الحلويات أسموها فيصلية. وهي ماتزال إلى اليوم تباع في محلات الحلويات في طرابلس التي أظهرت عراقة وجودة في هذه الصناعة الغذائية.

بلديات الفيحاء

انضمت مدينة طرابلس إلى منظمة المدن العربية في عهد رئيس بلديتها عشير الداية وتآخت مع عدد من المدن الأوروبية والعربية. وكان لها نشاط وحضور في اجتماعات المنظمات ذات الصلة بالنشاطات المدينية.

ويحاول المسؤولون تحديث طرابلس وتوسيعها بكل الاتجاهات فهي مع مدينة الميناء تشكلان امتداداً لم ينته عند أطراف طرابلس الجنوبية والشرقية والشمالية لأن الامتداد العمراني مازال مستمراً.

وقد شكلت بلدية طرابلس مع بلدية الميناء وبلدية البداوي اتحاد بلديات الفيحاء وهو أول اتحاد من نوعه بين بلديات لبنان.

الأسواق التاريخية

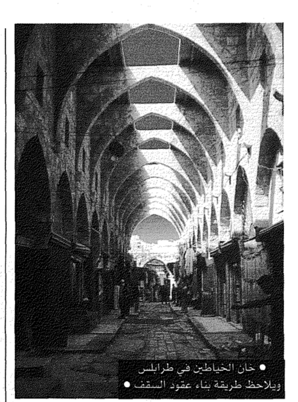
وتقبع المدينة القيمة تحت منحدرات قلعة طرابلس الشامخة التي تطل على منطقتي أبي سمراء والقبة وطرابلس الحديثة.

وفي هذه المدينة التي تشكل امتداداً طويلا من الأسواق التجارية المهمة تخترق نهر أبو علي أو هو يخترقها عرضاً ليصب في شمالي الميناء.

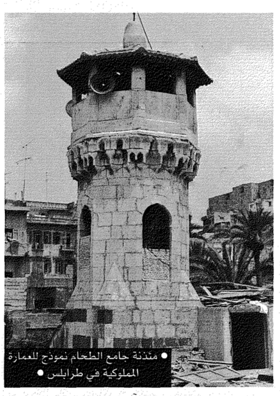
والأسواق الداخلية كانت تمثل المدينة بكل مقوماتها فهي المركز السكني والتجاري والصناعي. وما تزال إلى اليوم تخضع لعاداتها التاريخية، حيث مبانيها الأثرية المنتشرة على طول الأسواق الداخلية ابتداء من التبانة وحتى



• قلعة طرابلس كبرى القلاع في لبنان •



• خان الخياطين في طرابلس
ويلاحظ طريقة بناء عقود السقف •



• مئذنة جامع الطحام نموذج للعمارة
المملوكية في طرابلس •

البحصاص.
ففي هذا الامتداد الذي تحيطه برعايتها - كما أشرنا - قلعة طرابلس، هناك الجامع المنصوري الكبير والجامع المعلق وعدد كبير من المساجد والمدارس الدينية والقياسر والأزقة والخانات والساباط (الطرق المسقوفة) والدهاليز وغيرها.

الأمم القديمة

كثير من الشعوب القديمة، اجتاحت المدينة ومن لم يصلها بجيوشها ولّي عليها. لكن طرابلس في وقفات تاريخية متعددة، خرجت عن طوع مستعمريها وأعلنت استقلالها. جاءها الرومان والفرس والمصريون القدماء والإغريق والعرب والصليبيون والعثمانيون والفرنسيون وغيرهم من الدول التي أنشأها العرب منذ ظهور الإسلام عام ٦١٣-٦١٤ للميلاد وأهمها: الأموية، العباسية، الفاطمية، المماليك، الأيوبية وغيرها.
لذلك، فإن الآثار المكتنزة في طرابلس، تمثل العديد من الحضارات وإن كان بعضها قد اندثر نسبيا، إلا أن البقايا ماتزال موجودة حيث كانت كل حضارة تفد إليها، تهدم ما بنته سابقتها وتستخدم الردم في مبانيها الجديدة.

وإلى اليوم، ماتزال هناك آثار رومانية واغريقية وفنيقية وصليبية ومملوكية وعلمانية وفرنسية وغيرها. وقد أبدت وزارة السياحة اللبنانية اهتماما بقلعة طرابلس حيث أضاءتها وأعادت تأهيلها لاستقبال السائحين الذين بامكانهم مشاهدة هذا الأثر العظيم الذي بناه الصليبيون في عهد الكونت الفرنسي دي سان جيل وأكملها العرب عندما استعادوا المدينة في عهد السلطان المنصور قلاوون عام ٦٨٨هـ الموافق ١٢٨٩ ميلادية.

طرابلس المحروسة

سمى المماليك طرابلس باسم "المستجدة" و"المحروسة" وأعادوا بناءها على نمط مماثل للقاهرة، حيث بدؤوا بتشييد الجامع المنصوري الكبير ومنه تفرعت الأسواق والطرقات.
واللافت، أن حول الجامع المنصوري الكبير أسواقا قديمة تهتم بتجارة الصناعات والحرف النفيسة التي تحافظ على النظافة والطهارة وتضفي على المكان الروائح العطرة التي يستحبها مرتادو الجامع. ومنها سوق العطارين وسوق الذهب. ويعقبها سوق البازركان للملابس والأدوات المنزلية وسوق الكندرجية للأحذية وغيره.



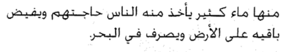


● برج ساعة التل ويشاهد الرئيس بشارة الخوري والرئيس رياض الصلح في أول زيارة لطرابلس عام ١٩٤٢ بعدما نال لبنان استقلاله ●

● مبنى السراي الحكومي ●

مؤرخ طرابلس المعاصر الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، الذي وضع العديد من المؤلفات عن هذه المدينة، قدم لنا وصفاً لحالها من خلال ما ذكره الرحالة الفارسي ناصر خسرو عندما زارها عام ٤٣٨هـ الموافق ١٠٤٧م. حيث قال: شوارعها وأسواقها جميلة ونظيفة، حتى لتظن أن كل سوق قصر مزين. وفي وسط المدينة، جامع عظيم، نظيف، جميل النقش، حصين. وفي ساحته قبة كبيرة تحتها حوض من الرخام في وسطه فوارة من النحاس الأصفر.

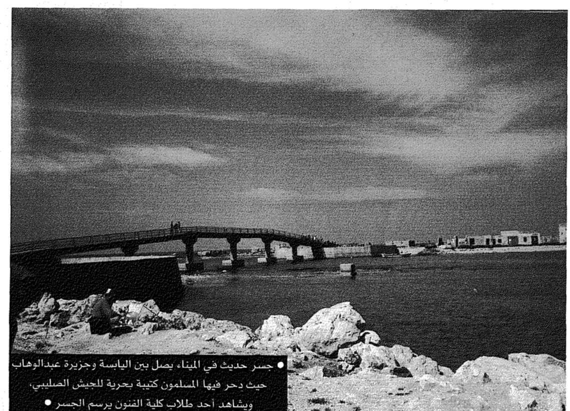
وفي السوق مُشَرَّعَة ذات خمسة صنابير، يخرج منها ماء كثير يأخذ منه الناس حاجتهم ويفيض باقيه على الأرض ويصرف في البحر.



الأبواب المحصنة

ويحدثنا التدمري، عن أسواق المدينة القديمة التي أنشأها المماليك فيقول ان المعماريين في عهد المماليك، أفادوا في تخطيط بناء أسواق طرابلس "المستجدة" من الحجر اللاتيني الذي بناه الصليبيون تحت سطح القلعة في مناطق المهاترة وباب الحديد والملاحة والتربيعة، وأضفوا على عمارتها الطابع الإسلامي، واعتمدوا نظام التعرج في الطرقات والدروب والأزقة والأسواق والمسالك.

واتخذوا لكل سوق أو محلة، بابا حصينا يغلق عند المساء، تأمينا لما يحتويه من بضائع وأثاث. وتقوم حجرة دفاعية يحرسها شرذمة من العسس بالقرب من كل باب. وإلى الآن فإن في طرابلس مناطق يبدأ اسمها بكلمة باب وهي نفس المناطق التي أقيمت عندها أبواب لحصون المدينة ومنها: باب التبانة، باب الحديد، باب الرجل وغيرها.



● جسر حديث في الميناء يصل بين اليابسة وجزيرة عبدالوهاب حيث دحر فيها المسلمون كتيبة بحرية للجيش الصليبي، ويشاهد أحد طلاب كلية الفنون يرسم الجسر ●

الدهاليز

ونتيجة لما في الأسواق الداخلية من أزقة وممرات ضيقة ومراكز حصينة، فقد انطبع في أذهان السكان بأن في المدينة دهاليز وسراديب قد تصل بين القلعة وبين برج الأمير برسباي بن عبدالله أو ما يعرف محليا باسم برج السباع عند مدخل الميناء. أو أن هناك دهليزا يصل القلعة بالبحصاص جنوباً ومنها إلى رأس الصخر غربا. لكن أيا من هذا الكلام لم يثبت ميدانيا، باستثناء سرداب صغير كان موجودا بين القلعة ومحلة المهاترة ويعرف باسم "زقاق الأسرار" وسرداب آخر كان يصل بين القلعة ومحلة تحت السباط ومنها إلى باب الحديد في باطن المدينة المملوكة.

أسواق وخانات

وفي طرابلس القديمة، تكثر المسميات وخاصة الأسواق والأزقة وما يتفرع عنها من مسالك. فالتدمري الذي اطلع على مصادر تاريخية كثيرة في سجلات المحكمة الشرعية والصكوك والوقفية والوثائق العثمانية المحفوظة برئاسة الوزراء في



● مبنى البنك العربي في طرابلس ●

اسطنبول، استطاع أن يحصل على معلومات ثرّة، تضيف إلى تاريخ المدينة المعلوم لمحات مخفية على قدر كبير من الأهمية.

وهنا يذكر لنا بعض الأسواق والمناطق التي كانت قائمة في طرابلس والتي مايزال بعضها قائماً إلى الآن ومنها: سوق السلاح، سوق الجلاويّين، سوق العقادين، سوق النجارين، سوق النحاسين، سوق الحريديين، سوق القمح، سوق الأساكفة (الكندرجية)، سوق الصباغين، سوق الصياغين، سوق العطارين، سوق الحدادين، سوق حراج، سوق الزرابلية، سوق المنجدين، سوق السراجين، سوق



• في معرض رشيد كرامي الدولي بطرابلس، صناعة الخزف بطريقة يدوية.

الطباخين، سوق الجيلاتية، سوق الحباك، سوق البرابيجية، سوق السمانين، سوق القاوقجية، سوق الشعارين، سوق القطانين، سوق الدباغين، سوق الشوايين، سوق الكجه جية، سوق القواضين، السوق الطويل، سوق البازركان، سوق البياطرة، سوق الصلبية، سوق الحجارين، سوق القباقبية، سوق السلسلة، سوق السمك، سويقة استدمر، سويقة النوري، سويقة القاضي، جسر اللحامة، قيسارية الإفرنج، قيسارية التجارة، قيسارية أستدمر، دار الوكالة القديمة، خان الخياطين، خان المصريين، خان العسكر، خان الصابون، خان الخشب، خان الرز، خان لوبياء، وخان الخياطين، زقاق القرطاوية، زقاق الحججية، زقاق الحمص، زقاق مدرسة الدُّبهَّاء، زقاق سيدي عبدالواحد، زقاق الرمانة، زقاق العظم، زقاق قصر آل كاستفليس، عقبة خضر آغا، طلعة العوينات، طريق الدبابسة، طرق الملاحة، طرق التربيعة.

وفي طرابلس أيضا عدة حمامات يعود تاريخها إلى العهد العثماني ومنها: الحمام الجديد (تحول إلى مركز للاحتفالات الدينية والتراثية). حمام العبد (يستقبل زبائنه للآن) حمام عزالدين (توقف عن العمل وكان مخصصا للنساء).

أما مساجد طرابلس القديمة فهي كثيرة نذكر منها: الجامع المنصوري الكبير، جامع العطارين، جامع البرطاسية، جامع الطحام، الجامع المعلق (أنشئ فوق طريق من ساحة الدفتردار إلى مقهى موسى)، جامع التوبة، جامع طينال وغيرها.

جولة في الأزقة

المتجول في أسواق المدينة الداخلية، يلفت نظره انتظام المخازن والمحلات التجارية التي حافظت على طابعها التراثي بعد تجديدها، والتي تخصصت بنوعيات محددة من البضائع حسب كل سوق. ومنذ ساعات الصباح الأولى وحتى ما بعد الغروب، تستمر الحركة في هذه الأسواق التي يرتادها في الغالب أبناء المنطقة والجوار والقادمون من القرى المجاورة.

وبالامكان التعرف على الأزقة القديمة والعبور من خلالها إلى مسالك ضيقة مسقوفة لتصعد أدراجاً أو تهبط منها لتصل إلى مناطق جديدة تعثر فيها أيضاً على أصالة التاريخ المعماري وربما تكتشف أعمدة وعقوداً يرجع تاريخها إلى العهد

الروماني أو الفاطمي والمملوكي.
وبالامكان أيضا، إيجاد أكثر من ممر يصلك إلى قلعة طرابلس أو يقودك إلى القبة أو أبو سمرا أو التل والبحصاص والتبانة وغيرها. وهي ممرات لا يمكن السير عليها إلا على الأقدام أو على الدواب.

تهديم الآثار

المهتمون بآثار طرابلس وفي طليعتهم الدكتور عمر تدمري والدكتورة هدى حداد يكن والمهندس طارق كبارة وعدد آخر من أهل المدينة، حاولوا إنشاء لجنة لحماية التراث لكنها لم تر النور في أي نشاط إلا ما قام به منفرداً الدكتور تدمري وآخرون من أجل الحد من الإهمال الرسمي لهذه الآثار والوقوف بوجه المخططات التي تهدف إلى تهديم بعض المناطق الأثرية بحجة التجديد والتحديث.
وقد أسهم الدكتور تدمري إلى حد كبير في إحياء بعض المناسبات التاريخية ومنها ذكرى تحرير طرابلس من الصليبيين قبل عدة أعوام والذي يصادف في العام ١٩٩٩ الذكرى ١٠ لتحريرها.
ولم ينس الطرابلسيون، الفعل الشنيع الذي ارتكب بحق آثار مدينتهم اثر فيضان نهر أبوعلي في ١٧-١٢-١٩٩٥ والذي اسفر عن تدمير العديد من المنازل الملاصقة به وتشريد أهلها. حيث عمدت السلطات المعنية - آنذاك - إلى هدم مساحة كبيرة من المعالم الأثرية وخاصة سويقة الأمير أستدمر والدباغة والسوسية وما بين الجسرين وذلك بحجة تقويم مجرى نهر أبوعلي.
وفي غفلة من الزمن، أزيل سوق السلاح، والمدرسة الزريقية، ومدرسة سبط العطار، ومدرسة البتركية، وحمام العطار وحمام النزهة ومدرسة النسر بن عجبور، وخان المنزل، والبيمارستان، ومسجد الدباغين، ومدرسة الشيخ علي الموتار، والمسلخ، وباكية غانم، وقصر الطنطاش، وجسر السويقة، وجسر اللحامة، والطواحين التي يعود تاريخ بعضها إلى العهد الفاطمي.

المولوية

الذي يزور قلعة طرابلس من شرقها، يشاهد على طرفي النهر طرقاً ممهدة، وتقبع عند سفح القلعة، تكة الدراويش "المولوية" التي كانت تتمتع بشهرة



• تشتهر طرابلس بالصناعات الحرفية الفنية كالنقش على الفضة والنحاس وحفر خشب الموبيليا (الأثاث المنزلي) والرسم على الزجاج والزجاج المعشق. وهنا أحد الصناع يرسم على زجاج النراجيل التي يقبل الطرابلسيون على تدخينها •

كبيرة على مستوى السلطنة العثمانية والتي اشتهرت من خلالها "الفتلة الملوية" وهي نوع من الرقص الديني يدور فيه الراقص حول نفسه بشكل متسارع وهو يرتدي ثيابا فضفاضة تتحول إلى دائرة كبيرة تحيط به وهو يدور.
وان كانت "المولوية" الآن تنعي من بناها، فإن آل المولوي الذين على ما يظن، هم من تبنى هذه الرقصة في طرابلس وحلب، لم يعد يفيهم في شيء مثل هذا التراث الذي تحول في بعض البلدات العربية إلى نوع من الفولكلور المميز.

مخطط الهدم

ويقول الدكتور التدمري كان مخطط الهدم، يستهدف جامع التوبة والمدرسة الأحمدية وجامع البرطاسي. لكن الموقف الصارم لمفتي طرابلس الأسبق الشيخ كاظم الميقاتي حال دون ذلك.



● دار البلدية في طرابلس، ثاني مبنى بلدي في لبنان أنشأه العثمانيون ●

لكن المؤلم - يضيف الدكتور محمد تدمري - أن البلدية قامت بهدم الكثير من معالم المدينة المملوكية، عندما شقت طريق باب الحديد والنحاسين والرفاعية والنجمة وطريق القنواتي والدفته دار من جامع المعلق إلى جامع أرغون شاه، وكان حمام الحاجب الذي بناه نائب السلطنة، الأمير أستدمر الكرجي، قائماً بكامله حتى بعد فيضان النهر، لكن معول الهدم أزال مدخله وأصبحت توسعة الطريق تمر من فوقه. وجاء بعد ذلك من دَحَر القسم المتبقي ليبني مكانه سكناً شوه المنطقة.

أم المدن الأثرية

ويقول الدكتور تدمري: رغم كل ما أزيل أو شُوِّه من آثار فإن المحروسة طرابلس تبقى أم المدن الأثرية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وهي لا تأتي في المرتبة الثانية بعد القاهرة بآثارها المملوكية فحسب، بل هي المدينة المملوكية المتكاملة الأولى على الإطلاق، في تناغم أسواقها ومساجدها ومدارسها وزواياها وتكاياها ومحافظتها على الخانقاه والرباط والحمامات والقصور والأبراج والقناطر والمناظر والمشربيات الخشبية وسبل المياه واللوحات التاريخية. وكذلك بواباتها وحوانيتها وبيوتها وأزقتها الملتوية والمتعرجة ونوافذها الحربية. ويختتم بالقول: إن طرابلس المملوكية المحروسة، متحف حي وكنز ثمين، وثروة تاريخية لا تقدر بثمن. ومن الضروري الحفاظ عليها وتصنيفها ثروة تاريخية وموردا سياحيا لا يستهان به.

إن الحديث عن طرابلس، يذخر بالحكايا والأحداث التاريخية والمعاصرة، فهذه المدينة التي كانت على مر الزمن، معقلا للوطنية وموطنا للعروبة والإسلام، ماتزال تحافظ على طابعها التقليدي على الرغم من الظروف والمصائب التي حلت بها. ودائما تستعيد نضارتها وشبابها لتصل الماضي بالحاضر فمن تاريخها المتمثل بأسواقها الداخلية، إلى حاضرها النابض في شوارعها وأحيائها الحديثة التي تتميز بالاتساع والنظافة وبالمباني ذات الهندسة اللافتة.

المعرض الدولي

وتفخر طرابلس بأن بعضا من أحلامها بدأ يتحقق الآن، وهذا ما يتجسد بمعرضها الدولي الذي أنشئ منذ الستينات على مساحة تقدر بأكثر من مليوني متر مربع ولم يعمل إلا قبل سنوات.

وتأمل طرابلس أن يكون مستقبلها محققاً لأحلامها في ظل المخططات الحكومية الهادفة للإنماء المتوازن في جميع المناطق اللبنانية.
وأن يكون مجلس بلديتها الجديد معولاً للبناء الحضاري والتراثي. حيث تترتب على هذا المجلس" مسؤوليات جسام حيال تراث المدينة وحيال حاضرها. فما بدأ به المجلس السابق من اعادة ترميم وتأهيل لبعض المرافق السياحية التراثية ومنها خان الخياطين وسوق الذهب وغيرهما لابد أن يستمر حتى يعود الوهج التاريخي لهذه المدينة العريقة.
"حوافز السياحة والاستثمار.
ولعل كثيرين من أبناء طرابلس. متحفزون لاستقبال السائحين والمستثمرين من البلدان العربية والأجنبية. فهم الآن على يقين بأن ظروف بلادهم أصبحت مواتية لقيام المشروعات السياحية والصناعية والتجارية خاصة أن حوافز الاستثمار أصبحت متوفرة بقوة. لارتباط المدينة بشبكة طرق دولية مع بيروت ومع سوريا وبميناء بحري كبير ومطار تجاري في القليعات القريبة منها. فضلا عن التسهيلات التجارية وغيرها واذا شاء المرء زيارتها فانه بلا شك. سيكون موضع اهتمام ولن يتركها إلا وفي نفسه ذكريات جميلة وتوق للعودة إليها.
فالمدينة العصرية في طرابلس تمتد مساحاتها باتجاه "بساتين السقي" المشهورة بزراعة البرتقال والحامض وغيرها.
المباني الضخمة أصبحت في كل مكان والشوارع الفسيحة. تبرز دقة التخطيط للمستقبل. وهناك العديد من المراكز التجارية الحديثة ودور السينما والمطاعم المتعددة الجنسيات. فضلا عن البنوك المحلية والدولية والشركات العالمية والمحلات التجارية الراقية وازدياد عدد محلات الحلويات التي تشتهر بها طرابلس وخاصة حلاوة الجبن وحلاوة الشميسة والبقلاوة والكنافة والفيصلية وغيرها. ويمكن الحصول على الحلويات الطرابلسية. عن طريق الاتصال بشبكة الانترنت. حيث تقدم بعض المحلات خدمة توصيل الحلويات إلى أي مكان في العالم بواسطة البريد السريع. ويتسابق رجال الأعمال في مجال تنفيذ المشروعات العمرانية والتجارية والصناعية والسياحية. لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان الذين يجدون في طرابلس الإقامة المتعة والهادئة. كما يجدون فيها كل ما تتمناه النفس من أسواق قديمة وحديثة وبضائع متنوعة محلية الصنع ومستوردة من الخارج. وأهم ما فيها طيبة أهلها وحبهم للضيف والتراحم والتحابب في ما بين مجتمعاتهم المحلية.
وفي الوقت عينه. فان المدينة تشتهر بكثرة مهندسيها وأطبائها ومؤسساتها التعليمية التي تخرَّج من بعضها عدد من القادة والمفكرين والسياسيين العرب وبالإمكان ملاحظة ذلك من خلال اللافتات المنتشرة في كل مكان والتي تشير إلى عيادة طبيب أو مكتب مهندس أو محام.
ولابد أن يحلو للمرء الجلوس في أحد المقاهي الشعبية ليستمع إلى أحاديث كبار السن وهم يرتشفون الشاي أو القهوة ويدخنون الأراكيل.
أو الجلوس مع نفر من المثقفين والمثقفات في المقاهي الراقية ليشاركهم الحديث في الشؤون المحلية والعربية والدولية أو في شؤون الشعر والادب والفن فالمقاهي الثقافية والسياسية عادة لم تتخل عنها طرابلس حتى يكون للحياة جولة من الغذاء الفكري بعد عناء العمل.

محطات في تاريخ طرابلس

• أكد رئيس وزراء لبنان الراحل سامي الصلح في مذكراته أن طرابلس كادت تكون عاصمة لبنان لو لم يشأ زعيمها عبدالحميد كرامي إبعاد المدينة عن أجواء السفارات والزائرين (الاجانب) وتناول الكحول. والمحافظة على طابعها الديني وعدم تشويه عاداتها وتقاليدها الاسلامية العريقة.
تجدر الاشارة الى أن طرابلس كانت دائماً عاصمة لولاية أو مقاطعة أو مركزاً لنائب السلطان. كما في عهد المماليك.
• عدد من كبار السن في طرابلس. يتذكرون الرئيس الفرنسي الراحل الجنرال شارل ديغول عندما كان مقيما في الطابق الثاني من عمارة تتألف من ثلاثة أدوار في ساحة التل قبالة برج الساعة وقصر نوفل الذي تحول إلى قصر الثقافة البلدي. ويقولون ان ديغول تعلم لعب الورق (الكوتشينة أو الكوت بوستة) في طرابلس وتحديداً في مقهى التل العليا. وهذا المنزل مايزال قائماً إلى الآن ويمتلكه شخص من آل حربا.

ندوة الشارقة للتخطي

دعوة لمواكبة الثورة الرقمية واعتماد المنهج الـ

٤٠٠ خبير عالمي ناقشوا مشكلات المدن في فترة ما بعد الحداثة

"المدن في حقبة الحداثة: التنسيق والشبكات والتطور الاقليمي" كان عنوان الندوة السابعة للتخطيط الحضري التي نظمتها دائرة التخطيط والمساحة وجامعة الشارقة وجامعة "ساوث بانك" البريطانية.

افتتح الندوة حاكم الشارقة الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي وشارك فيها اكثر من اربعمائة خبير واكاديمي وباحث من خمس وثلاثين دولة عربية واجنبية بما فيها منظمة المدن العربية واستعرضت الندوة مائة ورقة عمل وبحث في مجالات مختلفة.

وبلغت نسبة الأوراق المقدمة من المشاركين من الإمارات نحو ٣٤٪ بينما بلغت نسبة الأوراق المقدمة من مشاركين من دول الخليج ٢٠٪. وتقدم المشاركون بأبحاثهم وأوراقهم حول مجموعة من مشكلات التخطيط الحضري ومناهجه، من خلال رؤى تتوخى حلولاً للمسائل الحساسة التي تواجه المناطق الحضرية.

وقال الدكتور المهندس عبيد بن أحمد الطنيجي مدير عام دائرة التخطيط والمساحة في بلدية الشارقة ان الندوة اوصت باعتماد المنهج التكاملي في تنمية المجتمعات.

واضاف ان الندوة اوصت كذلك بايلاء الاعتبار الكافي للساحات العامة والخضراء ضمن استعمالات الأراضي في المدن لتخفيف الكثافة السكانية وإفساح مجال ارحب للبصر وضرورة تضافر المشاركة الشعبية مع المبادرات الخاصة من أجل تنمية حضرية أكثر شفافية ومسؤولية وكفاءة في إنجاز المهام. وفي هذا المقام ثمنت الندوة مبادرة حكومة الشارقة بإنشاء المجلس الاستشاري وأدائه المتميز.

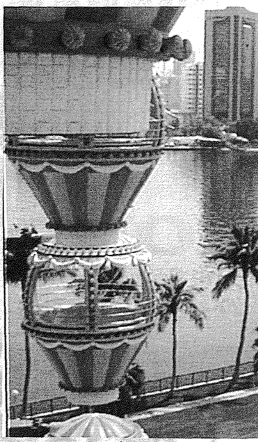
كما أوصت بالاعتماد على منهج أكثر تكاملاً باتجاه تطوير المجتمع وتنميته، وتلافي المنهج المجزأ الذي يشتت الجهود ويبدد الموارد المتاحة، وإيلاء الاعتبار الكافي للقطاع العقاري بوصفه محركاً رئيسياً لعجلة التنمية الاقتصادية ولإحدى الآليات المهمة لاستقطاب الاستثمارات العالمية. وفي هذا الصدد لابد من تيسير لوائح الحيازة لبعث الحيوية في السوق المحلي.

وأكدت الندوة توصياتها السابقة فيما يتعلق بصقل المزايا النسبية للمدن والأقاليم والعمل على تنميتها من اجل استقطاب الاستثمارات ودعم الاقتصاد المحلي. ويمكن لإمارة الشارقة أن تتبوأ مركزاً تنافسياً مرموقاً عن طريق تنمية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

● النمو العمراني للشارقة أحد المحاور الرئيسية للندوة

ـط الحضري

كاملي في التنمية



كما أكدت ضرورة الانفتاح العقلاني على منتجات الحضارة الإنسانية وعدم الانعزال السلبي عن موجات الحداثة، مشيرة في الوقت نفسه الى انه لا ينبغي أخذ كل حديث وجديد على علاته إذ لابد من استيعابه وتطويره وفقاً لقيمنا وموروثنا المحلي وهويتنا المميزة. كما دعت الندوة الى ضرورة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية العمرانية على كل المستويات القومية والإقليمية والمحلية.

وأوصت بمواكبة عصر الثورة الرقمية واستخدام آلياتها وتطبيقاتها في مجال التنمية الحضرية، وتجويد مناهج التعليم والتدريب في مجالات تقنية المعلومات ونظم المعلومات الجغرافية، ووضع أولوية قصوى للتخطيط البيئي ودرء الكوارث، وتشجيع مبادرات منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية الحضرية، وأشادت في هذا الصدد بمبادرة الجامعة الامريكية في الشارقة لإنشاء مركز رصد الزلازل والهزات الأرضية وتكثيف البحوث حول هذا الأمر، وبالاهتمام بتخطيط الطرق والنقل واستخدام المعالجات الإدارية والهندسية والقانونية للتخفيف من آثار المشكلات الراهنة إلى أن تتحقق أهداف التخطيط الاستراتيجي للمرور.

كما اوصت الندوة بالدعم والصقل المستمر لقاعدة البيانات الحضرية والإسكانية لرفد الخطط الاستراتيجية بالمعلومات والبيانات الموثوقة.

كلمة الطنيجي

من جانبه قال المهندس الدكتور عبيد بن أحمد الطنيجي مدير دائرة التخطيط والمساحة في الشارقة إن عقد الندوة يأتي في إطار المشروع التنويري الذي تقوم به الدائرة بتشجيع من راعي المشروع صاحب السمو حاكم الشارقة، وذلك بالتعاون مع جامعة الشارقة والجامعة الأمريكية في الشارقة وجامعة ساوث بانك بالتزامن مع تاريخ إنشاء الدائرة في عام ١٩٩٨، مشيرا إلى أن هذه الندوة تعنى بتخطيط التنمية الحضرية، وتتنوع محاورها عاما بعد عام، وذلك تعميما للفائدة وإثراء للممارسة العلمية ورفدها بالمعين الفكري والنظري إضافة للتجارب العالمية، ولكي تلج المدن العربية أعتاب الألفية الثالثة وهي أكثر استعداداً وجاهزية في مواجهة المتغيرات العاصفة.

وأضاف ان كل ندوة من الندوات السابقة خصصت لتغطية أحد جوانب التخطيط الحضري، موضحا أن المدن والمجتمعات في فترة النهضة الصناعية عانت من مشكلات متعددة وتشوهات واضحة في مكوناتها البيئية وعمت الضوضاء والتلوث غالبية المدن وتم القضاء على مساحات شاسعة من الغابات والغطاء الأخضر وتم استنزاف مصادر الطاقة الأولية، وتم تجاهل النسيج الثقافي والاجتماعي للتجمعات الحضرية ولهذا ظهرت نظريات ومنظرون لما يسمى التطور الحضري لما بعد الحداثة التي تدور مفاهيمها حول إعادة هيكلة قاعدة الاقتصاد الحضري والتي تشمل اقتصاديات الخدمات وإعادة هيكلة المشاريع الصناعية لنقلها إلى أطراف أو محيطات المدينة على شكل مجمعات مربوطة بشبكة القطارات والطرق السريعة.

كما أوضح عولمة الاقتصاد الذي يتعدى تأثيره الأنشطة الاقتصادية إلى الكيان الاجتماعي، وإعادة الهيكلة الاجتماعية للمناطق الحضرية بشمل لا مركزية السكان وانتقالهم إلى الضواحي وتمركزهم في هذه الضواحي مما شكل تعقيدا في إعادة التوظيف والإسكان، كذلك التأثير المقبل للتقنيات الحديثة وأنظمة الاتصالات، مشيرا إلى أن كل هذه العوامل تشكل ضغطا على خدمات البنية الأساسية العامة والتي تتعدى قدرة الحكومات المحلية أو البلديات ودوائر الخدمات في كثير من الأحيان.

وقال انه لمعرفة ما بعد الحداثة فإنه من المهم معرفة التخطيط لفترة الحداثة في حال علم أن المحدثين قد قطعوا الأواصر مع التاريخ فإن ما بعد الحداثة قد أعاد تلك العلاقة



● حاكم الشارقة خلال افتتاح المعرض المصاحب للندوة

والاهتمام بإعادة إعمار المدينة القديمة وإعادة الحياة لها والتركيز على المجتمع والهوية، مشيرا إلى أن المخططين لما بعد الحداثة اهتموا بالعودة إلى الإطار الإنساني والمجتمعي والقيم الحضرية الأصيلة التي تشمل إعادة النسيج العمراني القديم بعد تهيئته وإعادة استخدامه لأنشطة جديدة تعبر عن الرؤية التقليدية بتقنيات حديثة، موضحا أن مدينة ما بعد الحداثة هي مدينة ذات خدمات متطورة من بنوك وجهات تمويل وتتبع أنظمة التحكم الإداري المتطورة.

كلمة النعيم

من جانبه وجه عبدالله علي النعيم رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن الشكر إلى صاحب السمو حاكم الشارقة، مشيدا بجهود سموه المتواصلة وعطائه غير المحدود في مجال التنمية التي طالت جميع مناحي الحياة في الشارقة.

واكد أن دائرة التخطيط والمساحة أحسنت باختيارها "المدن في عصر ما بعد الحداثة" موضوعا للندوة السابعة لاستطلاع آفاق التخطيط العمراني في المرحلة التالية للطفرة العمرانية التي شهدتها دول الخليج العربي في نصف قرن وفاقت ما تحقق في دول العالم المتقدم صناعيا في مئات السنين.

وأكد أن التطلعات في دول الخليج كبيرة لإنجاز المزيد من العمران والتنمية الحضرية لسعادة الإنسان الخليجي والعربي عموماً، موجهاً الشكر للمحاضرين في الندوة لما قدموه من عصارة عملهم وفكرهم لاستمرارية تنمية المدن العربية وتحقيق تطلعاتها.

وقال إنه انطلاقا من أهداف منظمة المدن العربية وجهازها العلمي والفني المتمثل في المعهد العربي لإنماء المدن والتي ترمي إلى الارتقاء بمستوى المدينة العربية وتطويرها لتساير التطور الحضاري الحديث والتنمية العمرانية، فإن المعهد يركز جهوده على تحقيق هذه الأهداف من خلال نشاطاته وبرامجه.

وأضاف إن المعهد يواصل نشاطاته الأساسية لرفع كفاءة وقدرات العاملين في الأجهزة البلدية وشركائهم من القطاع الخاص والمجتمع المحلي. لافتا إلى أن المعهد سينظم في الفترة المقبلة عدة أنشطة في هذا الصدد منها ندوة "مركز المدينة العربية التقليدية بين الحاضر والمستقبل" في مدينة حمص السورية في الفترة من الاول إلى الثالث من يونيو المقبل، وندوة الإدارة البيئية للنفايات في المدن العربية" في مدينة حلب السورية في الفترة من ١٢ إلى ١٤ سبتمبر المقبل، بالإضافة إلى دورة تدريبية بعنوان "تحليل وتصميم وإدارة مشاريع نظم المعلومات للعمل البلدي" في دبي.

واشار إلى نشاطين جديدين يأتيان في إطار جهود المعهد لطرق آفاق جديدة وتطوير أنشطته لمواكبة المستجدات في مجال الأعمال البلدية وزيادة الوعي لدى المعنيين، هما مبادرة حماية

الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مؤكدا أن هذه المبادرة تهدف إلى تحسين وتطوير أوضاع الاطفال عامة والأطفال الأقل حظا والمعرضين للمخاطر خاصة من خلال نشاطات موجهة ترتقي بقدرات الإدارات المحلية وبالمعرفة والبرامج التي يمكن أن تسهم في زيادة فاعلية التدخلات لمواجهة القضايا الملحة للأطفال.

وسيتم تنفيذ المبادرة على مراحل تشمل الأولى منها تقييم الوضع الراهن للأطفال في إحدى عشرة مدينة في المنطقة هي صنعاء والخرطوم وبيروت والإسكندرية وعمان والرياض والكويت والدار البيضاء والجزائر والمدينة المنورة وغزة.

وأوضح أن المبادرة ستعمل على تعزيز قدرات الإدارة المحلية وإنشاء صندوق لتمويل بعض المشروعات الرائدة لمواجهة احتياجات الأطفال الطارئة.

اما النشاط الثاني فهو وحدة إعداد استراتيجيات تنمية المدن والمزمع إنشاؤها في المعهد لتسخر جهودها لمساعدة المدن في إعداد استراتيجيات تنموية.

ويعمل المعهد بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأردن لإنجاز مشروع ديناميكيات السكان والحد من الفقر.

كلمة الصقر

وأشار محمد عبدالحميد الصقر المدير العام لمنظمة المدن العربية إلى مشاركتها في الندوة للعام السابع على التوالي انطلاقا من القناعة الكاملة بالأهمية البالغة للتخطيط في المدن العربية، مؤكدا أن هذا الموضوع في مقدمة أوليات المنظمة، حيث يؤكد نظامها الأساسي على ضرورة اعتماد أسلوب التخطيط الشامل سبيلا للارتقاء بالمدن العربية باعتبار أن التخطيط هو الوسيلة المثلى لمعالجة آثار التحضر



● حاكم الشارقة لدى استقباله الضيوف المشاركين بالندوة

والتضخم المدني المتسارع.

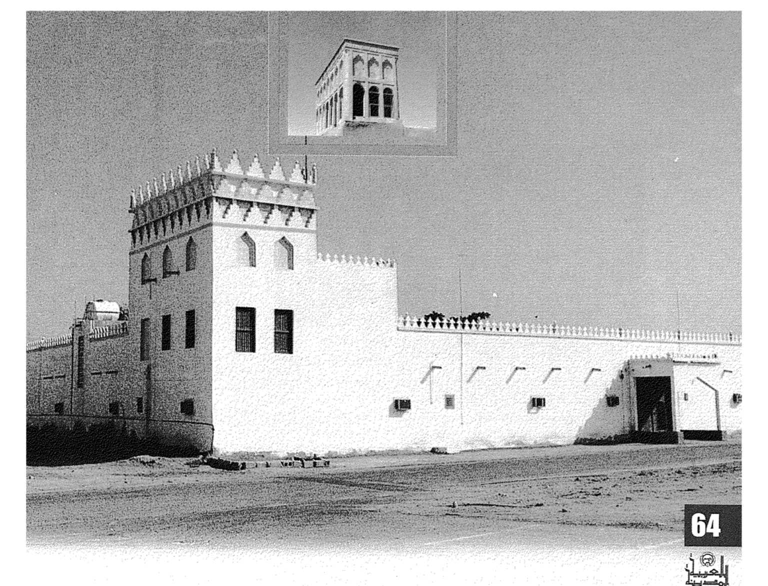
وقال إن مشكلات المدن العربية ليست حديثة بل كانت مثار اهتمام المفكرين والفلاسفة منذ أقدم العصور، وإن المدينة كانت ولاتزال تمثل ظاهرة بشرية وحضارية ووعاء للحضارات على مر العصور، مضيفا ان من معالم التغيير التي تميز مجتمعنا العربي تعاظم نمو المجتمعات السكانية الحضرية والمدن خاصة الجديدة منها مع ما يرافق ذلك من مشكلات تواجهها ادارات هذه المدن في نطاق المرافق والخدمات العامة مما يدفع الى ضرورة البحث دائما عن الحلول المناسبة لتلك المشاكل.

كلمة الروابدة

واوضح المتحدث الرئيسي في الندوة عبدالرؤوف الروابدة رئيس الوزراء الأردني السابق، النائب الأول لرئيس مجلس النواب الأردني أن امة العرب اعزها الله بالاسلام وانها اطلعت على حضارات سادت قبلها، ولم ترفضها لانها نتاج غيرها، واستوعبت موروثها والتزمت بقيمها، ولم ترفض أي جديد، ولم تقبل كل جديد لأنه حديث وغريب موضحا أن الإنسان كان هو وسيلة التحديث والإبداع، ولذلك دعا الإسلام إلى تربيته وحسن تأديبه.

وأكد أن الحداثة ضرورة حتمية وان من لم يواكبها بوعي سيصبح خارج التاريخ، إلا أن للحداثة همومها وهي كثيرة، ولابد من التصدي لها حتى يتمتع بتلك الحداثة فتغدو الحياة في المدينة متعة للساكن وللزائر، مشيرا إلى أهمية اخذ رأي الناس لمعرفة ماذا يريدون من المدينة، ولابد من مشاركة المواطن في صياغة حاضر مدينته ومستقبلها، من خلال مجالس تمثل كل القطاعات تتولى الاشراف على أمور المدينة، وتتحمل كلفة التحديث والتطوير.

ودعا إلى أنسنة الحداثة بإعطائها البعد الذي يعنى بالإنسان من حيث أشواقه ورغباته وتطلعاته، مؤكدا على أهمية التركيز على الجوانب التي تجعل الحياة في المدينة ممتعة وتلبي حاجات المجتمع، ومنها أن المدينة الحديثة في حاجة إلى الساحات الخالية التي تخفف الكثافة السكانية وتفسح المجال الأوسع للبصر ولا تتحول الشوارع إلى انفاق تسد الأفق، كما أنها في حاجة إلى مساحات خضراء وإلى أماكن اللهو البريء لكل أفراد الأسرة بعيدا عن صخب الشارع، كما انه بحاجة إلى المكتبات العديدة المنتشرة التي تمتع النفس وتغني الفكر، والى الملعب الذي يصرف الشباب فيه طاقاتهم، والى المنتدى الفكري الحر الذي يلتقي فيه الناس، كما أنها بحاجة إلى الرصيف الجيد الذي يتيح حرية تامة للماشي.



64

نُظم التبريد في العمارة الخليجية التقليدية

حسني عبدالحافظ

لقد أقر معماريو ما بعد الحداثة Post Modernism بأن العمارة التقليدية في منطقة الخليج العربي لم تكن يوماً بالعمارة الناسخة الجامدة التي تتطفل على فكر غيرها.. بل هي عمارة ابتكارية إبداعية، تسعى الى تحقيق الخصوصية، بما يتوافق مع عادات وتقاليد وقيم سكان المنطقة، وتحقيق التواءم مع متطلبات الظروف البيئية والمكانية.

وكان من أهم ما أوجده المعماري المسلم، في تصميماته للعمائر الخليجية التقليدية، عدد من النظم الطبيعية الخاصة بالتبريد، والتي تقوم مقام مكيفات الهواء الحديثة، إلا أنها تتميز عنها في كونها لا تستهلك طاقة، ولا تحدث ضجيجاً، أو أي نوع من أنواع المخاطر البيئية والصحية، كتلك التي تحدثها أجهزة التكييف الكهربائية.

فماذا عن الطرز المعماري التقليدية في البيئة الخليجية..؟ وما هي نظم التبريد الطبيعية التي ادخلت عليها..؟

الطرز المعمارية في البيئة الخليجية

ظهر في البيئة الخليجية نوعان (١) أساسيان من الطرز المعمارية التقليدية، هما:

- طراز المناطق الساحلية، الذي صمم ليكون منسجماً مع المناخ السائد على طول الساحل الغربي للخليج العربي (منطقة تهامة) (٢) من الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية، وحتى أقصى الحدود الجنوبية لسلطنة عمان.. وهو مناخ يتصف بارتفاع نسبة الرطوبة وبسخونة الجو في أشهر الصيف، حيث تتراوح درجات الحرارة ما بين ٤٠ و ٤٥ درجة مئوية (٣).

والسمة الرئيسية في هذا الطراز هي وجود الفناء الداخلي، الذي تفتح عليه معظم الغرف.

- طراز المناطق الداخلية، أو الصحراوية.. التي تقع جغرافياً بين دائرتي عرض ٤٨ و٥٥ شمالاً (٤)، والمناخ السائد في هذه المناطق هو المناخ المتطرف، حيث الحرارة الشديدة في الصيف، والبرد القارس في الشتاء، وكذا بين النهار والليل.

والسمة الرئيسية في هذا الطراز هي وجود ما يعرف بالكتلة الحرارية .Thermal mass

وبشكل عام، فقد تميزت الطرز المعمارية التقليدية في منطقة الخليج العربي بالآتي:

- استخدام مواد البناء التي تتوافر في البيئة المحلية، سواء كانت من الحجر المقطوع من المنطقة نفسها (٥)، أو من الطوب اللبن المصنوع من الطين الذي كان يجلب من الأودية (٦) القريبة بكميات كبيرة.

- ثمة عاملان كان لهما الأثر الأكبر في تحديد شكل وارتفاع المنازل:

العامل الأول: هو الأعراف والتقاليد الاجتماعية الراسخة، التي تفصل بين الحياة الخاصة والحياة العامة (٧)، والتي يظهر تأثيرها في ترتيب المساحات الداخلية والغرف وحدود نطاق الاتصال بين داخل المنزل وخارجه.

العامل الثاني: هو الظروف المناخية السائدة، والتي يظهر تأثيرها في شكل وترتيب الفراغات (٨).

- شيدت المنازل في مجمعات سكنية (٩) clustors متلاصقة، خاصة تلك التي تبنى من طابق أو طابقين (١٠)، ويضم المجمع الواحد ما بين أربعة أو ستة (١١) منازل.. والقليل جداً منها تكون مستقلة (١٢).

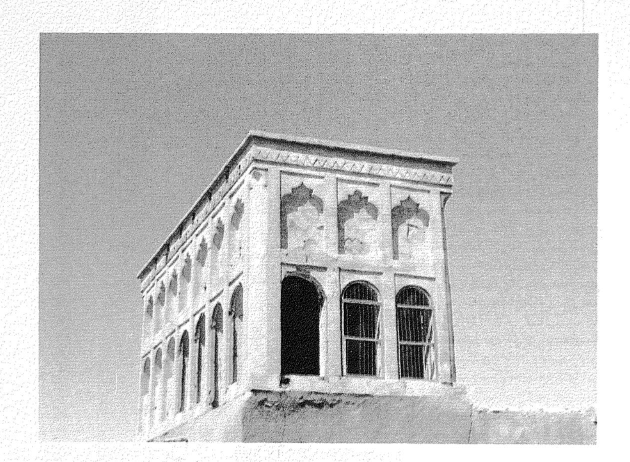
ويقول وارن جونسون: "في هذه المدن، التي أقيمت في المناطق الصحراوية، وشبه الصحراوية، فإن المرء يدهش ويزداد إعجاباً بالأساليب المعمارية التي اتبعت في تشييدها، حيث روعيت فيها ظروف البيئة السائدة، وروعي فيها المحافظة على القيم الدينية والإرث الثقافي الإسلامي، المتمثل في الحفاظ على حرمة العائلة وخصوصيتها، بحيث يوفر المبنى حاجات سكانه، من المأوى والمتطلبات الاجتماعية والحياتية (١٣)". ويضيف: "وقد استفاد المعماريون المسلمون من ظروف المناخ في تشييد المدن، واستطاعوا ان يطوعوا أهم عنصر من عناصر المناخ الصحراوي وهو الحرارة، بالشكل الذي يفيد سكان هذه المدن ولا يضرهم (١٤)".

الفناء الداخلي

يعد الفناء الداخلي، الذي تميزت به العمارة التقليدية في البيئة الخليجية، وبخاصة الساحلية منها، نظاماً مثالياً لتكييف الهواء بصورة طبيعية.. والفناء عادة يكون في وسط البيت، ويسمى أيضاً بطن الحوى، وصحون الدار (١٥).. أما الشكل العام له، فيختلف من منطقة الى أخرى، بل في عمائر ذات المنطقة.. وهو يتراوح بين المربع والمستطيل، وفي أحيان نادرة يكون دائرياً.. وعلى جوانبه تفتح معظم الغرف.

ومن وظائفه العديدة: أنه ملتقى مريح لأفراد العائلة، ومكان لهو للأطفال أمام أنظار الأهل، وعنصر الحركة داخل المنزل، وفي حالات الولائم الكبيرة كان يستخدم لأغراض الطبخ وإعداد الطعام (١٦).. ولكونه مكشوفاً من دون سقف، فهو يزود الغرف بالضوء نهاراً.. ولكون جدران الفناء هي الأعلى من أي ضلع آخر في المنزل، فإن الظل يتوافر فيه بشكل دائم، حتى عندما تكون الشمس عمودياً "وبالتالي فإن اختلاف درجات الحرارة بين المناطق المشمسة والمظللة يساهم في حركة الهواء، فتتوفر تهوية طبيعية لطيفة، وتبريد مستمر، وحيث أن هذه الأبنية تتميز بانغلاقها عن الخارج الى الانفتاح نحو الداخل Introverted، لتوفير مناخ موضعي أفضل، قلصت الفتحات نحو الداخل، إلا من فتحات كالثقوب القليلة النادرة على الخارج في أعلى الغرف من أجل التهوية والتخلص من الهواء الساخن، وبالمقابل كثفت ووسعت الفتحات على الفناء، لتوفير الاضاءة والتهوية الطبيعتين، وهذه الآلية ساهمت بدرجة كبيرة في تفريغ المسكن التقليدي من الحرارة المتراكمة، وغذته بالمقابل بكتل هوائية باردة، قامت بدورها في تهوية وتبريد الدار طبيعياً (١٧)..".

وعن دورة تبريد الهواء في الفناء الداخلي للمنزل التقليدي الخليجي، يقول المهندس المعماري الشهير حسن فتحي: "لقد تعلم الناس أن يغلقوا مساكنهم من الخارج، ويفتحوها على أفنية داخلية، يسمى واحدها



صحناً، ويكون مكشوفاً للسماء. يقلل هذا الوضع من درجة الحرارة بمقدار ١٠-٢٠ْس (١٨-٣٦ْف) في الليل. وبتقدم المساء يبدأ هواء الفناء الدافئ الذي تسخنه الشمس وجدران الأبنية بشكل غير مباشر، في التصاعد، ويستبدل تدريجياً بهواء الليل المعتدل البرودة، الآتي من الأعالي. ويتجمع الهواء المعتدل البرودة في الفناء في طبقات، ثم ينساب الى الحجرات المحيطة، فيبردها. وفي الصباح يبدأ كل من الهواء الذي تظلله جدران الفناء الأربعة وهواء الحجرات، يسخنان تدريجياً وببطء، ولكن برودتها تظل معتدلة حتى وقت متأخر من النهار، حين تسطع الشمس مباشرة داخل الفناء.. وبهذه الطريقة يعمل الفناء كخزان تبريد (١٨)..".".. مثل أي مبرد جيد التصميم (١٩).."

أبراج الهواء

ومن الملامح البارزة في العمارة الساحلية للخليج العربي، والتي مازالت قائمة حتى الآن، وبخاصة في بعض المدن الإماراتية (حي البستكية والراسب في دبي، وحي الشويهين في الشارقة، والمدن البحرانية (المنامة، والمحرق)، والقطرية (الدوحة)، وكذا في مدينة الكويت.. أبراج الهواء، أو الملاقف، أو كما يسميها البعض (البراجيل)، وهي نظام فريد لتكييف الهواء.. تتألف من كتلة (٢٠) رأسية مجوفة من الداخل، يستخدم في بنائها نوعاً من الأحجار، تسمى بـ(السلافة) (٢١)، وهي أحجار مرجانية تتميز بقدرتها الكبيرة على عزل الحرارة (٢٢).. ويترك في التجويف أربع قنوات هوائية، تتجه الى أعلى لسحب الهواء من الجهات الأربع. ولدعم وتقوية الحوائط يشيد في فضاء التجويف هيكل إنشائي يأخذ شكل حرف (x) (٢٣)، وعلى ارتفاع نحو مترين من القاعدة، التي تبدأ من سطح المبنى، توضع أسياخ رفيعة لمنع دخول اللصوص أو الطيور من الفتحات (٢٤).. وعند اكتمال برج الهواء، الذي قد يصل ارتفاعه في بعض البنايات، الى ما يعادل ارتفاع البناية (٢٥)، يوضع السقف الذي يزيد من تماسك حوائط البرج، فضلاً عن منع نزول المطر بشكل مباشر الى الغرف (٢٦).. ويستخدم الجبس أو الكلس (٢٧) في عملية

التشطيب النهائية.

وبشكل عام، فإن هناك ثلاثة تكوينات رئيسية لأبراج الهواء، هي "المسقط المربع، الذي تتساوى فيه عدد الفتحات في كل الجهات، والمسقط المستطيل، الذي يزيد فيه عدد الفتحات من جهة معينة عن الجهات الأخرى، وغالباً ما تكون باتجاه الرياح الرئيسية أو نسيم البحر. أما التكوين الثالث، والنادر، فهو ذو مسقط دائري، بحيث يظهر برج الهواء بشكل اسطواني مفرغ، يشبه في تكوينه مئذنة المسجد، ويوجد هذا التكوين في الشارقة بالقرب من سوق "العرصة" (٢٨).

ولكون القنوات الهوائية، في برج الهواء، مرتفعة.. فإنها قادرة على سحب تيارات الهواء البارد، ودفعه الى أسفل عبر التجويف، ليصل الى غرف الدار.. وعن أبراج الهواء في العمارة التقليدية الخليجية، وآلية التبريد فيها، يقول وارن جونسون: إن ابراج الهواء "نموذج يبين قدرة المعماري المسلم على التكيف مع الواقع، وعلى توظيف عناصر المناخ في خدمة العمارة، فإذا كانت الرياح اللطيفة النسائم تهب بصورة متكررة في اتجاه واحد مثلا.. فإن فتحه البرج تكون في الجهة المواجهة لهبوب هذه الرياح، بحيث تسمح بدخول النسيم، وبتوجيهه الى حجرات المنزل. وإذا كان من المعتاد أن تتغير اتجاهات الرياح، ففي مثل هذه الحالة تفتح الأبراج من أكثر من جهة، لاستقبال الرياح. وتكون هذه الأبراج طويلة نسبياً، وهو الأمر الذي يساعدها على (اقتناص) النسائم بمعدلات كبيرة، يجعلها وسيلة من وسائل التهوية في الأوقات التي لا تهب فيها الرياح. ويعمل برج الهواء بمثابة مستودع للكتلة الحرارية، فالأحجار التي تدخل في بناء البرج تبرد ليلاً. وفي اليوم التالي حينما يدفأ الهواء بفعل حرارة الشمس، يظل البرج بارداً.. وتكون النتيجة أن الهواء الذي يلامس البرج يتعرض للتبريد، ولما كان الهواء البارد أثقل من الهواء الدافئ، فإن الأول يهبط عبر البرج، لينعش سكان الغرف، حين يصل اليهم، ويقوم السكان بوضع ملابسهم- بعد غسلها- على أعمدة خشبية تبرز من جدران البرج، لكي تجف، ولهذا العمل أثر تبريدي آخر، حيث يتسبب في تبريد حرارة الهواء الذي يدخل البرج. ومن الطبيعي أن يفصل البرج عن بقية أنحاء المنزل خلال فصل الشتاء، وإلا فإنه سوف يقوم في هذه الحالة بدور المدخنة، حيث سيسمح للهواء الدافئ أن يتسرب من المنزل عبر البرج" (٢٩).

والحقيقة أن أبراج الهواء لم تكن قاصرة على عمائر المدن الساحلية وكفى، بل تواجدت ببعض العمائر في الداخل، بعيداً عن ساحل الخليج، كما في الرياض وغيرها من المدن الداخلية، إلا أنه كان يوضع أسفل هذه الأبراج أحواض الماء (٣٠)، التي يمر عليها الهواء قبل تسربه الى الغرف.. فتتضاعف برودته "ومن المعروف علمياً أن غراماً واحداً من الماء يحتاج ٨٠ سعرة حرارية، لكي يتم تبخيره. واستخلاص هذا القدر من الحرارة في داخل المنزل، يكون له تأثير تبريدي قوي. ويمكن ملاحظة هذا التأثير في المناطق ذات الهواء الجاف بشكل خاص، حيث يكون ذا فاعلية عالية في المناطق الجافة، أما في المناطق ذات المناخات الرطبة، حيث يكون الهواء مشبعاً ببخار الماء، فإن هذه الأجهزة لا تؤدي عملها بشكل مناسب (٣١).."

وقد استغلت ظاهرة التبريد بالتبخير في عمليات "المحافظة على برودة مياه الصهاريج الكبيرة في فصل الصيف (٣٢).." ومازال الماء يحفظ ويبرد في أباريق وقلال مصنوعة من الفخار، إذ يؤدي تسرب الماء عبر مسام هذه الأوعية الى تعرضه للتبخير، ويتبع ذلك تبريد الماء المتبقي في الاباريق والقلال" (٣٣).

وكان بحثاً موسعاً قد أجري في جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥م، للوقوف على مدى فائدة أبراج الهواء، وإمكانية الاستفادة منها في توظيف تقنيات التكييف الحديثة. وفي اطار هذه الأبحاث تمت الاستعانة بفكرة عمل برج الهواء.. "مع إضافة مضخة لترطيب الوسادة الموضوعة أفقياً على الجهات الأربع وبسمك أربع بوصات. وقد وجد الباحثون أن هناك اختلافاً في درجات الحرارة بين الجو الخارجي والداخلي، يصل الى ١٠ درجات مئوية على الأقل في أشد فصول السنة حرارة ورطوبة" (٣٤).

الرواشين

وفي كثير من العمائر الخليجية التقليدية، وبخاصة تلك التي انتشرت في مناطق الحجاز، التي اتسمت عمائرها بالارتفاع- تصل أحياناً الى سبعة طوابق (٣٥)- والافتقار الى الأفنية الداخلية، في جو مشبع بالرطوبة (٣٦)، كان لابد من إيجاد شكل من أشكال ترتيب الفراغات، يوائم بين الطبيعة الإنشائية لهذه العمائر والمناخ السائد في تلك المناطق.

فظهر نوعان (٣٧) مختلفان من النوافذ:

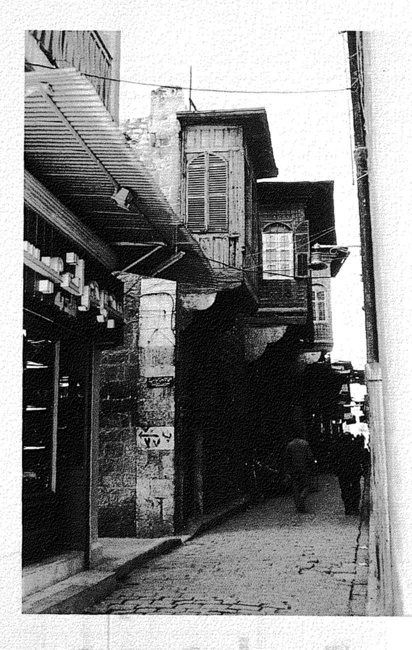
أولهما: النوافذ البابية التقليدية الى حد ما، وهي تركب "داخل فتحة الجدار، أو متساطحة معها، وتكون الفتحة مستطيلة، أو مقوسة الشكل. ومع أن هذا النوع من النوافذ قد يحتوي في بعض الحالات على أشغال خشبية زخرفية، ومصبعات حديدية، خاصة عندما تركب في الطابق الأرضي، إلا أنها لا تحتوي عادة

إلا على مصاريع وسواتر شبكية عادية (٣٨)".

ثانيهما: الرواشين.. وهي "عناصر متميزة، بارزة، في واجهة المنزل، وغالباً ما تكون مزخرفة، ومنمقة الصنع، ولها وظائف متعددة، وهي تضفي على شوارع المدينة القديمة وميادينها، طابعاً من الفخامة والتنوع في مظهرها، بل وتضفي عليها طابعاً خيالياً (٣٩)..".

ويمكن تصنيف الرواشين، التي انتشرت في عمائر مناطق الحجاز، الى ستة أنماط أساسية، كالتالي (٤٠):

* النمط الأول: وهو عبارة عن بروزات خشبية صغيرة.. تكون خارج جدار المبنى، وهي عادة تأخذ شكل (الصندوق).. ويكون اتجاهها رأسياً، وهذا النمط يعد الأبسط بين أنماط الرواشين قاطبة.. ويحتوي الجزء الأسفل منه على فتحات مستطيلة، وأحياناً تأخذ أشكالاً مقوسة.. ويحشى بمصبعات من الحديد المزين بالزخارف.. وكلما صعدنا كان ثمة قطاعات ذات أشكال مربعة أو مستطيلة، تحت الفتحات وفوقها.



وقلما نجد في هذا النمط أحزمة أفقية، تحدد كل دور من أدوار البناية.

* النمط الثاني: يكاد يشبه سابقه، لولا كثرة زخارفه، كما أنه يتميز بكونه أكثر دقة في الصنع.. ونراه عادة يستخدم لتزيين المداخل على هيئة بروز، قد يصل الى متر وربع المتر.. وعلى سطحه ثمة قطاعات صغيرة متداخلة، مزودة بمقرنصات متدلية، وكوابيل ودعائم ذات أشكال زخرفية رائعة.

ويظهر هذا النمط في صورتين.. ام أن يكون في صورة مجمعة لوحدات متواصلة، تبدأ من أعلى البناية، وتنتهي في أعلى البوابة الرئيسية.. وفيه نشاهد تحديداً واضحاً لكل طابق، بحليات معمارية أفقية وأحزمة ذات نقوش زخرفية، ويكون الجزء الأعلى على شكل تاج، مجوف ومنقوش بما يشبه المقرنصات.. وأما أن يكون مجموعة من الوحدات، كل منها منفصل عن الآخر، وتكون بروزاتها وتفاصيلها الزخرفية مختلفة من طابق لآخر.

* النمط الثالث: يتألف من وحدات منفردة.. ويكون توزيعها حراً، في الإطار العام للشكل المميز لواجهة

البناية.. ورواشين هذا النمط تتنوع فيها الفتحات والتقسيمات والستائر الشبكية.. وتتميز عن سابقتها بكونها ذات مظلات تعلو قممها.. وتكون مسطحة أو مائلة. وتتباين أحجام هذه المظلات وأشكالها من بناية الى أخرى.

* النمط الربع: طراز بسيط في تكوينه، فهو مجرد إطار من القواطع المستطيلة الشكل، وفتحات صغيرة للنوافذ.. وتكون قاعدته مسطحة.. أما قمته، فعليها مظلة أو تاج، وأحياناً تزخرف ببعض الوحدات الزخرفية، ونادراً ما تزخرف بخطوط ذات أشكال متباينة من الانحناءات.

* النمط الخامس: لا ينافسه في روعة المنمنمات وجمال الزخرفات سوى النمط السادس.. وهو يتميز بتاج مجوف، مثبت في أعلى مظلة ذات شكل مسطح. وقد تأخذ هذه المظلة هيئة زينة الشرفة.. وفي صناعتها تستخدم ألواح متساوية من الأخشاب، ينقش فوقها بنقوشات خفيفة غير غائرة، وهي أشبه ما تكون بالبلاط القيشاني.

وفي الأطراف السُفلى، من هذا النمط، ثمة خرط صغيرة منقوشة تزينها. والجوانب، اما أن تكون مرتكزة على كوابيل منمنمة ومزخرفة، واما تكون مستوية.

* النمط السادس: أجمل الرواشين قاطبة.. ويتميز بتفاصيله الواضحة، ونقوشة وزخارفه الدقيقة البديعة.. في أعلاه ثمة مظلة عليها عقد ثلاثي الفصوص.. والكوابيل كثيرة المنمنمات.

ويحتوي هذا النمط على تشكيلة مختلفة من الستائر الشبكية، وحصير النوافذ، وقطاعات ذات نقوش بارزة (٤١).. وفي الأسفل، نرى إبداع الفنان المسلم في النقش على الخشب، الذي يأخذ شكل مجوف نصف دائري.. وثمة صفوف رائعة من المقرنصات (٤٢).

ورواشين الجاز تزود بـ(الشيش) (٤٣)، وهو نوع من الستائر الشبكية الثابتة، يلف حول الرواشين، ويتم تشكيلها في صورة زخارف هندسية جميلة.. وهي تسمح بالرؤية من الداخل، وتساعد بشكل كبير على حجب الرؤية من الخارج، ولا تعرقل تدفق الهواء وسريانه داخل غرف البناية.

ويمكن تحديد أهمية الرواشين في نقاط (٤٤) بعينها، هي أنها:

١- تعطي مساحة أوسع للغرف.. وتستخدم كقاعات لاستقبال الضيوف.

٢- في أحيان كثيرة يتم فرشها بالوسائد.. وينام فيها أهل البيت، لكونها المكان الأبرد في البناية قاطبة.. وتستخدم لهذا الغرض في فصل الصيف.

٣- يمكن التحكم في كمية الضوء، التي تنفذ من خلالها الى الداخل، وذلك عن طريق استخدام نظام القلابات والمصبعات المتشابكة، التي لا تتحكم في دخول الضوء وكفى، وإنما تصنع منه أيضاً صوراً رائعة الجمال، تريح العين لأهل البيت، وضيوفهم.. وذلك نتيجة التداخل الضوئي والانعكاسات على السطوح البارزة والغائرة.

٤- تعمل على سحب الهواء الى الداخل، لكون فتحات التهوية العمومية ذات ضغوط منخفضة.. والمساحات المكشوفة في الرواشين ذات الحجم الكبير، تعمل بمساعدة المظلات على تحريك الهواء بشكل بطيء، وهذا من شأنه التقليل من دخول الرمال والأتربة.. وهي في هذا تنافس مكيفات الهواء الحديثة.

٥- تحافظ على (حرمة البيت)، بلا أدنى إعاقة لحرية المشاهدة.. بمعنى أنها تسمح لأهل البيت بالرؤية الكاملة لما يجري في الشارع، وما يحيط البناية من مناظر جميلة.. وفي ذات الوقت تجعل الرؤية من الخارج مستحيلة. وفي زيارته التي قام بها عام ١٨٥٤م، يقول السائح الفرنسي تشارلز ديديه: "انها نوافذ خارجية كبيرة، تعد ظاهرة نادرة.. حيث تمارس الأسرة حياتها بالكامل داخل البيت.. وتتيح للمرء بأن يشاهد ما يدور في الخارج، كما تسمح للنساء بالاستمتاع بالهواء العليل دون أن يراهن أحد (٤٥)".

٦- تعطي منظراً جمالياً بديعاً للبناية، وتضفي على كتلتها الصماء بعداً إنسانياً مريحاً. وكان أحد الرحالة الغربيين، أثناء زيارته لمنطقة الحجاز عام ١٨٣٤م، قد قال عنها: "انها منحوتة بذوق رفيع، وحس مرهف، وتحمل نقوشاً تنطوي على تناسق بديع، وجمال لا تجده في أي مكان آخر (٤٦).."

الكتلة الحرارية

وللاستفادة من ظاهرة التطرف في درجات الحرارة، بين الارتفاع الشديد نهاراً والانخفاض الشديد ليلاً، في المناطق الجبلية والصحراوية، استغل المعماريون، وبشكل جيد، ما يعرف علمياً باسم الكتلة الحرارية Therml mass (٤٧)، وذلك حين لجأوا الى إنشاء المباني باستخدام مواد بناء ثقيلة، ذات كثافة عالية (٤٨)، والقادرة على امتصاص كميات كبيرة من حرارة الشمس أثناء النهار.. وتأتي الكتل الطينية السميكة والأحجار المحلية (٤٩)، في مقدمة هذه المواد، ويقول وارن جونسون: "إن الطين والحجارة لهما كتلة حرارية عالية، ولهذا الجدران والأسقف التي تشيد بهما، تحتفظ بالحرارة التي تتراكم في كل منهما خلال النهار الى أن يأتي الليل، ويبرد الجو،

فتبث الجدران والأسقف آنئذ الحرارة الى داخل المبنى. ومع حلول الصباح تكون الجدران والأسقف، قد بردت من الخارج، بفعل الانخفاض الكبير في درجات حرارة الهواء ليلاً، واحتفظت بقدر كاف من البرودة في مكوناتها، ولهذا عندما يشتد القيظ نهاراً، فإن هذه الجدران والأسقف تساعد على تبريد داخل المبنى. فلا يحس المقيمون فيه بالحرارة..(٥٠)".

والحقيقة أن تأثير الكتلة الحرارية، لا يتوقف على انخفاض حدة التفاوت الكبير بين درجات الحرارة في المناخ الجبلي والصحراوي نهاراً وليلاً، بل "يمتد هذا التأثير ليحدث ما يمكن أن نسميه بالإعاقة الزمنية للتغيرات الحرارية داخل المباني. فأعلى درجة حرارة يتم الوصول اليها تكون قبل المغيب، أي بعد بضع ساعات من بلوغ درجة الحرارة خارج المباني ذروتها، وعندئذ تكون حرارة الجو قد بدأت في الانخفاض، وارتفاع حرارة الجدران والأسقف، بسبب أشعة الشمس، يكون مفيداً مع وجود هذه الإعاقة الزمنية، لأنه يضمن تدفئة الغرف والقاعات ليلاً (٥١)".

وعلى سبيل المقارنة الأولية، نجد أن "معامل توصيل الحرارة للخرسانات، أكثر منها للطين بمقدار ثلاثة الى أربعة أضعاف تقريباً، وبصيغة أخرى فإن معامل التوصيل الحراري للمبنى الطيني يساوي ثلث معامل الخرسانة، وإضافة الى ذلك فإن سعة الخرسانة الحرارية تساوي ٥ مرات سعة الطين. وهذا يفسر السُمك الكبير للجدار الطيني، إذ أدرك السابقون ضعف مادة الطين الإنشائية في البناء، فعمدوا الى بناء جدران سميكة، قد يصل عرضها الى مترين، فأصبحت السعة الحرارية لهذه الجدران عالية، مما أدى الى زيادة قدرتها على العزل الحراري، ولهذا لم تكن السعة الحرارية للخرسانة كافية لتعويض الفرق في تأثير معامل التوصيل الحراري. وانعكس هذا الفارق في الخواص الحرارية على مقدار تطابق التغير الداخلي في درجة الحرارة مع التغير الخارجي. فكلما انخفضت قدرة المادة على التوصيل الحراري، زادت قدرتها على العزل الحراري. وكلما زادت

قدرة المادة على التوصيل، فإن نقلها للحرارة الخارجية الى المبنى يكون أسرع، مقللة بذلك من الفرق بين الداخل والخارج.

وكلما زادت سعة المادة الحرارية، زادت قدرتها على الاحتفاظ بالحرارة، ومن ثم الإبطاء في انفاذ الحرارة، وبالتالي التأخر في مواكبة التغير الحاصل في درجة الحرارة خارج المبنى، وهذا ما يعرف بالإبطاء، والمادة بهذه الخاصية تخزن الحرارة القادمة من الخارج الى حد معين، قبل أن تبدأ في إنفاذها للداخل، وعندما تنخفض درجة الحرارة في الخارج، فإن المادة تطلق الحرارة بالاتجاه المعاكس الى الخارج أيضاً. وبهذه العملية فإن الفروق في درجة الحرارة تكون أقل وتتأخر عن مواكبة التغير في الخارج (٥٢)".

التظليل والتقارب وأثرهما في تلطيف الهواء

لتوفير مزيد من التبريد الطبيعي، فضلاً عن الإسهام في توفير الظلال، وتحقيق ميزة التعادل الحراري.. لجأ المعماريون الى اتباع "الحل المتضام"(٥٣) compact، في تنظيم المباني وتوزيع الكُتل السكنية.. واتبعوا في تصميم الشوارع والأزقة- كما يقول محمود دخان أستاذ العمارة التقليدية- أنماطاً "تجعلها توصل عادة الى ساحات عامة صغيرة. وكانت هذه الساحات العامة موزعة في المدينة على نحو يجعل كل منزل من منازلها، يطل على واحدة من هذه الساحات على الأقل. وهي ساحات لطيفة ومريحة. فالمنازل العالية المحيطة بهذه الساحات، تحمي المنطقة من الرياح المتربة، وتقي الشوارع حرارة الشمس ووهجها، وتحصر تيارات الهواء الساخن في مسار علوي، فتعمل على تبريد الساحات المكشوفة بتيارات الحمل الحراري، والتي تغذي بدورها الهواء البارد، ليحل محل التيارات الهوائية الساخنة الصاعدة، والتي تسحب من المنازل عن طريق ملقف بئر السلم، نتيجة الاختلاف في كثافة الهواء بين الأماكن الداخلية في الطابق الأرضي، والهواء الساخن عند السطح (٥٤)."

خاتمة

لقد أقر معماريو ما بعد الحداثة post Modern-ism، بعد أن فقد الاتجاه الحداثي في العمارة مصداقيته (٥٥)، بأن "الأسس العلمية التي طبقها المعماريون في المدن الصحراوية بالعالم الإسلامي، هي ذاتها الأسس التي يسعى المهندسون المعماريون الى محاولة تطبيقها في المناطق ذات المناخات الحارة بالعالم، ولكن من خلال الاستغلال الفعال لتقنيات الطاقة الشمسية، وفي الوقت الذي أثبت فيه الواقع الفعلي أن أجهزة الطاقة الشمسية من مجمعات شمسية وأجهزة لتخزين الحرارة ومضخات وأجهزة احساس ووسائل تحكم الكتروني معقدة جداً وعالية التكاليف- فإن نظم التبريد المقابلة التي طورها المعماريون في صحاري العالم الإسلامي، أثبتت نجاحها وفاعليتها (٥٦)".

وفي كتابة الموسوم (الطاقات الطبيعية والعمارة التقليدية)، يقول المهندس المعماري حسن فتحي: "إن تغير عامل واحد في طريقة البناء التقليدية، لا يضمن استجابة طيبة، ولا حتى معقولة للبيئة.. فوسائل التبريد المساكن كانت غاية في الانسجام، فقبل ظهور الأساليب الميكانيكية الحديثة، لجأ الناس في المناطق الحارة والجافة والدافئة الرطبة، الى استنباط وسائل لتبريد مساكنهم، باستخدام مصادر الطاقة والظواهر الفيزيائية الطبيعية، وتبين أن هذه الحلول عموماً هي أكثر انسجاماً مع وظائف جسم الإنسان الفسيولوجية، من الوسائل الحديثة التي تعمل بالطاقة الكهربائية كأجهزة التبريد وتكييف الهواء".(٥٧)

وفي أحد مبادئه الخمسة، التي تتعلق بالتصادمات المعمارية بين العصرين الطبيعي والصناعي Artifi/Natural، يؤكد المعماري كينيث فرامتون (٥٨) على أن عزوف المدنية العالمية عن خواص الطبيعة، مثل التهوية الطبيعية والإضاءة الطبيعية، يؤدي حتماً الى حدوث آثار أيكولوجية سلبية، جراء زيادة الاعتماد على أجهزة التكييف الميكانيكية (٥٩). وهو لا يلمح بهذا الى الاستهلاك الزائد من الطاقة والتلوث الناجمين عنها، ولكن الى "الطريقة التي تعجز بها الأبنية المكيفة، المحكمة الغلق، عن التجاوب مع التغيرات اللطيفة الهادئة، التي تحدث في الطقس خارج المبنى (٦٠)".

وختاماً نتساءل.. هل لنا أن نعيد تقويم الحلول التقليدية، الموجودة في العمارة الخليجية، ونعمل على تنميتها، أو تعديلها، وتطويرها.. خاصة بعد أن فقد التيار الحداثي مصداقيته..؟!

الهوامش

١- خان، محمود: منازل جدة القديمة- ص١٦- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية- الرياض ١٩٨٦م.
٢- نفسه- ص١٦
٣- حسين، كامل يوسف: البراجيل في العمارة الخليجية- مجلة الفيصل -ع ٢٥١-ص٨٨- جمادى الأولى ١٤١٨هـ/سبتمبر ١٩٩٧م- تصدر في الرياض.
٤- نفسه-ص٨٨
٥- الجميع، ابراهيم: الطرز المعمارية التقليدية في عرقة- مجلة الفيصل-ع ٢٨٣ -ص٧-محرم ١٤٢١هـ/إبريل- مايو ٢٠٠٠م- تصدر في الرياض.
٦- نفسه- ص٧
٧- خان: سابق- ص١٤
٨- الناجم، علي عثمان: البيئة العمرانية المحلية المعاصرة وقصور تهويتها الطبيعية- مجلة الخفجي- ع١١- س٢٨- ص٣٢- ذو القعدة ١٤١٩هـ/ فبراير ١٩٩٩م- تصدر في (رأس الخفجي)- السعودية.
٩- الناجم، علي عثمان: قيم المكان الموروثة وأهميتها العمرانية- مجلة الخفجي -ع٩- س٢٩- ص٢٠- رمضان ١٤٢٠هـ/ديسمبر ١٩٩٩م
١٠- نفسه- ص٢٠
١١- نفسه- ص٢٠
١٢- نفسه- ص٢٠
١٣- جونسون، وارن: المحافظة على التبريد والتدفئة في العمارة الإسلامية- ترجمة/الفقي، محمد عبدالقادر- أرامكو وورلد- مايو/ يونية ١٩٩٥م- ص٣٨
١٤- نفسه- ص٣٨
١٥- الجميعة: سابق- ص١١
١٦- نفسه- ص١٢
١٧- الناجم: سابق- (الخفجي ع١١- س٢٨- ص٣٠)
١٨- فتحي حسن: الطاقات الطبيعية والعمارة التقليدية -ص٣٤- تحرير ولترسيل وعبدالرحمن سلطان، ترجمة المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت ١٩٨٨م
١٩- جونسون: سابق- ص٣٩
٢٠- النعيم، مشاري عبدالله: القيمة البصرية لأبراج الهواء في العمارة الخليجية- مجلة القافلة- ع١- مجلد ٤٧- ص٣٦- المحرم ١٤١٩هـ/ إبريل- مايو ١٩٩٨م- تصدر في الظهران (السعودية)
٢١- حسين: سابق- ص٨٩
٢٢- نفسه- ص٨٩
٢٣- النعيم: سابق -ص٣٦
٢٤- حسين: سابق -ص٨٩
٢٥- نفسه- ص٨٩، النعيم: سابق- ص٣٦
٢٦- حسين: سابق- ص٨٩
٢٧- نفسه- ص٨٩
٢٨- النعيم: سابق- ص٣٦
٢٩- جونسون: سابق- ص٤٠
٣٠- حسين: سابق- ص٨٩، جونسون: سابق- ص٤٠
٣١- جونسون- سابق- ص٤٠
٣٢- نفسه- ص٤١
٣٣- نفسه- ص٤١
٣٤ حسين: سابق- ص٩٠
٣٥- جونسون: سابق- ص٤١
٣٦- خان: سابق- ص٦٨
٣٧- نفسه- ص٦٨
٣٨- نفسه- ص٦٨
٣٩- نفسه- ص٦٩
٤٠- عبدالحافظ، حسني (الكاتب): رواشين جدة شاهد على عبقرية الفني الإسلامي- مجلة الثقافية -ع ١٥- س٣- ص٦٠- جمادى الأولى ١٤١٧هـ- تصدر في لندن.
٤١- نفسه- ص٦٢
٤٢- نفسه- ص٦٢
٤٣- خان: سابق-ص٧٤
٤٤- عبدالحافظ: سابق- ص٦٢
٤٥- خان: سابق-ص٦٩
٤٦- عبدالحافظ: سابق-ص٦٠
٤٧- جونسون: سابق- ص٣٨
٤٨- نفسه- ص٣٨
٤٩- نفسه- ص٣٨
٥٠- نفسه- ص٣٨
٥١- نفسه- ص٣٨
٥٢- الناجم، علي عثمان: العمارة التقليدية في الإحساء حل لإشكالية استهلاك الطاقة الكهربائية- مجلة القافلة- ٢٤-مجلد ٤٦- ص ٢٧، ص٢٨- صفر ١٤١٨هـ/ يونيو- يوليو ١٩٩٧م
٥٣- الناجم: سابق- الخفجي- ع٩- س٢٩-ص٢١
٥٤- خان: سابق- ص٦٥
٥٥- النعيم: سابق- ص٣٤
٥٦- جونسون: سابق- ص٤٢
٥٧- فتحي: سابق- ص٣٨
٥٨- في دراسة له بعنوان: Critical regionalism
٥٩- الناجم: سابق- الخفجي- ع١١- س٢٨- ص٣٣
٦٠- نفسه- ص٣٣

المدن القديمة في الجزائر:

تراث معماري يستحضر التاريخ

استطلاع وإعداد/د. عبدالعزيز بوودن
أستاذ محاضر وباحث في شؤون المدن

يمثل التراث المعماري التاريخي - لأي دولة تزخر به - ثروة وطنية لا مثيل لها، حيث يعد هذا التراث مرآة تعكس البعد الحضاري لهذه الدولة وجذورها المترامية الضاربة في عمق التاريخ.

وقد اكسبت الحضارات المتعاقبة الدول العربية جميعها ومنذ فجر التاريخ القسط الأوفر من التراث الإنساني، وكان للحضارة الإسلامية في ذلك شأن وإسهام كبيران.

كما تشهد على ذلك مواقع هذا التراث بمدننا القديمة من مشرقنا إلى مغربنا.

ونحن في مطلع هذا القرن نعيش في مدن عربية تشهد تحولات عديدة ومتسارعة في جميع الميادين، فرضتها طبيعة التطور والظروف الراهنة التي يمر بها العالم في ظل رهانات العولمة وتياراتها المختلفة، ومن بين هذه التحولات تلك المتعلقة بالتنمية العمرانية خلال السنوات الأخيرة، بحيث وجهت قصد متطلبات الزيادة السكانية في المدن بشكل خاص.

لكننا من جانب آخر نعيش لنشاهد تراثنا المعماري التاريخي معرضا للضياع والزوال في بعض المدن العربية، بحيث تقلصت مساحته وانكمش حجمه بعد أن كان يمتد على مساحة الوطن العربي.

لذلك فإن إدراك أهمية تنسيق الجهود - انطلاقا من مبدأ الانتماء الحضاري المشترك - يعد أكثر من ضرورة يملبها الواقع الحالي لأجل القيام بكل ما من شأنه حماية تراثنا التاريخي والعمل على إحيائه وموظفيه شكلا ومظهرا عند إعداد التصاميم وخطط إنشاء المناطق العمرانية، لإقامة مختلف المشاريع، مع الاستفادة من معطيات العصر الحديث بما لا يتناقض ولا يتعارض مع القيم والمبادئ الإسلامية لأمتنا.

إن مواكبة هذه التحولات في مجال البناء والتعمير تتطلب من تيار التحديث العربي المتزايد داخل الجامعات والمعاهد ومكاتب الدراسات المتخصصة، أن يقوم بتعبئة كافة الإمكانات والقدرات العالية والتجارب التي يتوفر عليها لتحقيق ذلك ومن ثم تمكين ثروتنا المعمارية التاريخية من استعادة ما ضاع منها باكتسابها لملامحها وشكلها وكل الخصائص التي تجعلها قادرة على مواجهة التيار المعماري الغربي، من نافذة الألفية الثالثة.



لقد استمرت المدينة العربية - أينما نشأت ونمت في ربوع وطني الكبير من المحيط إلى الخليج - تحافظ على قيمها ومكانتها في تحقيق الانسجام بين مكوناتها المتجانسة واستجابتها لمتطلبات سكانها بشكل يحفظ التوازن، وقد انعكس ذلك بوضوح على التشكيل العمراني للمدينة، كما ترك آثاره المميزة على بنيتها الهيكلية ونسيجها التنظيمي، إضافة إلى الأثر الإيجابي المتمثل في العلاقات المتبادلة بين الإنسان ومحيطه، كما بينت مدى التلاحم بينه وبين تراثه الزاخر بأشكاله المختلفة ومظاهره الجذابة وحتى الميول الضاربة في تصاميم المباني معبرة عن عمق الحضارة العربية الإسلامية.

ومع نهاية القرن الماضي دخلت المدينة العربية مرحلة جديدة، حيث وجدت نفسها أمام تحديات من نوع آخر. فهي من جهة تحاول مسايرة واقعها باحتواء الاحتياجات المتزايدة لسكانها والتأقلم مع مختلف التغييرات، ومن جهة أخرى تقف عاجزة أمام الوضعية التي آلت إليها المباني التاريخية والمتفاقمة يوماً بعد يوم، ومن أسباب ومظاهر انتهاك المواقع التاريخية:

- قيام المشاريع على مواقع أثرية.
- غياب التطبيق الفعلي للإجراءات القانونية في مجال البناء والتعمير.
- تجاهل قيمة التراث التاريخي وأحيانا الاستحواذ على المجال الواقع عليه.
- تكريس الفكر المعماري الغربي وتقليد أشكاله ومحاولات المزج غير المنسجم من قبل معماريين يجهلون تراثهم الثقافي أو يتجاهلونه نتيجة تكوينهم تكوينا غربيا، مما أثر سلبا على أدائهم ميدانيا وبما يتعارض وخصائص التراث المعماري العربي من حيث المظهر أو الشكل.

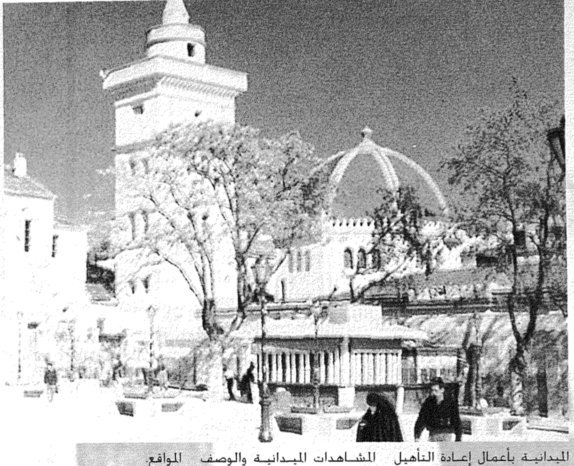
إنها الحالة الراهنة لبعض مدننا العربية والمتمثلة في التدهور السريع للمواقع التاريخية، كنتيجة لعدم الحرص على القيام بأعمال الصيانة والترميم في المراحل الأولى، مما شجع على إحداث تحويرات وأحيانا تغييرات في الأجزاء الأساسية بإدخال عناصر مغايرة تماما للأصل دخيلة وغريبة تتعارض مع القيم والمبادئ الإسلامية في مجال العمارة العربية، بحيث أحدثت تشوهات في الملامح المعمارية شكلا ومظهرا، ناهيك عن التحويل الصارخ لوظائف المباني التاريخية.

وأمام هذه الوضعية المزرية التي آلت إليها هذه الثروة الوطنية التاريخية في بعض مناطق ومواقع المدن القديمة في الجزائر.

اتخذ رئيس الجمهورية موقفا صارماً بإصداره قرارا يتضمن إنشاء خلايا عبر المدن المعنية من مهامها الأساسية حماية التراث التاريخي والثقافي وصيانته في إطار سياسة وطنية للحفاظ على التراث الوطني مما جعل الجهات الرسمية للبلاد تتحرك مركزيا ومحليا لاستدراك مافات واسترجاع ما ضاع من المدن القديمة بما احتوته من مبان تاريخية ومعالم اثرية، وقد شمل القرار كل المدن القديمة في الجزائر.

وبعد صدور القانون مباشرة بادرت مدينة الجزائر إلى إنشاء خلية القصبة وتكوين ورشات متخصصة تحددت مهامها في إعادة تأهيل وترميم (القصور، الجوامع، المقرات) ثم المباني ذات الغرض السكني. وقد بدأ المخطط يعطي ثماره مع بداية عام ٢٠٠٣ بعد قيام الورشات





الميدانية بأعمال إعادة التأهيل والترميم لمباني ومنشآت منطقة القصبة، وكنا نحن صاحب هذا العرض قد شاركنا في أشغال الورشة الثانية، حيث قدمنا تصنيفا للمباني يقوم على إبراز حالة الأجزاء الخارجية (المورفولوجيا).

وبموازاة هذه الأعمال انطلقت العملية على مستوى مدينة تلمسان (مساجدها العريقة، معالمها الحصينة، قصورها الشامخة).

إن اشغال وإعادة التأهيل والترميم قائمة ومستمرة حتى ساعة كتابة هذا المقال لإزالة الآثار التي خلفتها عوامل التعرية من جهة والممارسات البشعة للإنسان من جهة أخرى، لأجل استرجاع قيم التراث التاريخية، الاقتصادية والثقافية والسياحية.

لقد ثبت للمختصين وتأكد لديهم حجم هذه الممارسات والتجاوزات التي حصلت في حق التاريخ والأمه معا، من خلال المشاهدات الميدانية والوصف لحالة المباني بمختلف أشكالها وأنواعها. فمن تغيير الشكل إلى تحويل المجال الداخلي وشروطه الفيزيقية. وكان الهدف في أكثر الحالات استغلال هذه المباني لغرض السكن في ظل الأزمة السكنية التي عاشتها البلاد وأحيانا أخرى لغرض الممارسة التجارية، فالزائر لمواقع هذه المباني داخل المدن القديمة وهو بين أزقتها يشاهد الحالة والوضعية التي آلت إليها بعض المباني وآثار التخريب (جدران هوى نصفها، وأخرى هوت بأكملها وتحولت إلى ركام وهو ما تبقى من مواد البناء، أم الباقي فقد اقتلع وسرق وتم تهريبه ليستعمل في غير موضعه أو ليباع في سوق الخردوات دون مبالاة مصالح العمران البلدية والولاية، وضعها أحيانا في مواجهة الظاهرة إلى جانب انعدام الرقابة المستمرة داخل هذه المواقع.

وبعد انطلاق العملية بتلمسان والجزائر العاصمة، شرع بمدينة قسنطينة مباشرة في إنشاء خلية متخصصة لإعادة التأهيل والحفاظ على التراث المعماري القديم، يشرف عليها والي الولاية ينوبه مدير التعمير، وتتشكل من ممثلين عن مختلف الهيئات والمؤسسات الرسمية الإدارية الثقافية والعلمية إلى جانب الجمعيات الثقافية المحلية المهتمة بالتراث. وتقوم هذه الخلية بإعداد بحوث ودراسات علمية ميدانية وعلى مرحلتين، انطلاقا من الواقع، يتم من خلالها القيام بـ:

أ- مرحلة التشخيص

١- رصد وتوثيق مواقع المنشآت والمباني الأثرية وتحديد خصوصية المجال المكاني للموقع.

٢- تصنيف وترتيب الموقع حسب الأهمية التاريخية وبما يحتويه من آثار ومبان ثم تصنيفها حسب درجة التضرر، وكان من نتائج العملية ميدانيا



وجود ١٢٣١ بناية، منها حسب درجة التصرر:
- ٥٣٣ بناية تتطلب ترميما جزئيا خفيفا.
- ٣٢٨ بناية تتطلب ترميما كليا ثقيلا.
- ٣٧٠ بناية تتطلب القيام بأعمال البناء في الأجزاء الأساسية، ثم القيام بالترميم وإعادة التأهيل لباقي الأجزاء الأخرى.
٣- تحديد أسباب ودرجة تدهور حالة المنشأة أو المبنى.
٤- تحديد طبيعة ووظيفة المباني والناحية القانونية للملكية.
٥- اقتراح أساليب المعالجة (الترميم، إعادة التأهيل، التحديث، الصيانة) حسب حالة كل مبنى.
وفي إطار الاتفاقية المبرمة بين الجامعة الإيطالية المتخصصة وولاية قسنطينة أسندت مهمة الإشراف التقني على العملية لفريق مشترك من الخبراء (إيطاليين وجزائريين) ويشمل المنطقة الجنوبية للمدينة القديمة وهي الأكثر تضررا.
أما بخصوص التمويل فقد أنشئ لهذا البرنامج صندوق خاص بإعادة التأهيل والترميم.
ب- مرحلة تصميم مخطط التأهيل
بدأت هذه المرحلة بإحصاء السكان المقيمين والأنشطة التجارية والحرف الموجودة في الموقع. بحيث يتم تقديم ملف بشأنها وبشكل مفصل لمكتب الدراسات الذي عين لهذا الغرض ليحدد بدوره التقنيات والوسائل التي تستخدم في عملية التأهيل والترميم وفقا لبرنامج عمل يتضمن مخطط التأهيل والحفاظ على التراث الذي يهيئ بالاعتماد والرجوع إلى المخطط الرئيسي للمدينة القديمة Master Plan.
كما يتم وضع المخطط وفقا لمبدأ الأولوية في التنفيذ بدءا بالمباني التي تعد معالجة تاريخية ذات قيمة سياحية وثقافية (القصور، المساجد والجوامع، دور التعليم... إلخ)، يلي ذلك المباني ذات الأغراض الإدارية والعسكرية، من المباني السكنية، إضافة إلى ذلك يتضمن المخطط المباني المراد إخلاؤها من السكان ليتم ترحيلهم مباشرة إلى سكن جديد باستثناء أصحاب الملكيات، فالقانون يفتح لهم المجال إما بالتنازل لصالح أملاك الدولة لضمها لمخطط التأهيل على أن تتكفل الدولة بدورها بإسكان المالك أو تعويضه وهذا وفقا لدفتر شروط يوضع في متناول المالك.
وفي حالة ثانية يحق للمالك البقاء في ملكيته شريطة أن يقوم بترميمها وصيانتها على أن تضمن مصالح الدولة دعمها للعملية من خلال تقديم مساهمة مالية للمالك عند شروعه في العملية، ومتابعة الأشغال من بدايتها إلى غاية الانتهاء منها.
كما يسهر والي الولاية إلى جانب أعضاء الخلية على مرحلة التنفيذ ومتابعة العملية بكل تفاصيلها إلى غاية تحقيق الأهداف المرسومة والمتمثلة بالدرجة الأولى في الحفاظ على التراث الوطني، وبإعداد مخطط للحفاظ على التراث من الجوانب التالية:
(الترميم، إعادة التأهيل، التحديث، الصيانة، فيما يتعلق بالمنظر الداخلي، أو الخارجي والشروط الفيزيقية للمبنى، والشكل المعماري، والناحية الجمالية "الملامح الأصلية" والمواد المستعملة والتجهيزات الداخلية والعامة أو الخاصة أو الخارجية).
لقد مضت سنتان على تطبيق المرحلة الأولى و تمت بتحقيق نجاح كبير بالنسبة لمدينة الصخر العتيق (قسنطينة القديمة)، والعمل جار حاليا على مستوى معهد العلامة بن باديس، وكذا قصر الباي شهد أشغال الترميم خاصة بالنسبة للجدران الخارجية والسقوف في إطار تنفيذ المرحلة الثانية والمتمثلة في (تصميم مخطط التأهيل) لتستعيد المدينة تدريجيا مكانتها التاريخية والثقافية التي اكسبتها إياها الحضارات العريقة وجعلتها تنفرد بهذه الخصوصية التي هي وليدة ٢٥٠٠ سنة مضت من المساهمة والعطاء.
وها هي الآن تعلن عن إصرارها على استرجاع ملامح عمرانها القديم وجمال أشكاله المعمارية، متحدية بذلك ثقافة النسيان، انها بحق مدينة تستحضر التاريخ، لقد انطلقت لنجدة تراثها من الضياع.

قصر الباي (مقر السلطة العثمانية بقسنطينة) من الترميم إلى إعادة التأهيل

الزائر لمدينة قسنطينة القديمة أو كما يحلو للبعض تسميتها بمدينة الصخر العتيق تهز مشاعره وهو يشاهد مبتهجا معالمها الأثرية التي لا تزال شواهد حية على تعاقب الحضارات، ومن أبرز هذه المعالم قصر الباي، الذي يشرف من الأعلى على مباني الصخر العتيق وهو يرمز إلى مرحلة العهد العثماني، شرع في بنائه عام ١٨٢٨ وانتهت الأشغال عام ١٨٣٥ أقام الباي فيه مدة عامين

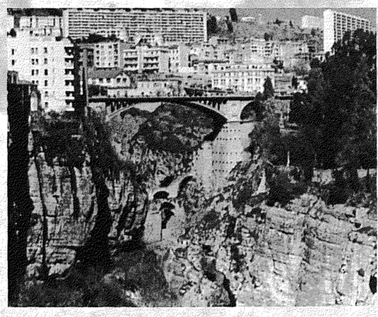


فقط وسقطت المدينة في أيدي قوات الإستعمار الفرنسي بعد معركة حامية تكبدت خلالها جيوش الاحتلال ابشع الخسائر على أيدي السكان وكان ذلك عام ١٩٣٧ يوم ١٣ من شهر أكتوبر.

يتربع القصر على مساحة قدرها ٥٦٠٩م٢ على شكل مستطيل، ويعلو سطح الأرض بـ ١٥ مترا. يتوفر على عدد من الأروقة تربط بين مختلف أجزائه التي تتخللها غرف، موزعة بشكل منتظم تركيبي من الأسفل إلى الأعلى. أبوابها من الخشب المتين المنقوش تتخلله زخرفة ملونة أما الجدران فهي مكسوة بالزليج والرسومات الهندسية التي زادت وأضفت على جدران القصر رونقا وجمالا. تتوسط القصر مساحة غير مبنية تقدر بـ ١٤٣٠،٢٥م٢ أنجزت عليها حديقتان واسعتان على جانب ثلاث حدائق صغيرة، فضلا عن النافورات المائية.

يتكون القصر من طابق تحت الأرض وطابق أرضي وطابقين آخرين يتوفران على غرف عائلية وأخرى مكاتب إدارية، وعددها جميعا ٤٥ غرفة، أما عناصر وأجزاء القصر فتتمثل في الأقواس والتيجان الموضوعة على ٢٦٦ عمودا مصنوعا من الرخام ذي اللونين الأبيض والأسود، وقد استعملت في عملية إنجازه أنواع مختلفة من مواد البناء على درجة كبيرة من الجودة، كالرخام والحجارة المنحوتة والخشب، ومعدن النحاس وقطع الفسيفساء والزخرفة المجسمة ومربعات، القيشاني والزجاج الملون.

وما ان وطأت أقدام المستعمر هذا المكان حتى شرع في تشويه القصر من مختلف جوانبه وتشويه ملامح أصالته بنسبة ٧٠٪ من جراء التعبيرات والتحويرات التي أجرتها قوات الاحتلال لتغير من طبيعة القصر ووظائف مجالاته، فمن ٤٥ غرفة أصلية وأصيلة إلى ١٣٥ غرفة لا تمت بصلة بخصائص القصر الأولى. ليصبح بعد ذلك مقرا لقوات الاحتلال. أما بعد الاستقلال فقد استغل ليكون ثكنة عسكرية، ثم مقرات إدارية ومخازن، ثم مكانا لتنظيم عدة نشاطات ثقافية ومهرجانات ومعارض، وهي الفترة التي كانت فيها عرضة للنهب والإهمال. ليؤخذ قرار بغلقه قصد إجراء عمليات الترميم وإعادة التأهيل. لكن أغلب هذه المحاولات باءت بالفشل. ليعاد إدراجه ضمن المخطط الرئيسي للترميم وإعادة التأهيل الجاري العمل به في المدينة القديمة. باعتباره (القصر) من بين الأولويات في برنامج إعادة الاعتبار للتراث التاريخي.



رسالة دكتوراة:

دور المجالس البلدية في التنمية المحلية

مثال تطبيقي أمانة "عمان الكبرى"

حصل الباحث الأردني زيد أحمد المحيسن مدير مكتب امين عمان على درجة الدكتوراه في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي بدرجة امتياز على بحثه المقدم إلى جامعة الزعيم الأزهري بعنوان "دور المجالس البلدية في التنمية المحلية مثال تطبيقي أمانة "عمان الكبرى".

ولإلقاء الضوء على هذه الدراسة، يقول الباحث:

تعد تنمية المجتمعات المحلية في المدن والقرى الأردنية من الركائز الأساسية لتنمية المجتمع الأردني عامة، وتهدف هذه التنمية إلى نقل مجتمع من مرحلة النمو إلى مرحلة التقدم بواسطة توفير الخدمات والمرافق العامة التي تلبي حاجات المواطنين في مختلف أنحاء البلاد وتتلاءم مع متطلبات التقدم وروح العصر.

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على الواجبات والموارد المالية لهذه المجالس مع إعطاء الدور للجانب التنموي اهتماماً واضحاً آخذاً مثالاً تطبيقياً على دراسة أمانة عمان الكبرى ودورها في تنمية وتطوير مدينة عمان مبيناً الأسباب الموجبة لإنشائها عام (١٩٨٧) بعد أن قامت أمانة العاصمة (سابقاً) بضم حوالي (١٤) بلدية و(١٢) مجلساً قروياً وأصبحت تعرف باسم أمانة عمان الكبرى"، وأوضح الباحث الأسباب التي أدت إلى نجاح هذه التجربة وخلص الباحث إلى أن لأمانة عمان الكبرى دورا مميزا في العملية التنموية والتنمية في أي دولة تبدأ من الخلية الأولى في عمليات التنمية وهي البلديات ومجالس القرى وشاطر الرأي المواطنون من خلال تأكيدهم بأن أمانة عمان الكبرى ما تقوم به من مشاريع وما تقدمه للمواطنين من خدمات ساهمت في تنمية المدينة وتقدمها وجعلها في مصاف المدن العصرية العالمية وأبرز الباحث الجوانب التنموية المختلفة لأمانة عمان الكبرى والتي تشمل تخطيط وتنظيم العمران، المحافظة على النظافة والصحة العامة والبيئة وتجميل وتخضير المدينة وتنمية الموارد البشرية وخدمة المجتمع المحلي وذلك عن طريق إنشاء المكتبات العامة ومراكز تكنولوجيا المعلومات والملاعب والمدن الرياضية

والمسارح والمراكز الثقافية والميادين والساحات العامة وضمن رؤية عصرية مفادها أن المدينة ليست أبنية وطرقات فقط بل روح ثقافية وفكرية كذلك تلحظ من خلال تفعيل البعد الثقافي والاجتماعي والرياضي لمؤسساتها داخل المدينة وتوصل الباحث في نهاية دراسته إلى عدد من التوصيات منها:

إعادة النظر في التشريعات التي تنظم عمل الأمانة واستصدار قوانين وأنظمة ولوائح تتماشى مع حاجات الناس وتواكب متطلبات العصر.

- إيجاد مركز تدريب للإدارة المحلية لإعادة الموظفين.

- منح المزيد من الصلاحيات للمجالس البلدية من قبل الحكومة المركزية ووقف عمليات تقليص المهام التي تقوم بها الحكومات المركزية على واجبات وصلاحيات البلديات واشار إلى ضرورة فتح المجال أمام المشاركة الشعبية في تطوير المدينة وذلك من خلال فتح حلقات التواصل وتشكيل لجان الأحياء داخل المدينة والعمل على تفعيل دورها حتى يشعر المواطن أنه شريك في عملية التنمية وليس دافع ضرائب والعمل على وضع شروط يجب أن تتوفر في المرشح لمنصب عضوية البلدية.

دعم البلديات مالياً من قبل الحكومة المركزية ورصد مخصصات سنوية لهذه الغاية حتى تقوم البلديات بدورها التنموي على أكمل وجه والاستمرار في دمج البلديات حتى لا تتجاوز بلديات المملكة في عددها (٦٠) بلدية وتعميم تجربة أمانة عمان الكبرى على باقي البلديات نظراً لنجاح التجربة ورضا الناس عن الخدمات التي تقدمها الأمانة وتكمن مبررات الدراسة وأهميتها إلى أنها المحاولة الأولى التي تتناول دور أمانة عمّان الكبرى في تنمية وتطوير مدينة عمّان حيث لم يتطرق أحد بشكل تفصيلي وعلمي إلى الدور التنموي لأمانة عمّان الكبرى.

من هنا فإن الدراسة تعد الأولى ومن الدراسات النادرة في موضوعها كذلك محاولة المساهمة في زيادة دور المجالس البلدية والمحلية في التنمية فهناك مساهمة علمية لهذه الدراسة حيث ستضيف معلومات جديدة إلى الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة إذا ما قيض لهذه الدراسة النشر فإنها ستعمل على إثراء موجودات المكتبة العربية في مجال الإدارة المحلية وعملية التنمية وهناك أيضاً مساهمة عملية تظهر من خلال تبيان دور أمانة عمّان الكبرى في التطور التنموي للمدينة ما يساعد المعنيين في أمانة عمان الكبرى على تبني سياسة وآلية عمل واضحة المعالم وملائمة لاتخاذ قرارات مناسبة حيال دور الامانة في التطور التنموي للمدينة.

ونظرا لقلة الدراسات في هذا المجال فقد اعتمد الباحث في دراسة على جمع المعلومات بثلاث طرق الأولى ما توفر من الكتب والدوريات والتقارير والوثائق الرسمية، كذلك قام بتوزيع استبانة شملت (٧) مناطق داخل حدود مدينة عمان كذلك قام الباحث باجراء مقابلات مع المسؤولين في الامانة لتغطية النقص في بعض البيانات والمعلومات غير المتوفرة في السجلات والتقارير السنوية والدورية وما يجدر ذكره بأن الباحث يحمل درجة البكالوريوس في الأدب الانجليزي والعلاقات الدولية وماجستير في دبلوماسية السلام والتنمية له عدد من المؤلفات والأبحاث تعالج قضايا اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

ملتقى إدارة المدن الكبرى القاهرة:

١٥-١٧ اغسطس ٢٠٠٤ ورشة عمل إدارة الأزمات القاهرة: ١٨-١٩ اغسطس ٢٠٠٤

تلعب المدن الكبرى اليوم دوراً محورياً ومتزايداً في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، باعتبارها مناطق جاذبة للسكان وتتركز فيها معظم المفاصل الاقتصادية الوطنية للدولة. ونتيجة للتطور الديمغرافي غير المدروس في كثير من المدن الكبرى في الدول العربية واستمرار الهجرة من الريف إلى المدن وزيادة الضغط على الخدمات المحلية، باتت تلك المدن تعاني من إشكالات مزمنة لابد من التصدي لها من خلال سياسات عقلانية واضحة وتبني نماذج وأنماط إدارية معاصرة لإدارة تلك المدن بروح العصر الذي نعيش فيه. من هنا يأتي انعقاد هذا الملتقى لمناقشة قضايا وسائل إدارة المدن الكبرى لوصف الواقع واستعراض انجع الحلول العملية لمواجهة كثير من المشاكل التي تواجهها.

أهداف الملتقى:

- دراسة واقع البنى التنظيمية للمدن الكبرى وآفاق تطويرها.
- الوقوف على الاتجاهات المعاصرة والأنماط التنظيمية في إدارة المدن الكبرى.
- استعراض انجازات المدن الكبرى في إدارة وتنظيم الخدمات المحلية والمشاكل التي تواجهها سبل التغلب عليها.
- التعرف على المشكلات التي تواجه المدن الكبرى وأساليب التعامل معها.

الموضوعات الرئيسة للملتقى:

- واقع البنى التنظيمية للمدن الكبرى في الدول العربية.
- الاتجاهات والأنماط التنظيمية الحديثة في إدارة المدن الكبرى.
- الأدوار القيادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لرؤساء المدن الكبرى في ظل منظومة الإدارة المحلية.
- أساليب ونماذج الإدارة اللامركزية في إدارة المدن الكبرى.
- إدارة الخدمات المحلية في المدن الكبرى.
- توجهات إدارة المدن الكبرى نحو بناء المشاريع الإنتاجية التنموية التشاركية لمواجهة الاحتياجات المحلية للمواطنين.
- الخدمات الترفيهية والثقافية.
- إدارة وتنظيم الخدمات المحلية ذات الأولوية الملحة في المدن الكبرى (خدمات النقل، تنظيم الحرف المهنية، الخدمات الترفيهية، الخدمات التنظيمية...إلخ).
- الاهتمامات البيئية في أعمال المدن الكبرى وسبل المحافظة عليها.
- دور المدن الكبرى في إدارة المصادر التراثية (المتاحف، الفولكلور، الأماكن الأثرية.....إلخ).
- سياسات وأساليب التعامل مع الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى.

المدعوون للمشاركة:

- أصحاب المعالي وزراء الحكم المحلي/ الداخلية/ الإدارة المحلية/ البلديات.
- القيادات الإدارية في وزارات: الإدارة المحلية/ الداخلية/ البلديات/ الحكم المحلي.
- الحكام الإداريون (المحافظون، الولاة، حكام الأقاليم والمناطق...إلخ).
- أمناء العواصم/ رؤساء البلديات/ المدن/ المجالس المحلية.
- أساتذة الجامعات/ الجهات البحثية والأكاديمية.

موعد تقديم البحوث وأوراق العمل:

- تقديم ملخص البحث / أو ورقة العمل مبيناً بها هدف البحث ومنهجيته ومحتوياته بما لا يتجاوز ٢٥٠.
- تقديم البحث / ورقة العمل كاملاً حسب الإرشادات الموضحة بهذا البروشور ٢٠ يوليو ٢٠٠٤ .

ارشادات حول تقديم البحوث وأوراق العمل:

- تقدم الأبحاث مطبوعة ومكتوبة على ورق مقاس A4.
- يمكن إرسال البحوث على بريد المنظمة الإلكترونية arado@arado.org.eg
- يرفق مع البحث ملخص لا يتجاوز الصفحة الواحدة.
- في حالة إرسال البحث ورقيا يرفق معه ديسك كمبيوتر أو CD جاهز للنسخ.
- يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٢٥ صفحة.

كتاب الملتقى:

- ستعمد المنظمة إلى إعداد كتاب يتضمن بحوث وأوراق العمل التي ستقدم بالملتقى بعد مراجعتها علميا. وسيتم توزيعه على المشاركين عند التسجيل وقبل الجلسة الافتتاحية للملتقى.
- نهيب المنظمة بالسادة المشاركين الراغبين في تضمين بحوثهم في كتاب الملتقى بضرورة التقيد بمواعيد التقديم المبينة في هذا البروشور.

رسوم التسجيل للملتقى:

- تبلغ قيمة الاشتراك في الملتقى وورشة العمل ٥٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، وترسل للمنظمة
- يمنح المشاركون من دولة مقر إنعقاد الملتقى خصما مقداره ٥٠٪ من رسم الاشتراك (مدعومة من وزارة التنمية الإدارية).



ورشة عمل إدارة الأزمات أهمية الورشة وأهدافها

تواجه المنظمات العربية - الحكومية منها والخاصة - أزمات متلاحقة تتفاوت في شدتها وأثرها حسب نوع الأزمة التي تواجهها والأطار الزمني الذي يقع فيه. ولاشك أن إدارة الأزمات باتت ظاهرة متكررة لابد للقيادات الإدارية على مختلف المستويات من فهمها والتعامل مع منهاجها واحتياجاتها بروح من الديناميكية والإبداع. من هنا تهدف هذه الورشة إلى تعريف المشاركين بمفاهيم وأسباب وانعكاسات أزمات العمل الإداري في مختلف المجالات. كما تهدف إلى تعريفهم بتقنيات ونماذج التعامل مع المواقف الأزموية.

موضوعات ورشة العمل:

- مفاهيم وصيغ الأزمات وأهمية دراستها.
- مفاهيم الأزمات.
- صيغ وأشكال الأزمات.
- أهمية الموضوع في الإدارات الحكومية والأهلية.
- الأسباب المقصودة والمخططة والأساليب غير المخططة وانعكاسات طبيعة الأسباب على أبعاد الأزمة.
- مناهج التعامل مع الأزمات الإدارية:
- مناهج اتخاذ القرارات في ظروف الأزمات: المناهج الوقائية.
- مناهج اتخاذ القرارات في ظروف الأزمات: المناهج العلاجية.
- المنهج العلمي وخطواته وإجراءاته.
- احتياجات ظرف الأزمة ومستلزماته والنماذج ذات العلاقة
- التأزم والإبداعية:

مؤتمر منظمة الكمنولث للإدارة العامة CAPAM
"الحكم الالكتروني" Networked Government

٢٣-٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤م - سنغافورة

يزداد الاهتمام في الدول المتقدمة والنامية على السواء بابتكار نماذج مختلفة وجديدة في تقديم الخدمات وذلك يجتذب اهتمام الاكاديميين والمؤسسات الدولية والعاملين في هذا المجال.

وتقوم الحكومات بتجارب على النماذج التنظيمية لأن الإدارات الهرمية والمدمجة رأسياً قد أثبتت أنها صارمة أكثر من اللازم ولا تستجيب في بيئة القطاع العام المعقدة والمضطربة وذات المطالب الكثيرة والمستمرة.

وتعقد ورشة العمل لمدة نصف يوم بالتزامن مع مؤتمر كابام للعام ٢٠٠٤م بهدف زيادة سعة الإطلاع على الابتكارات الجديدة في تقديم الخدمات. وذلك ضمن الاحتفال العاشر لمنظمة الكمنولث للإدارة العامة "كابام".

التنظيم: منظمة الكمنولث للإدارة العامة "كابام".

أهم المحاور والموضوعات:

- وكالات متعددة وحكومة واحدة
- الخدمة العامة كجهة تتعلم.
- تقديم خدمات تستهدف المواطن
- إشراك المواطن في عملية اتخاذ القرار.
- بناء القدرات لتحسين المشاركة.
- بناء الشراكات مع الشركاء.
- الشراكة مع المنظمات الدولية.
- تأهيل العاملين للبعد الدولي.
- خدمة المواطن العالمي.

رسوم التسجيل:
حضور حفل الاستقبال، الليلة الثقافية، حفل الرئيس، الغداء يومياً والمرطبات أثناء الاستراحات.
للأعضاء "تسجيل قبل ٣٠ يونيو": ٧٠٠ دولار أمريكي
"تسجيل بعد ٣٠ يونيو": ٧٥٠ دولارا أمريكيا
غير الأعضاء: ٩٠٠ دولار أمريكي
المرافق: ٢٥٠ دولارا أمريكيا
حضور ورشة العمل قبل المؤتمر ١٠٠ دولار أمريكي

* وهناك رحلات علمية تتيح الفرصة للاطلاع على معالم سنغافورة

الندوة الدولية حول علم نظام الأرض "Earth System"

٢٣-٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤م - سنغافورة

تقام الندوة احتفاءً بذكرى البروفسور سرّي إيرنك مؤسس الجغرافيا الحديثة في تركيا وصاحب المساهمات في مجال عمليات الأرض وتعاملها مع المجتمع ما يعرف اليوم باسم "علم نظام الأرض".

التنظيم:
جامعة اسطنبول بالتعاون مع معهد علوم البحار والإدارة

أهم الموضوعات:
- فن البناء بالحجر.
- الفن الجديد في البناء.
- قشرة الأرض.
- تحليل الحوض ومعالجاته وأدواته وتطبيقاته.
- الهندسة الجيولوجية، الهايدرولوجي، ميكانيكا الصخور.
- الآثار الجيولوجية.
- صياغة المناخ الاقليمي.
- التحضر والإنماء الريفي.
- التنمية المستدامة الاقليمية والتغيير العالمي.
- الاستشعار عن بعد والمعلوماتية الجيولوجية في القرن ٢١ .

اللغة الرسمية للندوة: الانجليزية

الرسوم: تشمل حقيبة الندوة، شهادة حضور، بطاقة، المرطبات أثناء الاستراحة والغداء أيام الندوة، حضور حفل الاستقبال وحفل الافتتاح وحضور الجلسات وكتاب الأبحاث.

الرسوم: ٣٠٠ دولار أمريكي
المشارك: ٨٥ دولاراً أمريكياً
المرافق: ٨٥ دولاراً أمريكياً

• للمزيد من المعلومات حول هذه الندوة يرجى الاتصال مباشرة بالسكرتارية:

Ises 2004 Sympsium Secretariat
ODS Congress Management
Sari Asma Sok-no.,8,
34464 Yenikoy-Sariyer
Istanbou, Turkey

فاكس رقم: ٠٠٩٠٢١٢٢٩٩٩٩٧٧
بريد الكتروني: secretariat@earthsystem2004.org:

مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي

الجامعة الأردنية / عمان ٢٠-٢٢ / سبتمبر ٢٠٠٤

أهمية المؤتمر

تشير تدفقات التجارة إلى زيادة النسبة من التجارة العالمية التي تتم بين تكتلات تجارية وعلى أسس تفضيلية، كما تقوم فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي على فرضية امكانية زيادة حجم ونوع التجارة البينية من خلال الاستفادة من المزايا التي توفرها الاشكال المختلفة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية الإقليمية، ومع هذا، وبعد مرور ما يقرب من خمسة عقود على بدء محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، مازالت التجارة العربية البينية تشكل نسبة متواضعة (٥،٨٪ من إجمالي التجارة الخارجية العربية) وان هناك العديد من الظواهر الاقتصادية التي تعترض جهود تنمية التجارة العربية البينية وتنويع هياكلها السلعية بصورة تفرض علينا أهمية مواجهة التحديات التي تفرضها بيئة الاقتصاد العالمي المعاصرة، ومحاولة اقتناص ما تتيحه لنا من فرص.

وعلى الرغم من أن العديد من مقومات نجاح جهود تنمية وتطوير التجارة البينية العربية في اطار تكاملي تبدو أنها متوافرة لحد بعيد داخل الوطن العربي، إلا أن ما أسفر عنه العمل العربي المشترك في هذا المجال من نجاح يبدو محدوداً للغاية. وتتمثل هذه المقومات في صورة البُعد المكاني والتقارب الجغرافي، وضخامة حجم السوق، وتنوع الموارد الطبيعية والبشرية والمادية إلى جانب عنصر اللغة ودورة في خلق الروابط التاريخية للأمة.

وتتسم الاتفاقيات التجارية التي تمت داخل الوطني العربي، سواء على المستوى الجماعي، أو الثنائي، بأنها كانت مدفوعة بنموذج التنمية القائم على تدخل الدولة، كما أن الغالبية العظمى من هذه الاتفاقيات لم

يتعد نطاق الفكرة، او كان عند مستوى متواضع من الحوافز الاقتصادية والسياسية.
ويعاني الاقتصاد العربي من استمرار العقبات والقيود التي تعرقل تدفقات رؤوس الأموال العربية وبقاء العديد من صور النزعات المضادة للاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسية، وتشوه الأسواق، وتفاقم الاختلالات في الهياكل الاقتصادية العربية، وهي عناصر اسهمت لحد بعيد في الحيلولة دون تحقيق المكاسب الديناميكية من تحرير التجارة في إطار إقليمي.

أهداف المؤتمر

- التعرف على الوضع الراهن للتجارة العربية البينية من حيث الواقع والمعوقات، والتطورات المستقبلية.
- تحليل وتقويم تجارب التكامل العربي بما لها وعليها، ومحاولة استخلاص الدروس المستفادة منها وتنمية آفاق التعاون والتكامل العربي.
- دراسة الآثار المتوقعة للمتغيرات الدولية المعاصرة، سواء على المستوى متعدد الأطراف (منظمة التجارة العالمية WTO)، او على المستوى الاقليمي وعلى فرص تنمية التجارة العربية البينية.
- مراجعة دور المؤسسات العربية العامة والخاصة في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.
- طرح آفاق ورؤى مستقبلية لتطوير التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي.

محاور المؤتمر

- المحور الأول: التجارة العربية البينية: الواقع وآفاق التطوير
- تحليل تدفقات التجارة العربية البينية (قطاعيا، مجموعات سلعية، مناطق جغرافية).
- قياس المزايا النسبية والتنافسية في التجارة العربية البينية.
- المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية.
- آفاق تنمية وتطوير التجارة العربية البينية.
- دور تجارة الخدمات في التجارة العربية البينية.
- المحور الثاني: تجارب التكامل الاقتصادي العربي والتحديات العالمية
- أولاً: تجارب التكامل العربي:
- مجلس الوحدة الاقتصادية.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- التكتلات الاقتصادية العربية خارج اطار جامعة الدول العربية (مجلس التعاون الخليجي، مجلس الاتحاد المغاربي، مناطق التجارة الحرة العربية الثنائية).
- المشروعات العربية المشتركة.
- ثانياً: التحديات العالمية والتكامل الاقتصادي العربي
- النظام التجاري الدولي الجديد (منظمة التجارة العالمية WTO).
- التكتلات التجارية الإقليمية (الاتحاد الاوربي EU، النافتا NAF-TA أبيك APEC).
- المحور الثالث: التكامل الاقتصادي العربي وتدفقات الأموال العربية
- التدفقات المالية بين الدول العربية وغير العربية:
- تدفقات الاستثمار المباشر من الدول العربية.
- تدفقات الاستثمار غير المباشر بين الدول العربية.
- الهياكل التنظيمية للأسواق المالية العربية:
- البورصات العربية ودورها في حركة رؤوس الأموال.
- العمل المصرفي العربي المشترك، ودوره في حركة رؤوس الأموال.
- دور المؤسسات العربية العامة والخاصة في حركة رؤوس الأموال العربية.
- المحور الرابع: آفاق ورؤى مستقبلية لتطوير التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي:
- مشروع الاتحاد الجمركي العربي.
- تطبيق نماذج تسهيلات التجارة.
- البنى التنظيمية والمؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي.

بحوث وأوراق العمل:

- تقديم ملخص البحث / ورقة العمل مبين فيه هدف البحث منهجيته ومحتواه بما لا يتجاوز ٢٥٠ كلمة.
- تقديم البحث كاملاً حسب الإرشادات المبينة في موعد أقصاه ١ أغسطس (آب) ٢٠٠٤ .

رسوم الاشتراك

- تبلغ قيمة الاشتراك (التسجيل) للمؤتمر ٣٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها.
- يمنح المشاركون من دولة مقر انعقاد المؤتمر خصماً مقداره (٥٠٪) من رسوم الاشتراك.
- تغطي رسوم التسجيل ما يلي:
- الاشتراك في جلسات المؤتمر.
- وجبة الغداء وبوفيه المشروبات والمأكولات خلال مدة الراحة طوال أيام المؤتمر.
- حقيبة المؤتمر العلمية (البحوث) Proceedings.

كتاب المؤتمر

- تحال البحوث وأوراق العمل إلى لجنة علمية لمراجعتها واعتمادها.
- تضمين البحوث وأوراق العمل التي يتم قبولها في كتاب المؤتمر (Proceedings) بعد إجراء عمليات التنسيق والطباعة حسب الأصول.
- أو وصول البحوث متأخرة عن مواعيدها قد يحول دون تضمينها في كتاب المؤتمر، من هنا فإن الباحث الكريم مدعو

للمبادرة بتسليم بحثه حسب الموعد المحدد.
• يوزع كتاب المؤتمر على كافة المشاركين عند التسجيل وقبل الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وحسب البرنامج الزمني للمؤتمر.

المدعوون للمشاركة

• جامعة الدول العربية، والمنظمات المنبثقة عنها (ذات الاختصاص).
• أساتذة الجامعات (كليات الاقتصاد والتجارة والتمويل والإدارة) في الوطن العربي.
• المجالس الإقليمية العربية.
• القيادات والإدارة في الوزارات العربية (ذات الاختصاص).
• القيادات والإدارة في شركات القطاع الخاص.
• المؤسسات العامة والهيئات الحكومية.
• المصارف والبنوك.
• اتحاد غرف التجارة وغرف التجارة العربية.
• جمعيات رجال الأعمال.
• بيوت الخبرة والاستشارات العربية.

إرشادات حول تقديم البحوث وأوراق العمل

• تقديم البحوث مطبوعة ومكتوبة على مقاس A4.
• يمكن إرسال البحوث على بريد المنظمة الإلكتروني arado@arado.org.eg
• يرفق مع البحث ملخص لا يتجاوز صفحة واحدة.
• في حالة إرسال البحث ورقياً، يرفق ديسك كمبيوتر أو CD جاهز للنسخ على برنامج Word ٢٠٠٠.

مؤتمر الخليج السابع للمياه

الكويت: ١٩-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥

أهداف المؤتمر

١- مراجعة تقييم التقدم المحرز في دول مجلس التعاون الخليجي نحو تبني وتطبيق سياسات واستراتيجيات شاملة للإدارة المتكاملة المائية وتنفيذها بشكل فعال.
٢- تحديد الموضوعات الرئيسة، والتحديات، والمحددات، والفرص والدروس المستفادة في مجال تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجافة، مع الإشارة بشكل خاص إلى دول مجلس التعاون الخليجي والظروف الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، والبيئية السائدة فيها.
٣- تقديم الوضع الحالي لموارد المياه الطبيعية وغير التقليدية وعلاقتها بالاحتياجات الحالية والمستقبلية من المياه في دول مجلس التعاون الخليجي.
٤- تشجيع وتعزيز عملية التحول من أسلوب إدارة العرض إلى أسلوب إدارة الطلب والمحافظة على المياه ضمن الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
٥- تطوير استراتيجية للبحث والتطوير لقطاع المياه مع الإشارة بشكل خاص إلى جهود تحسين التقنيات الحالية لتحلية المياه ومعالجة المياه العادمة.
٦- تكثيف قنوات الاتصال بين الأفراد والمؤسسات المعنية.
٧- إيجاد ملتقى للمناقشة العلمية المفتوحة، وتبادل الخبرات بين المشاركين في المؤتمر.

الموضوعات الرئيسية

١- تخطيط وإدارة موارد المياه
• دراسات حالة حول السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستويات الوطنية والإقليمية والأحواض المائية.
• متطلبات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المناطق الجافة وفي دول مجلس التعاون الخليجي (بما في ذلك التعهدات السياسية، والإصلاحات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية، والقدرات الفنية والتقنية، وأنظمة المعلومات والبحث العلمي، ومشاركة مستخدمي المياه، وشراكة القطاع العام والقطاع الخاص).
• الأساليب والخيارات المتاحة لتقليل الفجوة بين إمدادات المياه والطلب عليها في دول مجلس التعاون الخليجي.
• معايير التخطيط وعملية اتخاذ القرار لتقليل الفجوة بين إمدادات المياه والطلب عليها في دول مجلس التعاون الخليجي.
• الاعتبارات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في إدارة موارد المياه.
• دور الجامعات، ومراكز البحث العلمي، والهيئات الإقليمية والدولية في تحقيق التقدم في الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٢- تقييم وتطوير وإدارة موارد المياه
أ. موارد المياه الجوفية والسطحية
• استراتيجيات إدارة موارد المياه الجوفية والسطحية (إدارة الوديان).
• تقييم موارد المياه الجوفية والسطحية وتحديد خصائصها.
• التشريعات المتعلقة بالمياه الجوفية (حقوق الإنتاج).
• تحسين طرق تخزين المياه الجوفية (الشحن الاصطناعي بواسطة المياه السطحية، مياه الصرف الصحي المعالجة في المدن...إلخ).
• الأدوات والوسائل الاقتصادية لإدارة المياه الجوفية.
• استخدام النماذج الرياضية في تطوير وإدارة أنظمة المياه الجوفية

الوديان.
• حماية نوعية المياه الجوفية وأنظمة المراقبة الكمية والنوعية للمياه.
• إدارة موارد المياه الجوفية غير المتجددة والاستراتيجيات البديلة.
ب- المياه المحلاة والمياه البلدية
• تصميم وتشغيل وإدارة محطات التحلية.
• اقتصاديات التحلية، وتقليل التكاليف، وبدائل تمويل تقنيات التحلية.
• أنظمة إمداد المياه (التصميم، التشغيل، الصيانة، الإدارة الكمية)
• أنماط استهلاك المياه البلدية في دول مجلس التعاون الخليجي.
• استراتيجيات إدارة الطلب على المياه في القطاعين البلدي / المنزلي.
جـ- معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي
• تصميم وتشغيل وإدارة محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
• اقتصاديات المعالجة، تقليل التكاليف، وبدائل التمويل.
• الأنماط الحالية والمستقبلية في توفر المياه العادمة وإمكانيات استخدامها في المناطق الجافة وفي دول مجلس التعاون.
• استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمياه العادمة.
• التقنيات، والخبرات، والمحددات، والقيود المتعلقة بإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في القطاعات الزراعية، والبلدية، والصناعية.
• المعايير البيئية لإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة في القطاعات المختلفة والتخلص منها على اليابسة والبحر في دول مجلس التعاون الخليجي.
٣- إدارة الطلب على المياه والاستخدام الكفؤ لها وتوزيع حصص المياه حسب الأولوية.
• أساليب ومنهجيات نمذجة الطلب على المياه لقطاعات الاستهلاك المختلفة.
• استراتيجيات وأدوات إدارة الطلب على المياه في القطاعات البلدية، والزراعية، والصناعية في المناطق الجافة.
• برامج التحفيز على الترشيد والتقليل من الهدر المستخدمة في إدارة الطلب على المياه.
• تقييم فعالية إجراءات إدارة الطلب على المياه.
• المعايير الاجتماعية والاقتصادية لتوزيع حصص المياه.
• كفاءة استخدام المياه في قطاعات الاستهلاك المختلفة.
٤- اقتصاديات المياه وخيارات التمويل
• التقييم الاقتصادي للمياه والكفاءة الاقتصادية لاستخداماتها.
• تكاليف المياه وسياسات التسعير.
• الأدوات الاقتصادية في إدارة موارد المياه.
• تمويل قطاع المياه (الإدارة المالية) واسترجاع التكاليف.
• أنماط الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والخبرات السابقة.
٥- المياه والزراعة
• الأمن المائي مقابل الأمن الغذائي في المناطق الجافة وفي دول التعاون الخليج.
• خطط المحافظة على المياه في القطاع الزراعي في المناطق الجافة ومجلس التعاون الخليجي.
• كفاءة نقل المياه وأنظمة الري.
• سياسات تسعير مياه الري.
• تقنيات الزراعة الحديثة (الزراعة الملحية والزراعة بدون تربة)... .
• تقنيات الري الحديثة الموفرة للمياه.
• المياه الافتراضية (المستهلكة بصورة غير مباشرة).
٦- إدارة المياه في صناعة النفط
• معالجة وإعادة استخدام المياه المصاحبة للنفط.
• طرق التخلص من المياه المصاحبة للنفط وتأثيراتها البيئية.
• إدارة المياه المستخدمة في تطوير المكامن النفطية وتأثيرها البيئي.
٧- مشاركة مستخدمي المياه وبرامج التوعية
• القضايا والقيود المرتبطة بمشاركة مستخدمي المياه في دول مجلس التعاون.
• سياسات الدعم وسلوك المستهلكين.
• دعم المجتمع والتوعية، وتصميم حملات التوعية، وتقييم فعاليتها .
• دور المجتمع المدني في إدارة المياه والمحافظة عليها.
• وسائل التغيير الاجتماعي (المناهج التعليمية، الاتصال، الشفافية...إلخ).
٨- المياه والبيئة والصحة
• الاعتبارات البيئية في تطوير وإدارة المياه، ودراسات تقييم الآثار البيئية لمشاريع وخيارات تطوير المياه.
• التشريعات المائية البيئية وتطبيقها.
• القضايا البيئية المتعلقة بتقنيات المياه.
• كيميائية المياه والتلوث (مياه البحر، المياه الجوفية، مياه الصرف...إلخ).
• تدهور نوعية المياه الجوفية وتلوثها الصحية.
• آثار الأنشطة الزراعية، والبلدية، والصناعية على موارد المياه، والبيئة، والصحة.
٩- تقنيات المياه
• التوجهات التقنية الحالية والتقدم الذي تم تحقيقه في تقنيات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف.
• التصاميم والنماذج المبتكرة في مجال تقنيات المياه.
• دور البحث العلمي في تقليل التكاليف.
• المعايير الصناعية القياسية.
• التقنيات الملائمة لمعالجة مياه الصرف في المناطق الجافة وفي دول مجلس التعاون الخليجي.
١٠- أدوات تخطيط وإدارة المعلومات المائية

• قواعد البيانات وأنظمة دعم اتخاذ القرار وإدارة المعلومات.
• تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في إدارة موارد المياه وتطويرها.
• تطبيقات النماذج الرياضية في إدارة موارد المياه وتطويرها.
• المراقبة، وجلب البيانات، وإدارتها.
• مؤشرات إدارة وتطوير موارد المياه.

لغة المؤتمر

سيتم استخدام اللغتين العربية والإنجليزية خلال المؤتمر.

تقديم الأوراق العلمية

– ترسل ملخصات البحوث إلى مقر الجمعية بمملكة البحرين في موعد اقصاه ٣١ أغسطس ٢٠٠٤ .
– سوف يتم إشعار المؤلف (المؤلفين) بالقبول المبدئي للملخصات بالفاكس أو بالبريد العادي (يفضل استخدام البريد الإلكتروني) أقصاه ١٥ أكتوبر ٢٠٠٤.
– آخر موعد لاستلام النصوص الكاملة للبحوث هو ٢٨ فبراير ٢٠٠٥
– سيتم إبلاغ المؤلف (المؤلفين) بالموافقة النهائية على البحث المقدم بالفاكس أو البريد الإلكتروني في موعد أقصاه ٣١ مايو ٢٠٠٥ .
– آخر موعد لاستلام النسخة النهائية من الأوراق العلمية المقدمة يوليو ٢٠٠٥ .

ترسل الملخصات وأية استفسارات أخرى عن محاور المؤتمر وجلساته والأوراق العلمية إلى رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر على العنوان التالي:

د. وليد خليل الزباري
رئيس اللجنة العلمية
مؤتمر الخليج السابع للمياه
جمعية علوم وتقنية المياه
ص. ب. ٢٠٠١٨، المنامة، مملكة البحرين
هاتف ٠٠٩٧١٣٧٨٢٦٥١٢، فاكس ٠٠٩٧٣١٧٨٢٦٥١٣
البريد الإلكتروني: scientific-committee@wsta-gcc.org أو waleed@agu.edu.bh

لأية استفسارات أخرى فيما يتعلق بالمؤتمر يرجى مراسلة:

د. محمد فهد الراشد
رئيس اللجنة التنظيمية
ص. ب.: ٢٤٨٨٥ الكويت – الصفاة ١٣١٠٩
تلفون (مباشر) ٤٨٣٦٦١٣ (٩٦٥+)
تلفون (بدالة) ٤٨٣٦١٠٠ (٩٦٥+)
– داخلي: ٤٦٠٠/١
فاكس ٤٨٣٤٧١٢ (٩٦٥+)
البريد الإلكتروني gwa-ter7@kisr.edu.kw



المؤتمر الدولي الثالث للمياه في الدول العربية تحت شعار "الواقع والرغبة في التغيير"

بيروت: ٢٠-٢٣ / سبتمبر ٢٠٠٤

إن ما تشهده الدول العربية من تسارع في مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية والسياحية والعمرانية يتطلب التوقف والنظر في واقع البنى الأساسية والخدمات المقدمة وواقع الهيئات والمؤسسات والوزارات المعنية بإداراتها وتحسين أدائها وإعداد برامجها وخططها المستقبلية لمواكبة الجوانب المختلفة للتنمية.

إن من الأهمية بمكان لنجاح برامج التنمية توفير الخدمات الأساسية التي من أهمها توفير المياه للاستخدامات المختلفة الصناعية والزراعية والبلدية. ولقد قامت الدول العربية خلال الحقبة الماضية بتركيز جهودها على إدارة العرض لتلبية الاحتياجات المتزايدة على المياه وذلك من خلال زيادة المصادر المائية ببناء محطات لتحلية المياه المالحة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي وبناء السدود واستغلال المياه الجوفية. ولعل من الأمور الهامة التي لم تنل الإهتمام الكافي بما يتناسب وحجمها هو جانب التنظيم وإدارة الطلب على المياه والترشيد وحماية وتقنين الاستخدامات وهو ما أكدته طروحات ومساهمات المسؤولين والباحثين في مجال المياه في عالمنا العربي من خلال الندوات والمؤتمرات المعنية بهذا الموضوع حيث دعت إلى أهمية التركيز على تحسين إدارة الطلب.

إن الجهات المسؤولة عن المياه في عالمنا العربي لا تنقصها الدراية والإحاطة بمشاكلها وكذلك لا تنقصها معرفة الحلول اللازمة للتغلب على تلك المشاكل، ولكن المشكلة تكمن في التوصل إلى إقرار خطة استراتيجية ملزمة وقابلة للتنفيذ لتحقيق الأهداف والتغلب على المعوقات حسب جدول زمني محدد وللوصول إلى إيجاد خطة استراتيجية شاملة للمياه وتحقيق الإدارة الفاعلة للعرض والطلب فإن الأمر يتطلب إعادة النظر في الوضع الحالي المؤسسي والتنظيمي والهيكلي للجهات المسؤولة عن المياه والعمل على إعادة هيكلتها لتتواكب مع خططها وبرامج ومشاريع الخصخصة والتكامل والشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

أهداف المؤتمر:
يهدف المؤتمر الثالث للمياه في البلدان العربية إلى استعراض الحلول والإنجازات والتجارب المحققة عربياً ودولياً ويهدف التوصل للإدارة الفاعلة للعرض والطلب وتحقيق معادلة التوازن بين المتاح والمستهدف والاحتياجات الآتية والمستقبلية. كما يهدف المؤتمر إلى مناقشة الواقع الحالي لقطاعات المياه وأهمية التغيير ودوافعه في ظل الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات البلدية والصناعية والزراعية والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ برامج ومشاريع الخصخصة حيث سيتم التطرق لخطط وتجارب الدول العربية لإعادة هيكلة قطاعات المياه والتأثير المتوقع من ذلك على أدائها وفاعليتها.

كما سوف يتم التطرق في هذا المؤتمر إلى مجالات التكامل والتعاون وتبادل الخبرات والخبراء بين المؤسسات البحثية والتعليمية والجامعات والقطاعات المعنية بالمياه في الدول العربية.

كما سوف تستهدف حلقات النقاش المصاحبة للمؤتمرات بحث معوقات الإدارة الفاعلة لتشغيل السدود وكذلك بحث واقع الأمن المائي العربي والمأمول تحقيقه وكذلك مناقشة مشاكل الأنهار من المنبع إلى المصب وآلية تذليلها والاستفادة القصوى منها.

المحاور:
١- خطط وتجارب الدول العربية لإعادة هيكلة قطاعات المياه.
٢- التحديات والإنجازات في مجال التنمية المستندة لمصادر المياه.
٣- فرص التكامل بين الدول العربية في مجالات:
- الأبحاث والتطور
- المشاريع المشتركة
- تبادل الخبرات
٤- تقنيات الكشف عن التسربات في الشبكات العامة
٥- فرص الاستثمار في خدمات ومشاريع المياه
٦- شركات امدادات المياه الخاصة- أهدافها وتطلعاتها
٧- تحلية مياه البحر- خيار حتمي أم اقتصادي؟
٨- المياه الجوفية- ترشيد الاستنزاف
٩- السدود ومعوقات الاستفادة منها.

حلقات النقاش:
١- إدارة وتشغيل السدود.
٢- الأنهار من المنبع إلى المصب.
٣- الأمن المائي العربي بين الواقع والمأمول.

الإدارة العلمية:
مجموعة المختص للإستشارات، الرياض - المملكة العربية السعودية.

دعوة لتقديم أوراق العمل:
تدعو اللجنة المنظمة للمؤتمر الباحثين والمختصين والهيئات لتقديم أوراق عمل في مواضيع المؤتمر والتي تم تحديد إطارها بالمحاور الرئيسية الموضحة في الدعوة، ويرجى من الراغبين في تقديم ورقة للمؤتمر إرسال ملخص الموضوع إلى اللجنة العلمية للمؤتمر بحيث لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة في المواعيد المحددة بالدعوة. وكذلك التكرم بتعبئة الاستمارة المعدة لهذا الغرض.

الخدمات المقدمة للمؤلفين:
تتحمل شركة أكزيكون المنظمة للملتقى للمؤلفين الرئيسيين الذين ستقبل أوراقهم:
- تكاليف الإقامة بفندق موفنبيك- بيروت خلال أيام الملتقى (خمسة أيام كحد أقصى).
- قيمة تذكرة السفر من وإلى بيروت على أن لا تزيد عن ٦٥٠ دولاراً أمريكياً.
- إعفاؤهم من رسوم التسجيل.

اللغات الرسمية المعتمدة في المؤتمر:
العربية والإنكليزية، وتقبل الأوراق بكلتا اللغتين مع ضرورة تقديم ملخص باللغة الإنكليزية.

طريقة تقديم ملخصات أوراق العمل:
ترجو اللجنة العلمية أن يتم تقديم ملخصات أوراق العمل مطبوعة ورق A4، وتقديم نسخة على قرصة مرن قابل للتعديل علما بأن اللجنة العلمية ستقيم بتوفير أجهزة العرض خلال جلسات المؤتمر.

مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر:
سيعقد المؤتمر في مدينة بيروت خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٤م. الموافق ٦-٩ شعبان ١٤٢٥ هجرية، حيث سيكون حفل الافتتاح والتسجيل مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠/٩/٢٠٠٤ في القاعة الكبرى بفندق موفنبيك- بيروت، وستعقد جلسات المؤتمر بالقاعة الكبرى من نفس الفندق.

عنوان الملتقى:
ترسل جميع المراسلات الخاصة بأوراق العمل إلى اللجنة العلمية للمؤتمر. وترسل جميع الاستفسارات والمراسلات الأخرى إلى اللجنة المنظمة للمؤتمر على العنوان التالي:

Organizing Commltte
P.O.Box 14/5765 Beorit 1105 2070-Lebanon
Tel: (961)1 644 228 - Fax: (+961) 1 647 325
E-mail: ingo@exicon-intl.com
Scientific Committee
P.O. Box 88819 Riyadh 11672
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: (+961) 1 460 2332 - Fax: (966)1 4602316
E-mail: arwatex@speclalist.com.sa

المؤتمر والمعرض الثالث عشر للاسمنت

سلطنة عمان: ٢٣-٢٥ / نوفمبر ٢٠٠٤

يعقد الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء المؤتمر والمعرض الثالث عشر للاسمنت في سلطنة عمان بالفترة ٢٣-٢٥ ٢٠٠٤/١١/ .

الجهات العربية المشاركة:
الشركات المصنعة للاسمنت، وزارة الصناعة، غرف الصناعة، مراكز البحث العربية والجامعات، الشركات المصنعة لمستلزمات مصانع الاسمنت.

الجهات الأجنبية المشاركة:
الشركات العالمية المصنعة لمصانع الاسمنت وقطع الغيار، الشركات المصنعة لمستلزمات مصانع الاسمنت.

محاور المؤتمر:
يناقش المؤتمر محاور الموضوعات التالية:

- التطورات التكنولوجية الحديثة في صناعة الاسمنت.
- التنمية المستدامة في صناعة الاسمنت.
- الوقودات البديلة.
- حالات عملية.
- ضبط وتوكيد الجودة.
- أتمتة المخابر.
- أنواع الاسمنت الجديد.
- التقنيات الجديدة في التحكم بالعمليات الإنتاجية.

أوراق العمل:
المشاركون مدعوون للمشاركة وتقديم أوراق عمل في أحد محاور المؤتمر أعلاه وفق المواعيد التالية: آخر موعد لاستلام ملخص ورقة العمل (بحدود ٢٠٠ كلمة باللغة العربية وكذلك بإحدى اللغتين الإنكليزية أو الفرنسية ٢٠٠٤/٩/٣٠

رسوم المشاركة:
٧٥٠ دولاراً أمريكياً لكل مشارك من الجهات العربية غير الأعضاء في الاتحاد.
٥٠٠ دولار أمريكي لكل مشارك إضافي من الشركات الأعضاء في الاتحاد. يعفى المشارك الأول من رسوم المشاركة.

المعرض:
يترافق المؤتمر مع معرض متخصص (منتجات وبوسترات)، علما بأن المساحات المخصصة للحجز (٦م٢ او ٩م٢) علما بأن سعر المتر المربع ١٧٥ دولاراً أمريكياً.

دورة تدريبية دولية قصيرة حول: (حكم حضري جيد وتخفيف الفقر)

بانجكوك - تلايلاند ١-١٥ يوليو ٢٠٠٤م

أعدّ مادة هذه الدورة التدريبية ويقوم بتنفيذها كل من المركز الاسترالي لدراسات الاسكان (AUSHS) والمعهد الهندي لدراسات الاسكان والانماء الحضري (IHSINDIA) ويستفيد منها رؤساء المدن والإداريون والمتخصصون والتنفيذيون.

أهم المحاور والموضوعات:
- الحكم الحضري الجيد.
- اللامركزية.
- تمويل البنية التحتية وتحريك الموارد.
- تنمية المجتمع ومشاركته.
- إعادة المشاريع.
- البناء المؤسسي للقدرات.
- إعداد خطة العمل.

الرسوم:
وتشمل روسم الدورة والاقامة في الفندق (غرفة مفردة) والوجبات (إفطار + غداء + عشاء) المادة العلمية للدورة وتكاليف النقل للزيارات الميدانية المحددة سلفاً.
قبل ٥ مايو ٢٤٩٠ يورو
بعد ١٥ مايو وقبل ١٥ يونيو ٢٧٥٠ يورو
بعد ١٥ يونيو ٢٩٥٠ يورو

- لغة الدورة الرسمية هي اللغة الانجليزية ويمكن في حالات استثنائية توفير الترجمة بترتيبات مسبقة.
- يجب على المشاركين ترتيب حصولهم على إذن الدخول من سفارات مملكة تايلاند في بلدانهم أو أقرب سفارة إليها.
- يمنح المشارك شهادة عند إكمال الدورة بنجاح.
- لا يسمح بمرافقين الا باستثناء من المنظمين للاشخاص غير العاملين وغير المتخصصين وذلك بعد سداد ٤٠٪ من اجمالي الرسوم لمقابلة الاسكان والاعاشة والنقل الرسمي.
- حضور الجلسات المتخصصة إلزامي على المشاركين في الدورة.
- للمشاركة وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال مباشرة:

د. بهنام تاي
مدير الدورة
هاتف ٢٤٣٦٩٠٢٢ - ٢٤٣٦٧٥٣٥ - ١١ - ٩١+
فاكس - ٢٤٣٦٩٠٢٣ - ١١ - ٩١ +
بريد إلكتروني:
ihsindia@vsnl.com
aushs@aushs.com

الكويت

الكويت تحتضن فعاليات الدورة ٥٨ للمجلس الأعلى لاتحاد المهندسين العرب



• وفد دولة الكويت



• الوفد الإماراتي

رعى وزير الطاقة في الكويت الشيخ أحمد الفهد فعاليات الدوة الثامنة والخمسين للمجلس الأعلى لاتحاد المهندسين العرب وقال الوزير الفهد ان احتضان الكويت للاجتماع دليل حرصها على الارتقاء بكل أشكال التعاون بين أبناء الدول العربية وتجسيد هذا التعاون على أرض الواقع، مشيرا الى ان الاهتمام باعمال ومسيرة اتحاد المهندسين العرب ينصب كذلك على تدعيم دور هذه الشريحة المهمة من أبناء الوطن العربي في النهضة والبناء والتعمير.

ودعا وزير الطاقة المهندسين إلى تكثيف اجتماعاتهم الدورية للوصول الى مزيد من الخطط التنموية الناجحة، قائلاً قد نكون فشلنا كسياسيين في تجميع كلمة العرب، ولكن نأمل منكم كنقابيين النجاح في ذلك.

من جهته، اعتبر رئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس عادل الخرافي، التحولات الدولية المعاصرة على جميع الاصعدة "سياسية واقتصادية واجتماعية"، وما يواكبها من تقدم علمي تكنولوجي متسارع زاد من حجم الفجوة المعرفية والحضارية بيننا وبين الدول المتقدمة، مؤكدا على أن المجتمع العربي غير قادر على الوفاء باحتياجات التنمية، فيمالا يتزال برامج التنمية واللحاق بالركب العالمي تعاني من القصور وشح المورد، اضافة الى أن معظم البنى الأساسية في معظم البلدان العربية تعاني هي الأخرى من النقص والضعف.

وقال الخرافي: في ظل هذه الأوضاع، فان امامنا كمهندسين ومهندسات وكذلك امام اتحادنا كهيئة عربية فنية متخصصة الكثير من المهام لتطوير المهنة.

وشدد على ضرورة المساهمة في تطوير التشريعات الكفيلة بتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والدول العربية وكذلك تفعيل دور واداء الجمعيات والهيئات الهندسية في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية جنبا إلى جنب مع الجهات الحكومية.

من جهته، دعا رئيس اتحاد المهندسين العرب سمير ضومط المهندسين العرب الى تشكيل لوبي عربي ضاغط لبناء استراتيجية، تجعل من كلمتنا مسموعة، خاصة في ظل التغييرات التي تشهدها المنطقة، حتى نتمكن من تحقيق اقتصاد عربي فاعل.



• الوفد السوري



• الوفد البحريني

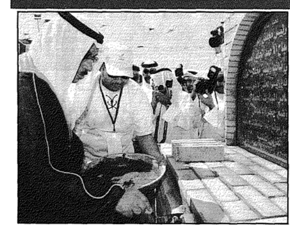
واعاد ضومط اسباب الفشل الاقتصادي في عالمنا العربي الى ما اسماه بالسمة القطرية للمشاريع، التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية للاقتصاد العربي يوميا، مشددا على ضرورة الاستثمار الجماعي، وحرية انتقال رأس المال العربي.

واضاف: "لابد لنا من الاطلاع على الوضع العربي الراهن، ليتمكن المهندسون من لعب دورهم المنوط بهم في مجال التنمية". مشيرا الى أن الظروف الحالية تدعونا الى التحدث بلغات هندسية واحدة، من أجل المساهمة في تفعيل السوق العربية المفتوحة.

وقد ناقش المجلس الأعلى عدداً من التقارير وأوراق العمل التي تتصل بشؤون التعليم الهندسي والاتصالات والمعلوماتية والبيئية كما بحث في إدخال بعض التعديلات على النظام الأساسي.

وضع حجر الأساس لمشروع تأهيل موقع نفايات القرين

رعى نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع رئيس المجلس الأعلى للبيئة في الكويت الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح الاحتفال بوضع حجر الأساس لمشروع تأهيل موقع نفايات القرين.



أكد الوزير أن دولة الكويت ادركت مبكراً أهمية الحفاظ على البيئة مشيراً إلى أن هذا الاهتمام تجلى في مشاركة سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح في فعاليات مؤتمر قمة الأرض في البرازيل عام ١٩٩٢ فضلا عن أن الحكومة أولت الكثير من الاهتمام وبذل أعضاؤها الجهد الممكن بهدف حماية البيئة والمحافظة على مكوناتها الاساسية.

وأعرب الشيخ جابر المبارك عن سروره للمشاركة في هذا الاحتفال بيوم الأرض العالمي مشيراً الي ان الارض هي ام الإنسانية وان افساد البيئة عقوق لها واضاعة للامانة التي استخلفنا الله تعالى للحفاظ عليها.

وقال انه من حسن الطالع ان الكويت غدت في مقدمة الدول التي اهتمت بالبيئة وان الاحتفال بافتتاح مشروع تأهيل موقع ردم النفايات في القرين ما هو الا ثمرة



• جابر المبارك يضع حجر الأساس معلنا افتتاح الموقع

لذلك الاهتمام حيث استغرق العمل فيه زهاء اربعة أعوام نجحت الهيئة العامة للبيئة خلالها في التحكم والحد من انتشار الروائح الكريهة في المنطقة عن طريق تطبيق الحل الهندسي وتركيب محطة لتوليد الطاقة الكهربائية من الغازات المتولدة بالاضافة الى تحويل الموقع الى حديقة عامة تضم قطاعات عدة رياضية وترفيهية وعلمية وتراثية مما جعل المشروع واحدا من المشاريع الريادية على المستويين الاقليمي والدولي.

رئة خضراء

ومن جانبه القى رئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة العامة للبيئة الدكتور محمد الصرعاوي كلمة رحب فيها براعي الاحتفال والحضور وقال ان موقع نفايات القرين الذي كان بالامس مخفة المخاطر اصبح اليوم مكانا نعتز ونفتخر به وبعد ان كان موقعا تتراكم فيه شتى أنواع المخلفات العضوية والانشائية التي تصل كمياتها الى ٥٠ مليون متر مكعب عملنا به منذ اربع سنوات على مدار الساعة إلى أن أصبح متنفسا ورئة خضراء لاهالي المنطقة وغدا منافسا للمواقع المماثلة في شتى انحاء العالم.

وتقدم الصرعاوي بالشكر لكافة الايادي البيضاء التي تبرعت من اجل الكويت لمعالجة سلبيات الموقع وقدمت الكثير ايمانا منها بأهمية المحافظة على البيئة.

وتطرق الصرعاوي للحديث حول مراحل تنفيذ المشروع مشيرا الى انه اشتمل على مراحل عدة بدأت في اوائل مايو ١٩٩٩ وانتهت بتحويله إلى حديقة عامة مرورا بازالة نصف مليون متر مكعب من النفايات وتثبيت ٢٠ لوحة ارشادية وتحذيرية داخل وخارج موقع المشروع وتجهيز مقر دائم للهيئة واقامة حملة اعلامية مكثفة لحث الجهات الحكومية والاهلية والمواطنين على التعاون مع الهيئة لتنفيذ المشروع فضلا عن حفر ما يزيد عن ٣٠٠ مجسة ارضية والعمل للحد من انبعاث الروائح الكريهة وتمديد شبكة هندسية من الانابيب لتجميع الغازات تحت سطح الأرض بلغ مجموع اطوالها ١٧ ألف كيلو متر طولي والمراقبة المستمرة لمستويات الغازات المنبعثة سواء من سطح الموقع أو نواتج الحرق فضلا عن تشجير أطراف الموقع واجراء مسح جيولوجي وخرائط طبوغرافية وحفر بئر مياه ارتوازي داخل الموقع واجراء التحاليل الكيمائية والبيولوجية والفيزيائية للعديد من العينات الغازية والسائلة والتربة بالاضافة الى تجهيز طرق وممرات داخلية بموقع المشروع واستيراد محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل بغازات موقع الردم وتعمل على توليد طاقة كهربائية تقدر بـ ٣٥٠ كيلو وات في الساعة يستفاد منها في الأنارة الداخلية لموقع المشروع.

توسعة الدائري الرابع لحل الاختناقات

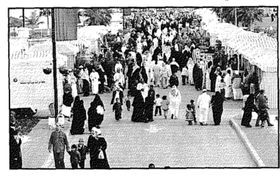
أعلن الوكيل المساعد لقطاع الهندسة الصحية في وزارة الأشغال العامة المهندس عبداللطيف الدخيل عن نية الوزارة توسعة وتطوير الطريق الدائري الرابع لحل مشكلة الاختناقات المرورية فيه.

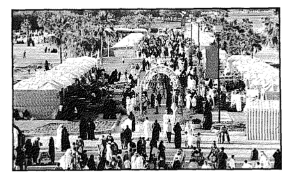
واعتبر المهندس الدخيل الطريق الدائري الرابع من الأولويات المهمة لوزارة الأشغال العامة في الفترة الحالية حيث أصبح لا يتناسب مع التطور العمراني والتغيرات التي طرأت على الحركة المرورية فيه.

ينبع: مدينة نموذجية وقلعة صناعية

المهرجان السابع للزهور: مسابقات لنشر الخضرة والجمال

احتفلت الهيئة الملكية لجبيل وينبع في المملكة العربية السعودية بالمهرجان السنوي السابع للزهور والحدائق بمنتزه شاطئ النخيل بمدينة الجبيل الصناعية.





وقد تضمن المهرجان قاعدة فعاليات ثقافية وزراعية ومسابقات وجوائز بالتعاون مع الشركات والمشاكل. كما اقيم معرض للزهور والنباتات.

وقد تم زراعة ١٥٠ ألف زهرة موسمية في موقع المعرض كما اقيمت ندوة عن الحديقة وأثرها في البيئة بمشاركة عدد كبير من اساتذة الجامعات والمتخصصين.

وتم توزيع بعض الكتيبات والمنشورات واقيمت مسابقات لاختيار أجمل باقة ورد مخصصة للشركات والمعارض المتخصصة على مستوى المنطقة الشرقية وتم تنظيم دورة تدريبية للعائد عن كيفية تنسيق الزهور، وترتيبها وكيفية العناية بها.

والجدير بالذكر ان مدينة الجبيل فازت بعدد من الجوائز الاقليمية من بينها جائزة منظمة المدن العربية للعناية بالحدائق والمحافظة على البيئة.

مدينة نموذجية

تحظى مدينة ينبع الصناعية إضافة إلى أنها قلعة صناعية عملاقة بأنها مدينة حضارية نموذجية تتوفر بها مقومات سياحية عالية كونها تقع على أجمل شواطئ ساحل البحر



الأحمر حيث تمتاز بصفاء مياهها وسحر شعابها المرجانية ووجود مجموعة أشجار المانغروف الكثيفة التي توفر المأوى للعديد من الطيور المستوطنة والمهاجرة والكائنات البحرية. ومدينة ينبع الصناعية تتيح على الدوام نمطاً معيشياً متكاملاً ومتميزاً يبعث الرضى في نفوس زوارها وقاطنيها. حيث أولت الهيئة الملكية (إهتماماً كبيراً بنواحي التشجير وتنسيق المواقع

إيماناً منها بالدور العظيم الذي يقوم به التشجير في تجميل المدينة وإبراز سماتها المعمارية، وكذا تنمية الذوق الجمالي والوعي الحسي لدى المواطن فقامت بتصميم وإنشاء العديد من الحدائق العامة وتطوير الشواطئ وبناء كورنيش شاطئ الصبح باطلالة مميزة على البحر، واضعة ضمن أهدافها جعل مدينة ينبع الصناعية مدينة سكنية خضراء جميلة مريحة للنفس في العمل والسكن على حد سواء. ولتحقيق ذلك أهتمت الهيئة الملكية بالأنشطة الترويحية والترفيهية التي تسمح بمزاولة الهوايات وقضاء أوقات الفراغ فيما يفيد وينفع، ومن ضمن تلك الأنشطة تحتفل مدينة ينبع الصناعية في كل عام بإقامة معرض للزهور والحدائق يتم فيه زراعة عشرات الآلاف من الزهور الطبيعية والحوليات ضمن لوحة فنية يراعى في تصميمها إضفاء جو من الخضرة المشرقة والألوان الزاهية المختلفة من الزهور الطبيعية بحيث تتعاقب الأحجام والأشكال والألوان وتنعطر الأماكن وتعبق بشذى الزهور وعبير الورد.

دبي: تطور كبير وانجاز تحسينات طريق المطار

قطع مشروع تحسينات طرق مطار دبي الدولي وانشاء نفق المطار، بمرور عام على بدء التنفيذ مرحلة متقدمة من الانجاز، وسوف تشهد الفترة المتبقية حتى ٣١ مارس ٢٠٠٥، تطورا كبيرا في حجم الانجازات بالمشروع، بعد ان انصب التركيز خلال المرحلة الماضية على تهيئة البنية التحتية للمشروع.

وأكد المهندس مطر محمد الطاير مساعد مدير عام بلدية دبي لشئون الطرق والمشاريع العامة على أن العمل في مشروع تحسينات طرق مطار دبي الدولي وانشاء نفق المطار مازال جارياً، لافتا إلى أنه طبقاً للجدول الزمني فقد بدأ العمل بالمشروع في ٣١ مارس ٢٠٠٣ ومن المتوقع الانتهاء من كافة الأعمال به في ٢٩ مارس ٢٠٠٥ وبكلفة إجمالية تصل إلى ٦٨٦ مليون درهم.

وأضاف أنه يبلغ طول النفق كيلو مترا ونصف الكيلو متر، ويعتبر أطول وأضخم نفق من نوعه في منطقة الشرق الأوسط حيث قدرت أعمال الحفريات بالمشروع بحوالي ٧٠٠ ألف متر مكعب، وبلغت كمية الخرسانة المستخدمة فيه حوالي ٢٢ ألفاً و ٥٠٠ متر مكعب.

الخطة التنموية بدبي رفعت معدلات العمران إلى ٤٪ سنوياً

اكد قاسم سلطان مدير عام بلدية دبي على ان البلدية وضعت خطة استراتيجية تنموية للإمارة تضمن تحقيق التوازن في كافة استعمالات الأراضي وتعتمد على مساهمة الشركاء الاستراتيجيين في تنفيذها، وقد ترجمت هذه الخطة إلى مجموعة رائدة من المشاريع التخطيطية وزيادة معدلات التنمية العمرانية بالإمارة إلى ٤٪ سنوياً.

واوضح أن عام ٢٠١٧ سوف يشهد زيادة ٣ اضعاف عدد الرحلات اليومية التي تقطعها المركبات في إمارة دبي على مدار الساعة، اذ ستقفز الأرقام من مليون و ٤٠٠ ألف رحلة يومياً سجلت خلال ٢٠٠٣، إلى ٣ ملايين و ٦٠٠ ألف رحلة يومياً في عام ٢٠١٧ . وأنه من المتوقع أن تنتج عن المشاريع الكبرى الجديدة حوالي ٢٥٠ ألف رحلة اضافية لكل مركبة.

واضاف أن الزيادة السنوية في عدد المركبات المسجلة في دبي تبلغ ١٠٪، وأن هذه الزيادة السنوية قفزت من ١١٨ الفاً عام ١٩٩١، إلى ٤٥٠ ألف مركبة سجلت في عام ٢٠٠٣ .

الشارقة: لجنة التطوير الحضري تناقش مشاريع الخدمات الاساسية

ناقشت لجنة التطوير الحضري بامارة الشارقة برئاسة الشيخ سعود بن خالد القاسمي مستشار صاحب السمو حاكم الشارقة.

مشاريع تطوير وتوفير الخدمات الاساسية كالطرق وانارتها والحدائق العامة وحدائق النساء والجمعيات التعاونية ورياض الاطفال وساحات الافراح وذلك في مناطق المدام ومليحة والزبير والبديع وسهيلة وابن رشيد والثميد والفاية والبرير والرقيعة والحمرية وجبل عمر والغيل. وقال الشيخ سعود بن خالد القاسمي ان صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الاعلى للاتحاد حاكم امارة الشارقة أعتمد انشاء وتوفير الخدمات المختلفة في هذه المناطق بكلفة ٨٢ مليونا و٣٦٣ الفا و٣١٠ دراهم.

يذكر أن اللجنة تختص بتطوير القرى والارتقاء بالخدمات فيها تحقيقا للتنمية الشاملة وتلبية للاحتياجات السكانية في اطار خطط التطوير الحضري بامارة الشارقة.

بلدية دبي تنجز ٥٣ مشروعاً في تقنية المعلومات

أنجزت بلدية دبي ٥٣ مشروعاً في مجال تقنية المعلومات خلال العام الماضي وتوزعت هذه المشاريع على الاقسام الاربعة لإدارة تقنية المعلومات بالبلدية وهي: قسم تطوير ودعم النظام (١٠ مشاريع)، وقسم العمليات وخدمات الشبكة (٢٨ مشروعاً)، وقسم خدمات الحكومة الالكترونية (١١ مشروعاً) وقسم الأتمتة المكتبية (٤ مشاريع).

وتعكف الإدارة حالياً على تنفيذ ٤٨ مشروعاً جديداً كجزء من خطتها للسنة الحالية، وهو رقم مرشح للازدياد مع تلقي الادارة للمزيد من الطلبات لتنفيذ مشروعات جديدة.

ومن أبرز المشاريع التي تم تنفيذها خلال العام الماضي، مشروع تحديث وتطوير نظام الرد الآلي على استفسارات العملاء، ومشروع نظام الدفع الالكتروني لرسوم خدمات الحكومة الالكترونية، ومشروع مركز عمليات الشبكة، ومشروع النظام المؤسسي للنسخ الاحتياطي للبيانات، بالاضافة الى تحديث وتطوير عدد كبير من النظم القائمة.

أما المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً فتشمل مجالات مثل بناء نظام جديد وشامل لإدارة عيادة البلدية واصدار الشهادات الصحية، والتوثيق والارشفة الالكترونية لمخزون الدائرة من الوثائق والمخططات، وتطوير نظام مؤسسي للتعامل مع كوارث البيانات، وبناء نظام شامل لإدارة الحواسيب في الدائرة، بالإضافة الى تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع الحكومة الالكترونية.

وقال قاسم سلطان البنا المدير العام لبلدية دبي ان هذه البيانات تدل على المدى الذي بلغته الدائرة في اعتمادها على تقنية المعلومات في مختلف جوانب عملها، سواء الداخلية منها أو تلك المتصلة بتعاملها مع الجمهور.

مؤتمر دولي يمنح الشيخ مكتوم جائزة السلام والبيئة

قرر المؤتمر الدولي الرابع عشر حول "حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة" بمدينة الاسكندرية منح "جائزة السلام والبيئة لعام ٢٠٠٤" لصاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي تقديرا لجهود سموه في مجال حماية البيئة. ومن المقرر أن يتم تسليم سموه الجائزة في موعد يتم الاتفاق عليه لاحقا.

كما منح المؤتمر الذي ينظمه مركز التعاون العربي الأوروبي بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ومؤسسة العلميين الدوليين وبلدية دبي في مستهل أعماله جائزة البيئة لعام ٢٠٠٤ لمعالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي تقديرا لجهود معاليه المتميزة في مجال حماية البيئة والتنمية في الامارات.

وأعرب معالي الشيخ نهيان بن مبارك عن سعادته بهذا التكريم الذي وصفه بأنه تكريم لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة كما أهدى مؤتمر البيئة درعه لقاسم سلطان مدير بلدية دبي تقديراً لجهوده في مجال تنمية المدن.

دبي استضافت ملتقى المدن الشقيقة

على مدى ثلاثة ايام احتضنت مدينة دبي ملتقى المدن الشقيقة بمشاركة رؤساء ١٢ مدينة عربية وأجنبية وقعت دبي معها اتفاقيات توأمة وتعاون وصداقة هدف الملتقى إلى تطوير علاقات التعاون بين دبي وبين المدن التي وقعت معها اتفاقيات توأمة وتعاون وصداقة منذ عام ١٩٩٤ حتى الآن. وتشمل هذه المدن أوساكا اليابانية وديترويت في الولايات المتحدة الأميركية وشنغهاي في الصين واسطنبول في تركيا وغولدكوست الاسترالية وجنيف السويسرية وبيروت والدار البيضاء ودمشق ومدينة داندي الاسكتلندية.

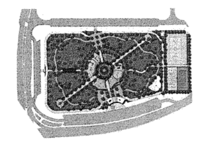
وأكد المهندس مطر الطاير مساعد مدير عام بلدية دبي لشؤون الطرق والمشاريع العامة رئيس اللجنة العليا المنظمة لملتقى المدن الشقيقة أن الاتفاقيات التي وقعتها بلدية دبي كان لها العديد من النتائج الايجابية الملموسة. وقال ان دبي استعانت بخبرات تلك المدن في مجالات الأعمال البحرية وذلك بعد الاستعانة بالخبرة الاسترالية من خلال اتفاقية التوأمة مع مدينة جولد كوست كما استفادت دبي من الزيارات المتبادلة والخبرات في المشروعات التي أقامتها البلدية أو تطوير بعض المشروعات القائمة مثل حديقة الحيوان ومدينة الطفل كذلك في مشروع القطار الذي من المقرر انشاؤه وأيضا في مجال الترميم للمباني التاريخية والتراثية.

كما تم الاستعانة بالخبرة السورية من خلال اتفاقية التعاون والصداقة مع مدينة دمشق السورية وفي المقابل قامت بلدية دبي بترميم المباني التاريخية في عدد من المدن السورية.

وقدمت بلدية دبي خلال الملتقى أفضل سبع ممارسات أمام رؤساء ووفود المدن المشاركة. منها نظام دبي للمعلومات الجغرافية ودوره في البحيرات الصناعية ومشروع معالجة النفايات العامة وإعادة التدوير ومشروع معالجة النفايات الخطرة والطبية ومشروع معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة الاستخدام وكذلك نظام التحكم المركزي في أجهزة مواقف السيارات لإدارة الطرق.

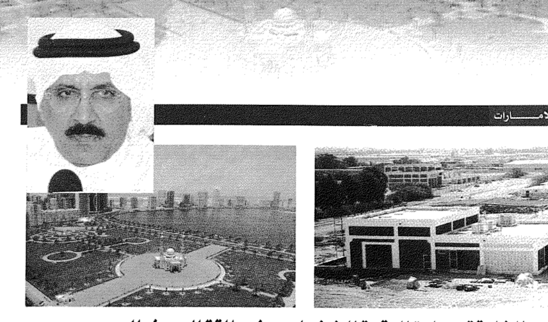


تنفيذ حديقة السطوة في دبي



بدأت بلدية دبي بالاعمال الإنشائية في مشروع حديقة السطوة. الكائنة خلف أبراج شارع الشيخ زايد من جهة السطوة. بتكلفة اجمالية تقدر بنحو ٨ ملايين و٥٥٦ ألف درهم. ومن المتوقع انجازها في غضون ٨ أشهر.

وصرح المهندس مطر محمد الطاير مساعد مدير عام بلدية دبي لشؤون الطرق والمشاريع العامة أنه في اطار حرص بلدية دبي على اقامة الحدائق السكنية لخدمة القاطنين في المناطق المختلفة. ومواكبة للامتداد الحضري الذي تشهده الإمارة. فقد برزت الحاجة إلى تزويد عدد من المناطق العمرانية بالحدائق منها المنطقة الواقعة خلف أبراج شارع الشيخ زايد في السطوة. والمنطقة المركزية في حتا.



الشارقة: زيادة الرقعة الخضراء ورفع طاقة الصرف الصحي

أكـد المهندس أحمـد محـمـد فكري مدير عـام بلدية الشارقة أن البلدية اسـتطاعت خلال العقود والسنوات الماضية تحقيق قفزات نوعية في مجالات التطوير والتـحـديث وتنفيـذ المشروعات الخدميـة المتنوعـة، عـززت الصـورة المشرفـة للشـارقـة ولمدن ومناطق الامارة التي تضم: خـورفكان، كلباء، الذيد، الحمرية، دبا الحـصن، المليحـة، جزيرة "أبو مـوسـى"، وغيرها، وواكبت النهضة الحضارية والعمرانية التي تشهدها القطاعات كافة.

وأوضح مدير عام بلدية الشارقة أن للبلدية دوراً محـورياً في عملية التنمـيـة الشاملة والمسـتـدامة وتعزيز البنى الأسـاسـية الـتـي تهيئ لبناء مجـتمع عصري يتمتع افراده بخـدمات متكاملة، مشيراً في هذا الـصـدد إلى مـشـروع الـصـرف الـصحـي الذي قطع اشواطاً متقدمـة ومن المتوقع أن يشـهـد هذا الـعـام دفـعـة جـديدة مع انتـهـاء أعـمـال المرحلة السـادسـة، فضلاً عن الاستمرار بعملية التوسع في بناء الحدائق وخـاصـة الحـدائق الأحـيـاء، وتوسـيـع مسـاحة الرقـعـة الخـضـراء لتـصل إلى أكـثـر من ٧ مـلايين متـر مربع فـضلاً عن الاضطلاع بدور مـهـم في جـمـع وفـرز النفـايـات واسـتـخـدام احـدث التكنولوجيا لأغراض حماية البيئة.

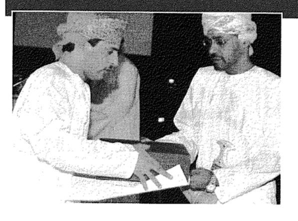
سياسة بلدية دبي دعم القطاع الخاص

أكد قـاسـم سلطان مـدير عام بلدية دبي أن دور الـقطاعين الـعـام والخاص في التنميـة والنشـاطات الـعـمـرانـيـة يكـاد يصل الآن إلى مرحلتـه القصـوى في دبي مشـيـرا إلى أن سـيـاسـة الحكومـة في هذا المجال هـي السـمـاح لأكبر قـدر من المرونة وتوفير التسـهيلات للقطاع الخاص لينهض بالأعباء التي يكلف بها بطريقة مثلى. وقال أمام ورشـة العـمل التي عـقـدت على هامش المؤتمر الـتـأسـيـسـي للمنظـمـة الـعـالمـيـة للمـدن المتـحـدة في العـاصـمـة الـفـرنسـيـة باريس ان بلدية دبي، كـانـت تتـولـى صـيـانـة العديد من المباني أما الآن فإن هذه العـمـليـة المهـمـة ينهض بـهـا القطاع الخاص تحت إجراءات وعقود واضحة ومنظمـة وقـد اكـتـملت الـثـقـة الآن في كـفـاءة وقـدرة القطاع الخاص علـى الـتـصـمـيـم والتنفيذ والتشييد.

وأفاد ان سياسة بلدية دبي تتمثل في دعم وتعزيز مـشـاركـة القطاع الخاص في التخطيط والتصميم والتنفيـذ في كـافة أوجـه المشاريع العمرانية، وهنـاك مظهر آخر يؤكد العلاقـة التبادلية بين القطاعين الحكومي والخاص وهو الاستثمار الذي يقـوم به كل منهـمـا، فـبينما يركـز القطاع الحكومي في مـعـظم الوقت على توفير تسهيلات الـبنية التحتية، وبشكل أكثر تحديداً الطرق والجسور والصرف الصحـي والزراعة والحدائق والطاقـة وغـيـرها من الـنـشـاطات البيئية، فإن القطاع الخاص يركز على اسـتـغـلال الأرض المتـاحـة من أجل الأغـراض السكـنـيـة والـتـجـاريـة والصناعية وغيرها من الخدمات.

وأضاف: "لـقـد نجحت الشـراكـة بـين الـقـطـاعين فـي جـــذب اسـتـثـمـارات ضـخـمـة من داخل الإمارات وخارجها وهذا بدوره يوضح ظاهرة التوسع التي تشـهـدها دبي كـمـدينة تتنافس الآن مع أفـضـل عـواصـم الـعـالم في الـفـرص الاسـتـثـمـاريـة والمرافق والسلامـة وظروف البيئة".

تكريم المشاركين بمهرجان مسقط



احتفلت بلدية مسقط بتكريم الجهات المشاركة والمساهمة في انجاح فعاليات مهرجان مسقط ٢٠٠٤ تحت رعاية سعادة عبدالله بن عباس رئيس البلدية، وحضور جمع من ممثلي الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة.

وقد ألقى رئيس البلدية كلمة وجه فيها الشكر جهات الراعية والمشاركة وكل من أسهم في انجاح المهرجان

بلدية مسقط تنجز ٦٠٪ من إنشاءات طريق الموالح - الخوض

تواصل بلدية مسقط تنفيذ مشروع الطريق المزدوج الذي يربط دوار الخوض المعبيلة بجسر الموالح الجنوبية، والذي يتصل بالشارع العام الرسيل. نزوى. وذلك في إطار سعي "المديرية العامة للشؤون الفنية" المتواصل لإيجاد حلول عملية تساهم في تخفيف الضغط على الطرق الرئيسية في محافظة مسقط من خلال فتح منافذ سلسلة من الطرق الجديدة بهدف تقريب المسافات للمتنقلين بين المناطق والأحياء السكنية، ولتخفيف الاختناقات المرورية في ساعات الذروة.

وأوضح سالم بن أحمد البوسعيدي نائب مدير دائرة الطرق لمشروعات الطرق بالمديرية العامة للشؤون الفنية أن دائرة الطرق بالبلدية ستنفذ المشروع بطول ٧,٥ كيلو متر بجهودها الذاتية. أي بفريق عمل فني ومعدات وآليات ثقيلة تابعة للدائرة.

تدشين مسمى مشروع الواجهة البحرية لمدينة مسقط

رعى مقبول بن علي سلطان وزير التجارة والصناعة، حفل تدشين مسمى وشعار مشروع الواجهة البحرية لمدينة مسقط، وذلك بحضور المهندس عبدالله بن عباس بن أحمد رئيس بلدية مسقط، رئيس اللجنة التأسيسية للمشروع.

ويعد مشروع تطوير الواجهة البحرية بالعذيبة هو أول المشاريع التي ستنفذها الشركة العمانية للتنمية السياحية، حيث يمتد لمسافة طولها ٧ كيلومترات من شواطئ مسقط، ويغطي مساحة ٣ ملايين متر مربع.

ويهدف المشروع الى انشاء منتجع سياحي متكامل يتضمن ملعبا للجولف معشباً وفق المواصفات العالمية، وفنادق عالمية فاخرة، وشاطئاً سياحياً مع شاليهات وحديقة مائية، اضافة إلى ناد صحي متكامل.

اعادة تخطيط مسقط

استكملت بلدية مسقط جزءاً كبيراً من منظومة شبكة الطرق الحديثة، حيث انجزت مشروع الجسور العلوية بالخوير والغبرة والطرق المرتبطة بها، والذي يتكون من أربعة عناصر رئيسية تتضمن تكملة جسور دوار وجسر الخوير - شارع الوزارات، وتقاطع جسر الغبرة، وازدواجية شارع دوحة الأدب، ويعد أحد المشاريع الاستراتيجية التي ساهمت - بشكل كبير - في التقليل من الاختناقات المرورية بتلك المنطقة كما ان المناطق التي يخدمها هذا المشروع تتميز بالكثافة السكانية العالية.

وقد ساهمت تكملة جسور "دوار الخوير" في ربط الحركة المرورية القادمة من مسقط والمتجهة الى منطقة الخوير والعكس، كما تم انشاء جسر يربط الخوير بمنطقة حي الوزارات، وذلك لتسهيل عملية التنقل.

البحرين

اتفاقية توأمة بين المحرق والكويت

قرر مجلس المحرق البلدي في اجتماعه رقم ٢٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١١ توقيع ميثاق توأمة وأخوة مع بلدية دولة الكويت وقد سبق ذلك اتفاق مبدئي بين الطرفين، وتم تأكيده خلال زيارة المهندس عبدالرحمن الدعيج رئيس اللجنة القائمة بأعمال المجلس البلدي بدولة الكويت.

و هذا المشروع وهو الأول من نوعه الذي سوف يعقد منذ إنشاء المجالس البلدية في مملكة البحرين يهدف إلى:

١ - التنسيق بين بلدية الكويت وبلدية المحرق في كافة المحافل الدولية.

٢ - تبادل المعلومات والخبرات العلمية في مجال العمل الفني والهندسي والمعماري والتخطيط الاداري والخدمات الاخرى.

٣ - دعم سبل حماية البيئة العامة من التلوث والحفاظ على توازن الموارد الطبيعية.

٤ - توثيق عرى الاخوة وروابط المحبة بين مواطني المدينتين.

٥ - تشجيع انتقال الخبرات العلمية والتطبيقات التقنية في مجال الاطفاء العام.

٦ - توفير الاوقات المناسبة لتبادل الزيارات على مستوى اللجان المتخصصة والخبراء.

مصر

توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنمية المحلية

تنفذ وزارة الإدارة المحلية مشروعا لتوظيف واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم جهود التنمية المحلية في جميع المحافظات.

وقال مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية إن المشروع ينفذ بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مشيرا الى بدء اعداد الدراسة العلمية لتغذية الفجوات الرقمية في المعلومات، واستكمال البيانات غير المكتملة واحتياجات التنمية المحلية التي تتطلب تدعيما من خلال تكنولوجيا المعلومات.

وأشار الوزير إلى أن المشروع سيؤدي إلى زيادة كم ونوعية ومضمون البيانات المتاحة لمتخذي القرار على جميع المستويات المحلية، وسيتم تدريب القيادات المحلية على استخدام البيانات المتاحة للوصول إلى القرار الأمثل، كما سيتم بناء صفحات معلومات للجمهور توضح ما يجري من تنمية على جميع المستويات.

٥ - محطات رفع لخدمة الصرف الصحي في القاهرة

طلب محافظ القاهرة الإعداد لتشغيل ٥ محطات للرفع لخدمة مرفق الصرف الصحي في مناطق الاندلس والفلاحة ومدينة التوحيد ومظهر عاشور والجزيرة القديمة وشمال المرج ومنشية عامر وسيجال وكفر الشرفا والفرماوي.

وقال المحافظ الدكتور عبدالرحيم شحاتة خلال تفقده مناطق شرق القاهرة ورافقه نائبه عبدالهادي جاد المولى للمنطقة الشرقية وعلي محمد رئيس حي المرج ان المشروع يعمل على رفع مستوى جميع المرافق بمناطق شرق العاصمة حيث بلغت قيمة مشروعات الصرف نحو ١٥٠ مليون جنيه ووصلت أطوال الشبكة إلى ٢٥٠ كيلو مترا وسيتم الانتهاء من المجمع الرئيسي للمشروع خلال هذه الأشهر المقبل لخدمة المرج الغربية والشرقية. وكلف المحافظ المهندس محمد عبدالرحمن رئيس هيئة الصرف الصحي بأن تدخل مناطق شرق القاهرة بهذه المشروعات الى عالم جديد يتميز بسلامة البنية الأساسية، اضافة الى ما يجري تنفيذه من أعمال الرصف والانارة.

مصر

شحاتة: غلق المحلات التي تشغل الأرصفة وتعوق حركة المشاة

قررت محافظة القاهرة غلق المحلات التي تقوم بالاشغال العشوائي للأرصفة ووضع معروضاتهم بالطريق مما يعوق حركة المشاة والسيارات. وكان المحافظ الدكتور عبدالرحيم شحاته يرافقه نائبه زكي عبدالغني في جولة ميدانية بأحياء مناطق جنوب العاصمة حيث قرر إغلاق بعض محلات بيع الخضر والفاكهة وإطارات السيارات لشغلها الأرصفة.

كما قررت المحافظ اتخاذ إجراءات قانونية فورية مع أصحاب السيارات الذين يقومون بغسلها في الشوارع. وقرر المحافظ مراجعة أعمال شركات النظافة والتأكد من وصول الخدمة لجميع المواطنين. وتوقيع الجزاءات الرادعة على الشركات المخالفة والتي يحصل جامعو القمامة من الوحدات السكنية مبالغ إضافية بحجة أنهم لا ينتمون إلى الشركة المختصة لجمع القمامة.

سورية

تأمين ١٢٤٨ شقة «للمنذرين بالهدم» في مشروع توسع المتحلق الجنوبي

أعلنت محافظة دمشق أن ١٢٤٨ شقة سكنية ستكون جاهزة في نهاية عام ٢٠٠٥ في اطار تأمين مساكن بديلة للمنذرين بالهدم في عقد توسع المتحلق الجنوبي وتتوزع هذه الشقق في مشروعين الأول ضاحية سكنية في توسع الحسينية والثاني انشاء أربع كتل سكنية في الماظا خليل في منطقة برزة.

وأوضح المهندس حسام دمشقي مدير الإشراف في المحافظة أن العمل في مشروع انشاء ضاحية سكنية في توسع الحسينية بدأ في يونيو عام ٢٠٠٢. ومن المتوقع انهاء الأعمال في سبتمبر ٢٠٠٥. وأضاف دمشقي ان المشروع يتألف من ثلاثة أقسام تتمثل في الموقع العام وأبنية سكنية وأبنية تجارية وتبلغ مساحة الموقع العام نحو ٥٤٥٠٠م٢ وفيما يخص مشروع الماظا خليل أوضح المهندس دمشقي أن المشروع عبارة عن تنفيذ أربعة أبراج سكنية تحتوي على ٢٨٨ شقة سكنية وتبلغ مساحة الموقع العام الإجمالية ٦٤٠٠م٢ ومتوقع انهاء الاعمال في ديسمبر ٢٠٠٥ .

السودان

بدء تنفيذ جسر توتي الخرطوم

احتفلت ولاية الخرطوم وجزيرة توتي ببدء تنفيذ كوبري توتي - الخرطوم الذي تنفذه شركة أجنبية بتكلفة ١٢ مليون دولار، ومن المتوقع الانتهاء منه في اغسطس ٢٠٠٦ .

وأكد عبدالحليم المتعافي والي الخرطوم الذي خاطب الاحتفال عن اكتمال كل الإعدادات وعمليات التمويل للانتهاء من الجسر في موعده المحدد. وأعلن عن اتفاق مع شركة أخرى لتنفيذ كوبري "توتي - بحري" ووعد الوالي بالبدء في تنفيذ الطريق الدائري فورا داخل توتي وإجراء المسوحات اللازمة.

اخبار ونشاطات بلدية معان الكبرى

قامت بلدية معان بطرح عطاءات خدمية الهدف منها تطوير المناطق التالية

١ - مدخل مدينة معان الشمالي.
٢ - منطقة النحاتا (المرحلة الأولى).
٣ - منطقة النحاتا (المرحلة الثانية).
٤ - منطقة النحاتا (المرحلة الثالثة).

وقال المهندس خالد سليم المعاني رئيس البلدية إن هذه العطاءات نفذ الجزء الكبير منها وهي تأتي لتطوير مناطق المدينة حيث ان العطاء الاول جاء لتطوير المدخل الشمالي المؤدي للعاصمة عمان حيث تم إضاءة هذا المدخل العام الماضي ويأتي تطوير المدخل بوضع احجار الكندرين ودهانها وعمل الأرصفة والاطاريف له وهذا العطاء ممول من حزمة الأمان الاجتماعي/ وزارة التخطيط بالتعاون مع بنك تنمية المدن والقرى.

والعطاء الثاني بمراحله الثلاث يأتي لتطوير الاحياء الجنوبية الغربية من المدينة والشارع المؤدي إلى مستشفى معان الحكومي. وذلك من خلال إقامة الاطاريف والارصفة ودهانها وتحديد مواقع للاشجار لوضع اللمسات الجمالية في شوارع هذه الاحياء.

أيضاً تم تمويل هذا العطاء بمراحله الثلاث من برنامج حزمة الأمان الاجتماعي/ بنك تنمية المدن والقرى وتبلغ قيمة هذه العطاءات تقريباً نصف مليون دينار أردني.

• قام م. خالد سليم المعاني رئيس بلدية معان الكبرى بتدشين موقعا اليكترونيا على شبكة الانترنت ويأتي هذا الموقع مجارياً للثورة التكنولوجية وتحديث الخدمات التي تقدمها البلدية لمواطنيها والاطلاع على ما هو حديث وجديد ويخدم العمل البلدي والاتصال مع العالم الخارجي بشكل ايسر ومطور.

• تقوم بلدية معان الكبرى بإعادة هيكلة أقسام البلدية وتحدث م. خالد سليم المعاني رئيس البلدية قائلاً إن احد أهداف مجلسنا الحالي هو التطوير والتحديث وتزويد البلدية بالكفاءات ويتمثل ذلك من خلال عقد الدورات التدريبية وإدخال الحاسوب والعمل من خلال عقد الدورات التدريبية وإدخال الحاسوب والعمل على انظمة حديثة وتأتي هذه الإجراءات وتطبيقها على الواقع حال مصادقتها من قبل وزارة الشؤون البلدية التي هي بالأصل تسعى لأن تكون البلديات في المستوى المطلوب من حيث تقديم ما هو أفضل وأيسر للمواطن.

• تقوم بلدية معان الكبرى وخلال العام الحالي بالتوجه لإنشاء مكتبة عامة حديثة تلبي الاحتياجات الكبيرة لرواد المكتبة الحالية.

وقال م. خالد المعاني ان البلدية تبحث عن مصادر تمويلية لإقامة هذه المكتبة الحيوية التي ستتكون من قاعات للمطالعين ومركز ثقافي يتم من خلاله عرض النشاطات والابداعات ومركز للتوثيق والفهرسة.

• قال م. خالد سليم المعاني إن نفرا من أبناء مدينة معان قاموا وحال طرح فكرة لمشروع لتوثيق تاريخ مدينة معان الماضي والحاضر بالتطوع لإبراز هذا المشروع إلى حيز الوجود. حيث قام الفريق المكون من نخبة من ابناء المدينة المثقفين بالبحث والتقصي والرجوع إلى المراجع لانجاح هذا العمل والذي سيكون على شكل موسوعة بعنوان معان بين الماضي والحاضر تتحدث عن تاريخ المدينة منذ العصور الغابرة ولغاية هذا التاريخ وتم توثيق هذه المعلومات على أشرطة CD وسيتم طباعة هذه الموسوعة بالقريب العاجل إن شاء الله.

ضابط الارتباط:

قاسم فرحان السعايدة

العقبة: انجاز ١٢٧ مشروعاً خدمياً عام ٢٠٠٣

قدرت موازنة محافظة العقبة للعام الحالي بحوالي ٧٣ مليون دينار.

وقال الحاكم الإداري للمنطقة خالد ابو زيد ان ٢٨٦ مشروعاً اعتمدت في العقبة العام الماضي انجز منها ١٢٧ مشروعاً خدمياً وتنموياً. فيما يجري العمل حالياً على انجاز مشروع محطة تنقية ميكانيكية وإقامة شبكات صرف صحي وإنشاء طريق العقبة الساحلي ومركز للزوار في منطقة وادي رم ومستشفى في القويرة.

اربد: اجراءات للحفاظ على الأبنية القديمة

أعلنت بلدية اربد الكبرى عن اتخاذ سلسلة اجراءات للحفاظ على الأبنية القديمة واستغلالها في مجالات ثقافية متنوعة. وقال عمدة البلدية وليد المصري انه تم حصر أربعة بيوت قديمة تمهيداً لاستملاكها وتخصيصها لنشاطات ثقافية. وتخطط البلدية حالياً لإنشاء معرض للفنون التشكيلية يضم مدرسة للرسم بالتعاون مع الفنانين التشكيليين وإقامة دار للشعر والرواية إلى جانب الاهتمام بالحرف التقليدية والمهن التراثية.

الأخيرة

د. عادل أبو زهرة

التنوع يصنع الازدهار

يعلمنا التاريخ ان المدن تزدهر بتنوع تركيبتها السكانية، كما يتسم سكان المدن المتنوعة غالبا بالتسامح وبقبول بعضهم بعضا بالرغم من اختلافاتهم العرقية والدينية، والتنوع ليس هو العامل الوحيد لازدهار المدن وانما هناك عوامل اخرى مثل الرواج الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وارتفاع مستوى التعليم والادارة الجيدة وشيوع الاحتكام الى العقل. وتقدم لنا الاسكندرية مثالا لذلك حيث شهدت خلال تاريخها الطويل فترتين مزدهرتين ومتميزتين منذ أسسها الاسكندر الأكبر المقدوني عام ٣٣٢ ق.م. كانت الاسكندرية في ظل البطالمة وفي ظل الرومان العاصمة الثقافية لعالم البحر المتوسط المزدهر حضاريا حيث حفظت التراث المعرفي السابق على وجودها، ووسعت من نطاق هذه المعرفة الى درجة لم يعرفها العالم على مدى يقترب من ١٠٠٠ عام كانت اكبر مدينة عرفها العالم بعد قرن ونصف القرن من تأسيس الاسكندر لها، حيث بلغ عدد سكانها ١٥٠ الف نسمة، كانت تحفة من الناحية المعمارية بشوارعها المبلطة وميادينها المخططة، ومبانيها الحجرية الجميلة التي مثلت القصور حوالي ثلثها، كان بها استاد ضخم، ومسرح مدرج، وحدائق عامة، ومسلتان، وبوابات فخمة، ومعابد مهيبة، ومتحف عظيم، ومكتبة مزودة بحوالي ٧٠٠ الف كتاب ومخطوطة، وهو اكبر عدد من الكتب عرفه العالم القديم، وفنار هائل عده القدماء احدى عجائب الدنيا. في هذه المدينة ازدهرت الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا فيها تمت أول ترجمة للعهد القديم الى اليونانية، وفيها تجميع أدق طبعات الأدب الكلاسيكي، كما تم جمع المعلومات التي كانت اساسا لواحدة من اقدم الخرائط في العالم. فيها ثم وضع الهندسة على شكل نظريات ومنها خرج أول افتراض بأن الارض تدور حول الشمس كما تم التوصل بواسطة باحثيها الى معرفة دقيقة بتشريح الدماغ والقلب والعين. وكان من اهم أسباب هذا الازدهار الأول تنوع تركيبتها السكانية، وترجع أصول هذه التركيبة الي ما يزيد على عشر قوميات مختلفة عملوا بجد وتنافسوا وتعاونوا من اجل حياة أفضل واسعد. ومن خلال ادارة جادة وحازمة ودقيقة لموارد المدينة وشؤونها. ادارة كان لديها خيال وإيمان بدور متميز لهذا الثغر.

أما قدرة الازدهار الثانية فيرجع الفضل فيها الى "محمد علي" وأسرته، جاء "محمد علي" في بداية القرن الماضي ليجد الاسكندرية مجرد قرية صغيرة للصيادين لا يزيد عددهم على ستة آلاف نسمة يعيشون داخل اطلال اثرية لا يعرفون قدرها، ووضع "محمد علي" بذور ازدهار الاسكندرية الثاني، وبلغ هذا الازدهار قمته في النصف الاول من القرن الحالي عادت الاسكندرية بعد أفول طويل لتصبح مركزا تجاريا عالميا، وأعيد تخطيطها على نمط حديث، وشهدت نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية وعمرانية ثم انشاء أول ترام داخلي في الاسكندرية سنة ١٨٦٣ ودخلتها المياه النقية بعد ذلك بقليل، كذلك دخلتها خدمات الصرف الصحي وأنيرت الشوارع بالغاز وقبل ان ينتهي القرن التاسع عشر تم افتتاح المتحف اليوناني - الروماني، وعرفت أول مجلس بلدي لادارة شؤون المدينة والتخطيط لنموها وتطورها ظهرت فيها دور شهيرة للصحف بلغت متعددة، وتأسست فيها فرق مسرحية وإنشئت على أرضها دور للمسرح والسينما، وزارتها وقدمت فيها مواس كاملة فرق عالمية للمسرح والموسيقى والأوبرا والباليه، كما تكونت وازدهرت فيها حركات للأدب وفنون التصوير والنحت وأنشئت فيها حدائق وشواطىء عامة ومستشفيات، وعشرات المدارس والمعاهد التعليمية، وأندية رياضية واجتماعية، وبنوك وشركات ومؤسسات تجارية وصناعية، ومساجد وكنائس ومعابد وفيلات وعمائر وقصور متنوعة الطرز، واقيم في أحد ميادينها أول تمثال يقام في مدينة مصرية حديثة هو تمثال "محمد علي" بعد فتوى للشيخ "محمد عبده" بأن اقامة التماثيل في الميادين العامة ليست حراما وكانت المدينة الوحيدة في الشرق الاسلامي التي خصصت مقابر لمن لا يؤمنون بدين معين وعاملتهم بتسامح واحترام وشهدت تكوين اول جمعية لهواة الفنون الجميلة سنة ١٩٢٩، وحماية الاتيليه سنة ١٩٣٢، وجماعة مصر - واوروبا سنة ١٩٤٩، كما كانت أول المدن المصرية التي فكرت في انشاء متحف للفن الحديث في فيلا لأحد الاثرياء هو البارون "شارل دي منشه" سنة ١٩٢٦، وظلت الاسكندرية حتى قرب نهاية الستينات من هذا القرن مدينة جميلة نظيفة تغسل شوارعها يوميا بالماء والصابون، كان من أهم أسباب هذا الازدهار الثاني تنوع تركيبتها السكانية حيث استوطنها وعمل فيها ما يزيد على اثنتي عشرة جماعة بشرية ينتمون الى أصول عرقية ودينية مختلفة عاشوا معا في اطار من التنافس والتعاون والتسامح والقبول، وعملوا بجد من اجل حياة أفضل واجمل ومن خلال ادارة حازمة ودقيقة من مجلسها البلدي الذي تكون من مجموعة متنوعة الاصول من بين أكفأ سكانها وأرقاها ذوقا خططوا لتطورها ونموها وأداروا شؤونها بكفاءة واقتدار من خلال رؤية واضحة لأهمية دورها كمدينة شرقية عالمية الطابع تتجه ببصرها الى اوروبا عبر البحر المتوسط.



جائزة منظمة المدن العربية

الدورة الثامنة (2003-2006)

جوائز تخضير وتجميل المدن

تعلن مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية عن استمرار قبول ترشيحات الدورة الثامنة لجوائز تخضير وتجميل المدن والتي تشمل التالي:

١- جائزة تخضير المدينة.

٢- جائزة تجميل المدينة.

٣- جائزة خبير تجميل المدن.

ويسعدها دعوة المعنيين من المدن الأعضاء والمؤسسات الحكومية والخاصة والجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية والأفراد للتقدم بترشيحاتهم الموثقة لجوائز تخضير وتجميل المدن وذلك في موعد أقصاه 2005/9/30.

يمكن الحصول على استمارات الترشيح والوثائق الأخرى من المقر الدائم لجائزة منظمة المدن العربية على العنوان التالي:

هاتف: 4328790 – 4427331 - فاكس: 4433188

ص.ب: 9905 – الدوحة – قطر.

E –mail: atoaward@qatar.net.qa


برج المدن العربية
مبنى جديد في الكويت
الى جانب المقر الدائم
لمنظمة المدن العربية
منظمة المدن العربية
ARAB TOWNS ORGANIZATION